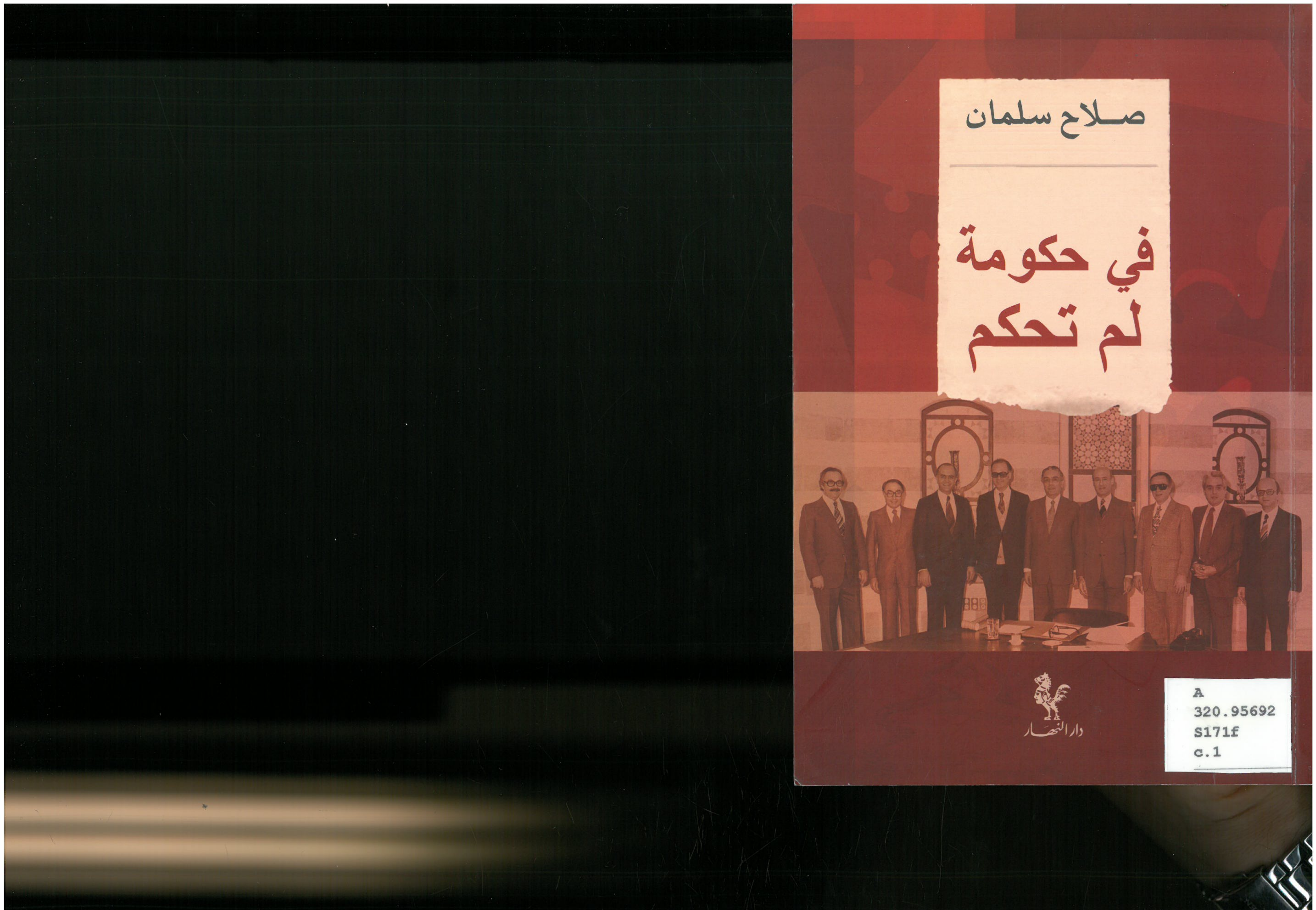

صلاح سلمان
في حكومة
لم تحكم
دار النهار

صلاح سلمان

في حكومة لم تحكم



دار النهار

الطبعة الأولى، شباط 2012
ص. ب 5188 - الحمراء، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-747623
darannahar@darannahar.com
ISBN 978-9953-74-331-8

المحتويات

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

إهداء

إلى طالبات وطلاب الجامعات.

هم الأمل الوحيد الباقي لإنقاذ لبنان من الطائفية والنفاق والفساد وإساءة استعمال السلطة، ومن التصرفات المتكرّرة غير المسؤولة، ودعوة ملحّة لهم ليبدأوا منذ الآن ممارسة المواطنية الصالحة والمسؤولة، والتحضير للمهمة التي اقترحها عليهم في خلاصة الكتاب.

مقدمة

بقلم الرئيس سليم الحص

أنطلق من تجربتنا المشتركة في الحكم مع الصديق الوفي الدكتور صلاح سلمان، لأتحدث بإيجاز عن محطات تلك المرحلة التي يتحدث عنها في مذكراته. تجربتي في رئاسة الحكومة كانت طويلة وزاخرة. توليت رئاسة مجلس الوزراء خمس مرات في حياتي، وكانت المرة الأولى في عام 1976، وما عملت يوماً للوصول الى هذا المنصب. كان سبب تسميتي له في المرة الأولى علاقتي برئيس الجمهورية آنذاك، المغفور له الياس سركيس. كانت تشدني إليه صداقة شخصية، ترافقت مع ثقة متبادلة. كنت أحترم الشخص لما يتمتع به، على ما أرى، من نزاهة وصدق ووطنية وموضوعية في النظر إلى الشؤون السياسية.

كنت أدرك ما كان يتعرض له السياسي في لبنان من اتهامات، منها الأنانية، ومنها الشبق إلى المال والسلطة، ومنها الفساد الأخلاقي خصوصاً في التعامل مع الناس، فالقول الذي يصدر عنه في جانب وتحقيق مضمونه في جانب مغاير. أما التنفيذ السليم والمتواصل في المضمار السياسي فيبقى بمثابة الحلم. هكذا تنطلق الحكومات ببيانات وزارية تدغدغ آمال المواطنين وأحلامهم، ثم ينقضي أجل الحكومة ولا يتحقق شيء يستحق الذكر منها. لا بل أكثر الحكومات، للأسف، تطوي صفحة الوعود التي تطلقها بمجرد قيامها،

فتغدو سلطة لتصريف الأعمال في اكثر الحالات.

لا أدعي أنني أختلف في شيء عن سائر الذين تولوا رئاسة الوزراء، ولو أنني أستطيع القول، بعد تجاربي الطويلة نسبياً في الحكم، إنني حاولت في كل الأوقات أن أنجز ما يُستطاع إنجازه، ولم أوفق إلى تحقيق ما كنت أصبو إليه، إلى المدى الذي يجعلني راضياً عن نفسي ولو بعض الشيء. وهكذا بعد اعتزالي السياسة، بفعل التقدم في السن وتراكم الهموم الصحية عليّ، أقول: إنني لم أندم على عمل، أقمت به أو لم أقم. هكذا بقي ضميري والحمد لله مرتاحاً. وراحة الضمير في اعتباري تعادل السعادة في الحياة.

إن تحقيق إنجاز حقيقي في نظام الحكم المعتمد في بلدنا عسير جداً، ولو توافرت النية والعزيمة على بلوغه. وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة النظام المطبق وبالعاملين على تطبيقه وإدارته. فالقواعد البديهية للعمل السياسي الحر لا تُحترم. وإذا برجل السياسة يتعرض، بوتيرة شبه يومية، لحملات كثيراً ما تكون من جانب وسائل الإعلام التي تتحكم إلى حد ملحوظ في لبنان برؤية الناس إلى المسؤول. كانت علاقاتي عموماً طيبة مع رجال الإعلام، ومع ذلك تعرضت لحملات كثيراً ما كانت تؤثر في نفسي. إلا أنني كنت أعذر أصحابها باعتبار أن ذلك من صلب مهنتهم ومهمتهم.

في عهدي الأول بالحكم لم أكن راضياً عن نفسي كل الرضى، إذ كنت أطمح إلى تحقيق قدر أوسع من الإنجاز. ولكن، والحمد لله، لم يشع عني أنني أخفقت. فكان أن كلفت بتشكيل الحكومة التالية. هكذا بقيت على رأس الحكومة بلا انقطاع ما بين العام 1976 والعام 1980، حين آثرت الاستغناء والانسحاب إلى منزلي بعد أن أمضيت ما يوازي ثلثي عهد الرئيس الياس سركيس في سدّة رئاسة الحكومة. وبقيت المودّة ومعها الاحترام

المتبادل يطبعان علاقتي برئيس البلاد.

يقال في لبنان إن الحكم محرقة. فمن يمارسه يتعرّض للانتقاد القاسي بلا رحمة في كل ما يفعل أو يعجز عن فعله. وأنا لم أشعر، والحمد لله، كذلك. إنني أواسي نفسي بالقول: لو أنني احترقت لما كانت المهمة الثقيلة عادت إليّ أربع مرات، بعد المرة الأولى، أم أن السرّ يا ترى هو في كون العودة إلى موقع المسؤولية على هذا المستوى بمثابة العقوبة؟ كلا ثم ألف كلا. فالمسؤولية فرصة للإنجاز، والخدمة لا تقدّر بثمن. وهي تحدٍّ لحاملها، يقترن النجاح في الوفاء به بسعادة تلازم المسؤول بقية حياته.

هذا الكتاب هو تقديم نافذ لتجربة في الحكم من جانب الصديق الدكتور سلمان، وهو من تولى المسؤولية الوزارية بنجاح. كان في الحكومة التي ترأستُ آنذاك وزيراً للداخلية والإسكان والتعاونيات. وقد أبلى في موقعه بلاءً حسناً بما عُرف عنه من إخلاص لمهامّه، وتفانٍ في سبيل المصلحة العامة. آنست فيه زميلاً في الوزارة جعل همّه خدمة وطنه بكل إخلاص، فكان قدوة صالحة لكل من يتولى المسؤولية العامة.

تمهيد

هناك نقص في الأدب السياسي في لبنان، والرئيس سليم الحص واحد من القلائل الذين ملأوا بعض الفراغ، بكتبه العديدة عن خبرته وآرائه ونظرياته السياسية.

الأدب السياسي ضرورة للتاريخ وللأبحاث التاريخية.

هذه بعض مذكراتي في فترة كنت فيها وزيراً للداخلية ووزيراً للإسكان والتعاونيات (9 كانون الأول 1976 - 17 تموز 1979)، أسرد بعض ما حصل معي، مع تعليقات وخواطر آمل أن تكون مفيدة للبنانيّ المعاني، والذي يبحث عن ضوء في نهاية النفق المظلم، وأشرح، بصراحة، رأيي بالنصف الأول لحكم الرئيس سركيس.

لست سياسياً محترفاً، ولم أسعَ إلى أي منصب سياسي. أردت أن أمارس مهنتي الطبية بتفرغ في جوّ أكاديمي يسهّل عليّ التدريس وإجراء الأبحاث العلمية، دون أن أتأثر بجاذبية المال والثراء ومزالقهما. طُرق بابي مرّتين فقبلت التحدي بحماس وشغف في المرة الأولى، وبتردد في المرة الثانية، بسبب صعوبة الوضع، ولأن النفاق السياسي ولا سيما أيام الحرب (1975-1976) كان يزعجني، ولإدراكي عدم ملاءمة الصراحة بالتعامل مع رجال السياسة والميليشيات، والصراحة هي أسلوبي المفضل؛ لكنني قبلت التحدّي ظناً مني

أن باستطاعتي المساهمة في إيجاد حلول، وفي بناء لبنان جديد قوي نطمح إليه جميعاً، ولا سيما أن وزارة الداخلية هي إحدى الوزارتين اللتين أُسندتا إليّ.

لم أكن أدري آنذاك أن رئيس الجمهورية الياس سركيس سيتعامل مع الحكومة وكأنها لتصريف الأعمال فقط، ولم أكن أعلم أنه لن يعطيها أي دور فعّال في ممارسة السياسة. وحتى في معظم الأحيان لم يكن يُعلمها بما يدور في الكواليس والاجتماعات السرية والعلنية المتكررة، وفي ظنّه أن الوزراء لن يمانعوا في تقليص دورهم الدستوري والسياسي.

معرفتي بالرئيس سركيس لم تكن عميقة. التقيت به مرة في الشويفات على مائدة ليلى وشارل سعد، والتقيت بالرئيس الحص مرّة في عيادتي في مستشفى الجامعة الأميركية حيث زارني للعلاج. السمعة الطيبة التي كانا يتمتعان بها شجعتني على قبول الانضمام إليهما وإلى باقي الوزراء، وكلهم يتمتعون بالصفات والسمعة نفسها، في حكومة ستعمل على إعادة البناء والإعمار، وعلى توحيد لبنان وإصلاحه، كما وعد الرئيس سركيس في حملته الانتخابية وفي خطاب القسم، وكما وعدت الحكومة في بيانها الوزاري.

لم يُكتب كفاية عن عهد الرئيس سركيس، ولا عن أسلوبه في الحكم، لكي نتعلّم دروساً من مرحلة لا يجوز أن تبقى مخفية، ولا سيما عن الذين يسعون إلى الإصلاح ويحلمون بلبنان أفضل.

أسلوبه في الحكم مدحه، بدون تحفظ، الوزير الدائم والقوي في عهده فؤاد بطرس في مذكراته. وسعى إلى الدفاع عنه بكل الوسائل كريم بقرادوني في كتابه «السلام المفقود». أما الرئيس الحص، وإن يكن أكثر موضوعية في كتاباته، فإن أسلوبه الرقيق وصداقته المتينة مع الرئيس سركيس منعاه من البوح بكل شيء ومن إصدار أحكام على العهد وسياساته، وكأنه لم يرد أن

يقطع شعرة معاوية معه، رغم أن الرئيس سركيس لم يبادله بالمثل.

أما أنا فقد اخترت أن أكتب بكل صراحة وبدون محرّمات، سعياً وراء حقائق يجب أن تُعرف عن ذلك العهد، للوصول إلى توضيح أراه ضرورياً للتاريخ. يجب ألا ننسى أن لبنان كان، بعد ست سنوات من عهد الرئيس سركيس، بحال أسوأ مما كان عليه عند استلامه الحكم، خلافاً لما كان يريد ويأمل.

صحيح أن «القوى الوطنية» وحلفاءها الفلسطينيين آنذاك انتقدوا أسلوبه بشكل متواصل، وبدون إعطائه أية أسباب تخفيفية، ومن دون أن يقترحوا حلولاً معقولة للمشاكل اليومية والأزمات المزمنة، وصحيح أيضاً أن «الجبهة اللبنانية» لم تكن تتردد في التهجم عليه عندما كان يرفض تنفيذ مطالبها أو تأييد مواقفها التي لم تكن دائماً تصب في خانة توحيد لبنان. ولكن لم يُكتب كفاية عن تجارب الوزراء مثلي، أي التكنوقراط، وهي تجارب تدل على بعض مواقع الداء ويجب أن تُعرف وتُعمّم.

أريد أن أوضح للذين لا يعترفون بأسباب الداء الحقيقية، والذين يصرّون على رؤية قسم من الحقائق فقط، بأن المرض معروف والعلاج كذلك، فلماذا لم نسع إلى العلاج بجدية؟ المسعى الجدي الوحيد كان البرنامج المرحلي الذي قدمته الحركة الوطنية اللبنانية في 18 آب 1975. ولكن يبدو أنّ ترؤس كمال جنبلاط، الزعيم الدرزي الاشتراكي والمتحالف مع الفلسطينيين، للحركة الوطنية لم يشجع على قراءة جدية لهذا المشروع الذي كان ولا يزال يستحق كل الجدية. وقد نضطر أن نعود إليه في المستقبل.

كتابي هذا محاولة لإجراء نقد ذاتي لعملي في الحكومة ولإنجازاتي المتواضعة التي تمكنت من تحقيقها، وأعتقد أن المواطن اللبناني يتحمل جزءاً

من مسؤولية كبيرة عما حصل ويحصل، ولا يجوز أن نحمّل أمراء السياسة وحدهم كل المسؤولية، ونتصرف كأبرياء وضحايا فقط.

هل كان بالإمكان أفضل مما كان في عهد الرئيس سركيس؟

الجواب نعم، فقد أخطأ الرئيس سركيس وحكم على نفسه بالجمود عندما تبنّى ما اقترحته «الجبهة اللبنانية»، وهو ربط كل إصلاح في لبنان بنزع سلاح الفلسطينيين. وهذا كان ولا يزال من المستحيلات في ظل الظروف الإقليمية التي كانت سائدة آنذاك ولا تزال إلى حد ما حتى اليوم، علماً أن الوعود التي حصل عليها من قبل الدول العربية في مؤتمري القاهرة والرياض بقيت وعوداً، كما كان متوقَّعاً.

كان بالإمكان العمل على إعادة وتكريس بعض هيبة الدولة، وإضعاف الميليشيات، وتحسين الإدارة وتطويرها وتحديث القوانين، وتدريس التربية المدنية، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب، وتحضير طبقة جديدة من القياديين السياسيين، وغير ذلك من المشاريع التي كان يمكن أن يبدأ تنفيذها.

الكتائبي القديم، جوزف أبي خليل، كتب قصة حزب الكتائب مع إسرائيل بدون أي حرج، وأنا لا أزال أنتظر أن تُكتب بالأسلوب نفسه قصة القوى الوطنية مع الفلسطينيين وغيرهم من الذين ساهموا بدورهم في الحرب ونتائجها.

كُتب الكثير عن مسؤولية المسلمين في الحرب، هذا نصف الحقيقة، أما النصف الآخر، والذي لم يُحك عنه كثيراً، فهو مسؤولية المسيحيين، وهم في موقع القيادة، عن إيصال لبنان إلى ما وصل إليه من واقع سهّل اندلاع الحرب واستمرارها بأشكال مختلفة.

تعلّمنا في كلية الطب أن الواجب الأول للطبيب هو الوصول إلى تشخيص المرض قبل أن يقرر ما هو العلاج المناسب.

أريد من هذا الكتاب أن يكون تحليلاً واقعياً، بصراحة وبدون محرمات. لأن عدم مناقشة المحرمات بصراحة كلية كان ولا يزال من أسباب العلل التي لم تعالج.

خبرتي، خلال تمرّسي بمسؤولياتي الوزارية، سهّلت عليّ الرؤية القريبة لما يحصل في الدولة. ولا أدّعي الرؤية الداخلية لأني لم أكن من أعضاء المطبخ الرئاسي الداخلي الذي حكم لبنان، إذ لم يسمح للحكومة أن تمارس كل مسؤولياتها السياسية الدستورية.

نظرة موضوعية إلى عهد الرئيس سركيس تعطي فكرة واضحة عن الخلل في نظامنا، الخلل الذي كان وما يزال من أهم أسباب الأزمات المتكررة، ومنها المصيرية التي عصفت بلبنان.

القصد من وراء الكتاب ليس فقط إظهار الفضائح، بل تشخيص وإبراز صريح لموقع العلل، تمهيداً للتفكير بالعلاج.

لن أعتمد «التكتم على المسائل التي لا تزال دقيقة، وعلى المحرمات في القاموس السياسي اللبناني» كما فعل الوزير فؤاد بطرس (مقدمة كتاب مذكراته ص 20)، لأن هذا الأسلوب الذي كثيراً ما اعتمد عليه في الماضي لم يساعد على كشف بعض أسباب العلل، والتي كانت تتطلب المعرفة والمناقشة والمعالجة بدل الإهمال والتأجيل والإخفاء.

لن أتردد في انتقاد الجيش والقضاء والصحافة إذا لزم الأمر، فالحصانة التي يتمتعون بها ليست دائماً في محلّها، إذ إن الجيش لم يقم بكل واجباته بل انقسم طائفياً بسرعة، وبعضه قصف القصر الجمهوري، وبعضه الثاني قصف مناطق ومجمعات سكنية سنة 1976 ومنها بناية نجار في محلة الصنائع

في بيروت، حيث كنت أقيم، وهي البناية التي حمت بيت العميد ريمون إده الذي كان مستهدفاً بالقصف. والقضاء كان معطّلاً ولم يقم بأي دور فعّال خلال سنوات الحرب. وبعض الصحف كانت تتلقى تعليمات وتمويلاً من الخارج، فغدت أداوات لغسل الأدمغة بدل أن تبقى مصادر موضوعية للإعلام، وبعضها الآخر كان يصبّ الزيت على نار الحرب. فلم التجاهل والهروب إلى الأمام؟

لا يجوز كذلك أن تبقى الاتهامات غير المبرّرة التي وجّهها الوزير بطرس تكراراً إلى القوى الوطنية والرئيس الحص ولي شخصياً بدون أجوبة. وقد صوّرني خطأً أنني كنت مع القوى الوطنية والفلسطينية بالمطلق.

أن تُحصر كل مسؤولية الحرب والأزمات بالفريق الآخر تجنٍّ وقصر نظر.

كتب الوزير بطرس مذكراته التي أسماها «المذكرات»، كمحام مكلف بالدفاع عن قضية وأشخاص، وكأن كل همه أن يقنع قاضي التاريخ بوجهة نظره أو نظرة موكّليه، لذا أهمل أو تناسى عمداً كل الآراء والمواقف والأحداث التي يمكن أن يستفيد منها الفريق الآخر في محكمة التاريخ.

ليته كتب بصفته سياسياً مسؤولاً، ووزيراً في حكومة تمثل كل لبنان، فيروي ما عليه كما روى ما له.

انحياز العهد إلى الفريق المسيحي كانت له مبررات مقنعة أحياناً وغير مقنعة أحياناً أخرى، ولكنه فقد مصداقيته عند الفريق الآخر.

إن أداء الرئيس سركيس كان بالواقع أول دعوة جدية، وتشجيعاً للتدخل السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية وإعطاء سوريا حق تمثيل فئة من اللبنانيين أصرّ الرئيس سركيس على إهمال رأيها وقضاياها، حتى المحقة منها.

مشكلة عدم تمتع سركيس بمزايا قيادية وبرؤية مستقبلية كانت واضحة،

ممّا جعلني أتساءل مرات عديدة كيف قبل الترشيح لرئاسة الجمهورية.

مطبخ الرئيس الداخلي كان أهم من الحكومة، واللواء أحمد الحاج كان المسلم الوحيد في هذا المطبخ، ولم يتصرف من منطلق إسلامي بالمعنى السياسي كما تصرف الآخرون من منطلق مسيحي. وهذا المطبخ جعل تأثير رئيس الحكومة في الأمور المصيرية في عهد الرئيس سركيس محدوداً جداً.

عندما يُقال بالتصريحات إن هذا موقف الحكومة، أو هكذا قررت الحكومة، فكثيراً ما كان هذا يفتقر إلى الدقّة، لأن أموراً كثيرة لم تُبحث قبلاً في مجلس الوزراء. عُرفاً كان رئيس الحكومة يتكلم عن موقف الحكومة حتى ولو لم تكن الحكومة على علم بالموضوع أو الموقف. أمّا موقف الحكم فيعني موقف رئيس الجمهورية.

في هذا الكتاب سأسعى أيضاً إلى تسليط الضوء على زوايا في لوحة عهد الرئيس سركيس ما زالت مهملة أو مظلمة، حتى يتمكن الجيل الطالع، وخصوصاً طلاب الجامعات، أن يروا اللوحة بكاملها وبكل زواياها، آملاً أن أحثهم على التحرك وأن لا يكونوا كرماء في إعطاء زعمائهم الذين خذلوا الوطن ولاءهم الكامل والأعمى بدون مساءلة ومحاسبة.

أفهم، في ظل الانقسام الطائفي، أن يتحمس الدرزي لوليد جنبلاط، والشيعي للسيد حسن نصرالله، والسني لرفيق الحريري، والماروني لسمير جعجع أو ميشال عون، ولكن لا أفهم كيف يغضون النظر عن تجاوزاتهم في حال حصولها، وإساءتهم لاستعمال السلطة، وفسادهم أو فساد أتباعهم الفاضح.

الفساد عند أكثر القيادات ليس فقط بالعمولات أو الرشاوى والإثراء غير المشروع، بل بإساءة استعمال السلطة المتفشية والواضحة لأي مراقب.

لا بد لي أن أذكر كيف دخلت نادي السياسيين، واضطررت أن أعتمد قسراً أسلوبهم من دون أن أدري أو أريد، فكان عليّ، مثلاً، أن أستنكر كل متفجرة أو جريمة، خصوصاً عندما يكون ضحيتها شخصاً له وزن سياسي أو مركز اجتماعي مهم. لم يكن كافياً أن أُعلن استنكاري فقط عن كل جريمة كما ينتظر مني بصفتي وزيراً للداخلية، وقد جفّ قاموس الاستنكار عندي، ولكن شقيقتي نور كانت دائماً حاضرة لتساعدني وتنجدني. أذكر كيف أنّي لم أجد ما كنت أحب ويجب أن أقوله بعد جريمة إهدن المفجعة التي كان من ضحاياها طوني وفيرا فرنجية وابنتهما. تلعثمت أمام الصحافيين بسبب تأثري وعلاقتي بالرئيس فرنجية وعائلته وفظاعة الجريمة والتخوّف من نتائجها، ولم أستطع أن أعطي كلمات لكل ما كان يمر في ذهني فوعدتهم بتصريح لاحق، وكانت نور جاهزة كالعادة وكتبت لي التصريح الذي كان يقوم بالمقام ويعبر عن شعوري الشخصي.

كنت أشعر بالغصّة، وأراني أُنافق عندما أُصرّح بأني أعطيت تعليمات لإجراء التحقيق السريع، لتأمين العدالة بعد الجرائم النكراء، أو أني سأسعى لدى مجلس الوزراء لإحالة الجريمة إلى المجلس العدلي، بزعم أن الدولة مهتمّة وجدية بسبب حجم الجريمة ونتائجها، وأنا أعلم أن التحقيقات غالباً ما لا تبدأ، وإذا بدأت لا تكتمل، وأن المحاكم ليست فعّالة، وأن المجلس العدلي إما أنّه غير موجود أو لا يجتمع.

إعادة النظر بالأحداث، بعد مرور ثلاثين سنة، سهّلت عليّ رسم صورة أوضح لم تكن ممكنة خلال ممارسة المسؤولية وزحمة العمل والأحداث المتواصلة، وهذا بعض ما أسعى إليه في هذا الكتاب.

سعيت أن أتعلم كثيراً من هدوء الرئيس الحص وحكمته، ولكنني لم أوفق

بسبب مزاجي الانفعالي الذي أفقدني أحياناً برودة الأعصاب الضرورية في معالجة الأمور الخلافية.

وأودّ أن أشير، قبل كل شيء، إلى أن هذا الكتاب، وإن تضمّن في طيّاته وقائع عن خلافات في السياسة ولا سيما مع الرئيس الياس سركيس والوزير فؤاد بطرس، فإنه يهدف إلى الإضاءة على مرحلة من أخطر المراحل في تاريخ لبنان. والخلاف في الرأي لا يفسد في الودّ قضية، ولا سيما أن الجميع وكل الذين عرفوا الرئيس سركيس، رحمه الله، شهدوا له بمزاياه المعروفة على المستوى الشخصي، وبأخلاقياته ونظافة كفّه ودفاعه بإخلاص عن اقتناعاته وأفكاره. كما أن الحديث عن خلاف مع الوزير بطرس لا يلغي محبّة واحتراماً متبادلين بيننا.

سيرة ذاتية

أنا واحد من ستة أولاد، والدي الدكتور داود سلمان، والدتي زهية سلمان، وقد نشأت في بيت درزي. ومعروف أن تربية الدروز ليست تربية دينية بالمعنى الصحيح، بمعنى أنه ليس لدينا خوري أو شيخ أو كنيسة أو جامع، تربيتنا تقوم على القيم العامة والأخلاق والآداب.

تلقيت دروسي الابتدائية في مدرسة «اللاييك» الفرنسية المعروفة اليوم بـ«ليسيه عبد القادر»، ثم انتقلت إلى مدرسة الـ «آي سي» - الكلية العامة - القسم الفرنسي، حيث تلقيت دروسي المتوسطة والثانوية، ونلت شهادة البكالوريا- القسم الثاني. وبعدها التحقت بالجامعة الأميركية، حيث درست الطب. وفي العام 1961 تخرّجت طبيباً. بعدها أمضيت ست سنوات تخصُّص، ثلاثاً منها في الجامعة الأميركية وثلاثاً في جامعة «جونز هوبكنز» في الولايات المتحدة الأميركية. وفي العام 1968 رجعت إلى لبنان وباشرت عملي كأستاذ متفرّغ في كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت، وكنت قد صمّمت على التفرّغ لأنني أحبّ التعليم والقيام بالأبحاث الطبية، ولم أكن أرغب بالسعي وراء المال، ولا أن يكون المال عاملاً مهماً بالنسبة لي في ممارسة مهنتي، وهذا ما علّمني إياه والدي.

من الأمور التي أذكرها أثناء دراستي في «اللاييك» أن تدريس اللغة

العربية كان ضعيفاً إلى أن جاءنا أستاذ ذكي وقدير ومتمرّس، وكان هو السبب الذي دفعني لكي أتعلق باللغة العربية. كان اسمه بولس إسحاق أبي عبدالله من قرية جدايل بالكورة. وعندما انتقلت إلى القسم الفرنسي بالكلية العامة، تعلمت اللغة العربية على يد أستاذين هناك، أحدهما فؤاد سليمان الذي كان يكتب في **النهار** تحت اسم «تموز» وهو أديب وشاعر، والأستاذ الآخر منح خوري من جنوب لبنان، وقد علماني قيمة اللغة العربية. واللافت أن منح خوري هو الذي علّمنا القرآن الكريم أيضاً، بسبب بلاغته وإعجازه وأنا أكنّ كل الوفاء لأساتذة اللغة العربية.

عندما درسنا شعراء الجاهلية، تأثرت ببيت شعر لطرفة بن العبد في مُعلّقته عندما قال: «إذا القوم قالوا من فتىً خلت أنّني عُنيت، فلم أكسل ولم أتبلّدِ». عندما كان الأستاذ منح خوري يشرح لنا هذا البيت، أُعجبت بمبدأي المسؤولية والقيادة وفكرت أنه إذا جاء أحد وسأل الآن هل من فتىً، سأتقدم أولاً، بمعنى أني بدأت أغذي في نفسي روح المسؤولية.

خلال دراستي، قمت بنشاطات عديدة خارج الكلية والجامعة. النشاط الأول كان المشاركة في مخيمات العمل الدولية، وهذه المخيمات كانت قد بدأت في سويسرا بعد الحرب العالمية الأولى، وقام بتأسيسها شخص اسمه Pierre Cérésole، هو الذي أسّس جمعية الخدمة المدنية الدولية (Service Civil International). والهدف كان أن يعمل متطوعون من جميع أنحاء العالم في تلك المخيمات المختلطة بمودّة واحترام وبدون حواجز الحضارات أو الديانات، فيتقربوا بعضهم من البعض الآخر. ونجح في جعلها كبديل عن الخدمة العسكرية الإجبارية للذين، لأسباب دينية أو عقائدية، لا يريدون المشاركة في الحرب، ولا حتى في قيادة سيارة إسعاف. وقد وافقت

الحكومات في أوروبا وأميركا على هذا البديل. وكان على القاضي أن يقتنع أن الشخص الذي لا يرغب بالذهاب إلى الحرب لأسباب دينية لا لأنه جبان، كان يُسمح له بأن يمضي الفترة ذاتها في مخيمات العمل في أحد بلدان العالم.

كان المرحوم حسيب مروّة، رئيس نادي النسور في رأس بيروت، وكنت عضواً فيه، قد أدخل هذه المخيمات إلى لبنان. والمخيم الأول أقمناه سنة 1955 في جباع بالجنوب في إقليم التفاح، ومن ثم أقمنا المخيمين الثاني والثالث بعد الزلزال سنة 1956 في قرية الرفيد بالبقاع الغربي وفي قرية لبعا في الجنوب قرب جزين. وكان في كل مخيم ثلاثون أو أربعون متطوّعاً منهم شابات وشبان ينتمون إلى أكثر من عشرين دولة في العالم. في جباع شيّدنا مسلخاً كان ضرورياً للقرية، وفي الرفيد شيّدنا بعض المنازل، وكذلك في لبعا، عوضاً عن المنازل التي تهدّمت.

كان إميل بستاني يومها رئيس مصلحة التعمير التي استُحدثت بعد الزلزال والتي أعدّت خرائط البيوت، وكان الهدف البناء بسرعة، ولكن الواقع أن البيوت كانت أشبه بعلب ولذلك لم تُستعمل كثيراً. وشيّدنا في لبعا مركزاً اجتماعياً للقرية بالإضافة إلى البيوت.

وعندما حصل الطوفان في نهر أبوعلي في طرابلس، عام 1956، وسُدّت المجاري، أقمنا مخيماً هناك لمدّة أسبوعين وساعدنا العمال على تنظيفها وإعادة فتحها.

سنة 1957 سافرت إلى أوروبا حيث شاركت في مخيم عمل في إيطاليا، ثم في مؤتمر في فرنسا نظمته الأمم المتحدة على أثر حرب السويس، وكان عنوانه: «ما هو دور الأمم المتحدة لتلافي حروب كالتي وقعت في السويس» وحضر هذا الاجتماع ممثلون عن 15 دولة.

كل هذه الخبرات ساهمت في صقل تفكيري وتصرفاتي، وجعلتني أعرف كم هناك من المحرومين في أطراف لبنان، وحتى في أوروبا، وعززت في نفسي الحسّ الاجتماعي، إضافة إلى ما تربيت عليه في البيت. وكان المرحوم والدي طبيباً إنسانياً، يقدّم خدمات طبية مجاناً للفقراء مرتين في الأسبوع. ووالدتي زهية سلمان أمضت حياتها في العمل الاجتماعي.

وخلال دراستي في كلية الطب ساهمت مع بعض الزملاء الدروز في الجامعة الأميركية في تأسيس رابطة العمل الاجتماعي التي تُعرف كذلك برابطة الجامعيين الدروز، وكان الهدف منها، أو ما دفعني إلى المساهمة في تأسيسها، هو مساعدة أبناء طائفتي في مجال التعليم الجامعي، وكان الإقطاع في طائفتنا قوياً إلى درجة جعلتني أحاول التصدّي له، وكنت أُفكر أن هؤلاء الشباب الذين أسسنا الرابطة معهم، عندما يُصبح عمر الواحد 30 أو 40 سنة يُصبحون في مقدّمة الطائفة، ويمكنهم آنذاك أن يساهموا أكثر في العمل العام وفي بناء بلدهم ورفع مستوى طائفتهم على حد سواء. ولكن، مع الأسف، حلمي هذا لم يتحقق، إذ بقي الإقطاع مسيطراً وكذلك التبعية التقليدية عند الدروز.

طلبت الرابطة من السفير المتقاعد عبدالله النجار إعداد كتاب عن الدروز، ليسهّل فهم المذهب للشباب غير المطّلعين عليه، وهم الأكثرية الساحقة من الدروز، وليشرح بعض الأمور غير الواضحة، مثل ما يحكى عن التقمص أو غيره، إذ إن سرّية المذهب كانت سبباً لشائعات كثيرة مصدرها خصوم الدروز السياسيون والدينيون، ففعل.

بعد أن صدر الكتاب، دعا شيخ العقل آنذاك، الشيخ محمد أبو شقرا، المؤلّف النجار إلى جلسة مناقشة مع بعض المشايخ الدروز. وخلال هذه الجلسة اعتُدي عليه بالضرب من قبلهم، لأنهم ظنوا خطأ أنه كشف «أسرار الطائفة».

كانوا جاهلين أن أية أسرار دينية لم يعد لها وجود في القرن العشرين وفي عالمنا. والأرجح أنهم لم يكونوا قد قرأوا الكتاب بعد. والواقع أن المشايخ الدروز يعتبرون أنفسهم المسؤولين الوحيدين عن المذهب، وليس لأحد غيرهم الحق في الكلام عنه أو مناقشته أو تعليمه، غير مكترثين لطلب وحاجة الشباب الدروز، للاطلاع على تعاليم المذهب الذي ينتسبون إليه وراثة.

على أثر الاعتداء أدخل عبدالله النجار إلى مستشفى البربير للمعالجة، وعند انتشار الخبر غصّ المستشفى بالزائرين والمستنكرين، ونقلت الصحف برقيات الاحتجاج الكثيرة. فطلبت من الرابطة آنذاك أن تستنكر الحادث والاعتداء كأسلوب للتعبير، خصوصاً أنها هي التي كانت طلبت من المؤلف تأليف الكتاب، ولكن مع كل أسف لم تفعل رغم إلحاحي، وعندئذ تلاشى الحلم الذي كنت أحلم به عندما شاركت في تأسيس رابطة الجامعيين الدروز.

ما زال إقطاع الدين والسياسة عند الدروز في أحسن حالاته حتى يومنا هذا، ولم تساعد الرابطة في محاربته أو حتى في تطويره، وهكذا سقط حلمي وخابت آمالي في المساهمة بتحسين أوضاع مذهبي المعروف، كذلك، بمذهب العقل، عن طريق إضعاف الإقطاع المهيمن وتشجيع الجامعيين على المساهمة بجدية أكثر في العمل العام.

انتسبت إلى كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت، كما فعل والدي قبلي وتخرّج سنة 1922. وفي السنة الأخيرة من دراستي، انتخبت رئيساً لجمعية طلاب الطب.

كان بعض زملائي في الدراسة الثانوية قد اختاروا الالتحاق بكلية الطب في جامعة القديس يوسف (اليسوعية) حيث التدريس باللغة الفرنسية، وكانت مدة الدراسة هناك 7 سنوات، كما في الجامعة الأميركية حيث الدراسة

بالإنكليزية، وتخرجنا جميعاً في السنة نفسها.

كان القانون اللبناني آنذاك يسمح لخرّيجي اليسوعية أن يتقدموا للامتحان الرسمي (الكولوكيوم) لممارسة الطب على الأراضي اللبنانية عند تخرجهم. وكان على خرّيجي الجامعة الأميركية أن ينتظروا سنة أخرى.

وجدت أن هذا الواقع مجحف وأردت، بصفتي رئيساً لجمعية طلاب الطب، أن أسعى إلى تغييره. استشرت إدارة الجامعة الأميركية في إثارة القضية فلم تشجعني أبداً على هذه المبادرة باعتبار أن لبنان بلد فرنكوفوني، وللفرنكوفونيين امتيازات، لذلك لا يمكن أن أنجح في مسعاي. وقيل لي إن الجامعة سعت مرات عديدة في الماضي ولم تنجح.

لم أقتنع بهذا الكلام، فلجأت إلى والدي طالباً نصيحته، وكان والدي عضواً في مؤتمر الشخصيات والأحزاب اللبنانية، وله اتصالات كثيرة مع مؤسسات الدولة. فاقتنع بمنطقي وشجّعني على المضي في هذا المسعى الضروري. أمّن لي ثلاثة مواعيد للبدء بالقيام بهذه المهمة: الأول مع الدكتور فؤاد أفرام البستاني رئيس الجامعة اللبنانية ورئيس لجنة المعادلات في وزارة التربية، والثاني مع الشيخ بيار الجميل وكان وزيراً للصحة العامة، والثالث كان مع الدكتور مصطفى الرفاعي، رئيس اللجنة الصحية في البرلمان النيابي.

اجتمعت فعلاً بهؤلاء الثلاثة بمفردي وأقنعتهم برأيي. بادر الدكتور فؤاد أفرام البستاني فوراً بإعطاء التعليمات للجنة المعادلات في وزارة التربية كي تعادل شهادة الطب في الجامعة الأميركية بشهادة الطبّ في جامعة القديس يوسف أو اليسوعية.

وبالفعل تقدّمنا نحن خرّيجي سنة 1960 وسنة 1961 إلى امتحان الكولوكيوم في العام نفسه. أذكر أن الجامعة الأميركية أُحرجت ولم تر أن

هناك أية ضرورة لشكري وللاعتراف بأهمية المهمة التي أخذتها على عاتقي شخصياً، ونجحت في تحقيقها. ومنذ ذلك الحين يُعامل خريجو الجامعة الأميركية واليسوعية بالمساواة.

بعدما أكملت دراستي المهنية في بيروت والولايات المتحدة سنة 1968 عدت لممارسة الطب كأستاذ متفرغ في كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت.

من الاقتناعات التي كوّنتها خلال دراستي ونموي الفكري أن القائد في أي مركز يجب أن يقود لا أن يتبع، وأنّ المسؤول يجب أن يتحمل كل مسؤولياته وأن يكون رائده الشفافية والمحاسبة.

راودتني فكرة الانتماء إلى حزب سياسي عندما كنت طالباً في الكلية العامة، وكان عمري آنذاك 15 سنة، وكان الحزب القومي السوري الاجتماعي هو المُسيطر بين التلاميذ في تلك الفترة لوقوفه ضد الطائفية، وانضباط أعضائه، فقررت الانتماء الى هذا الحزب نزولاً عند رغبة وضغط أصدقائي. وشجعني على ذلك الأستاذ فؤاد سليمان وكنت أحبه وأحترمه كثيراً.

ذهبت إلى والدي لاستشارته وإعلامه. وكان رفضه قاطعاً بسبب صغر سنّي وإيمانه الشخصي بالقومية العربية، وأصر عليّ أن أكمل دراستي أولاً، وبعدها أفعل ما أريد، وهكذا حصل. بعد مشروع الانقلاب الفاشل الذي سعى إليه الحزب في العام 1961 رأيت كيف تعرّض أعضاؤه للتوقيف والضرب والتعذيب من قبل السلطات الرسمية، فحمدت الله آنذاك أن اسمي لم يكن على لائحة أعضاء الحزب.

لن أدخل في تفاصيل ما حصل في الحزب بعد ذلك ووضعه الحالي اليوم، ولكن ما من شك أنه فقد منذ تلك الفترة قياديين مهمين كانوا موجودين

فيه. أما اليوم فلم يعد الحزب يمتاز عن بقية الأحزاب الأخرى الموجودة على الساحة. فقد مثاليّته وتبنّى الأساليب السائدة التي بنيت على أساسها مزرعة «لبنان» بدل الوطن لبنان.

عندما كان مؤسس الحزب ورئيسه أنطون سعادة يخطط لانقلاب في لبنان ذهب إلى سوريا طالباً مساعدة رئيسها آنذاك حسني الزعيم الذي اعتقله ثم سلمه إلى الحكومة اللبنانية. كان الشيخ بشارة الخوري آنذاك رئيساً للجمهورية ورياض الصلح رئيساً للحكومة. روى الأمير فريد شهاب مدير عام الأمن العام آنذاك في مذكراته بعض التفاصيل عن تلك الحقبة، وأكّد رفضه طلب الحكومة اللبنانية منه القيام باغتيال سعادة وهو في طريقه مخفوراً إلى بيروت، بعذر أنه حاول الفرار. وأصرّ على تسليمه إلى السلطات القضائية في بيروت، جرت له محاكمة صورية خلال ساعات من وصوله وأُعدم رمياً بالرصاص في الرملة البيضاء في بيروت قبل طلوع شمس النهار التالي. والمعروف عنه أنه قال لجلاّديه: شكراً، قبل أن يطلقوا النار.

إن الحزب القومي السوري الاجتماعي عدوّ لدود للطائفية وكانت المارونية السياسية يومها تصرّ على المحافظة على كل امتيازاتها. فاتفق الطائفيون والعروبيون في لبنان الذين كانوا ممثلين برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة على إعدام «العدو المشترك»، وكانت تلك صفحة سوداء من تاريخ لبنان.

الفصل الأول

الحكومة الأولى
الحكومة الثانية
وزارة الإسكان والتعاونيات
فريق العمل
بدء العمل

الحكومة الأولى

في العام 1970 تم انتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية، وتشكّلت الحكومة الأولى في عهده برئاسة صائب سلام، وسُمّيت يومها حكومة الشباب. وكان هذا عملاً جريئاً إذ تم توزير شباب ناجحين في حقولهم وغير ملتزمين سياسياً، وكانت المرة الأولى في تاريخ لبنان التي يدخل فيها خريجو الجامعة الأميركية في بيروت إلى الحكومة، في بلد يعتبر فرنكوفونياً، ومن هؤلاء الياس سابا وصائب جارودي ونجيب أبوحيدر وكمال خوري وأنا.

في العام 1972 حصلت أزمة مع وزير الصحة العامة الدكتور إميل بيطار، الذي كان لديه حسّ اجتماعي قوي. كانت أسعار الدواء مرتفعة وحجم أرباح تجار الأدوية كذلك، فقرر الوزير تحديد سعر الدواء بشكل معقول. وافقت الحكومة على ذلك بادئ الأمر وكذلك مجلس النواب، ولكن بعد وعي أبعاد هذا القرار بتحديد السعر في بلد اقتصاده حر، ورأس المال فيه قوي جداً، وفي بلد ليس الفقير أولوية على أجندة أيّ كان، فكان أن تمت عرقلة هذا القرار بعد الموافقة الأولى، فاستقال الدكتور بيطار انسجاماً مع قناعاته.

بدأت الأزمة عندما اختفت الأدوية من الصيدليات، ومنها أدوية مهمة كأدوية مرض السكري، فاضطر اللبنانيون آنذاك للجوء إلى سوريا والأردن وقبرص لشراء أدويتهم الضرورية.

وكان الوزير الدرزي في الحكومة، الدكتور حسن مشرفية، عميد كلية العلوم في الجامعة اللبنانية، قد قدّم استقالته سابقاً لزهده بالمنصب الوزاري واهتمامه بكلية العلوم التي كان قد أسسها.

في ذلك الوقت، كان هناك خلاف سياسي جدي بين الرئيسين سليمان فرنجية وصائب سلام من جهة، والأستاذ كمال جنبلاط من جهة أخرى، ونُقل عن أوساط جنبلاط قوله أن أي درزي لن يتجرأ على الدخول إلى الحكومة. يومها تشاور رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وتم اختياري وزيراً للصحة العامة، لأني طبيب وأستاذ جامعي وسمعتي جيدة ومن عائلة معروفة، وكان من الصعب على كمال جنبلاط أو غيره من الدروز أن يعترضوا على اختياري.

عندما كنت صغيراً، كان كمال جنبلاط يعمل على تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وكان يزور والدي الدكتور داود في منزلنا في كركول الدروز للمشاورة وللمساعدة على كتابة نصّ دستور الحزب، إذ إن والدي كان ضليعاً باللغة العربية، وكذلك والدتي زهية المعروفة بأعمالها الاجتماعية الخيرية في لبنان، وأتصوّر أن اختياري كان ضربة معلّم من قبل رئيسي الجمهورية والحكومة، لنجاحهما باختيار شخص من الصعب الاعتراض على توزيره أو التهجم عليه.

يومها اعتبرت اختياري شرفاً كبيراً، وأذكر أن ذلك حصل مساء الجمعة 17 آذار سنة 1972 حين اتصل بي صديقي الدكتور حسن طبارة، وهو كبير الأطباء في مستشفى المقاصد وطبيب الرئيس صائب سلام الخاص، وسألني عن مشاريعي في يوم السبت، أي اليوم التالي، أجبته بأني ذاهب للتزلج في الأرز، فطلب مني عدم الذهاب لأن صائب بك سلام سيكلّمني غداً صباحاً ويعلمني بقرار تعييني

وزيراً للصحة العامة. اعتقدت أن الصديق حسن يمازحني، لأن السياسة لم تكن على جدول أعمالي، وتعجبت للأمر، وقلت له مازحاً بأني سأذهب إلى الأرز وإذا كانت الدولة حقاً تريدني، فلترسل طوافة لإحضاري.

وفي اليوم التالي، 18 آذار 1972، رنّ جرس التلفون في منزلي عند الساعة الثامنة صباحاً وكان المتصل الرئيس صائب سلام الذي عرّفني عن نفسه، وقال لي بعد عبارات إطراء: نود أن نتعاون معك أنا والرئيس فرنجية. وطلب مني الذهاب إلى قصر الرئاسة في بعبدا عند الساعة العاشرة صباحاً.

فرحت طبعاً وارتديت أجمل ثيابي، وقدت سيارتي بنفسي إلى القصر، إذ لم يكن لدي سائق. سُئلت على مدخل القصر عن هويتي وسبب زيارتي، فأجبت أني مدعو إلى القصر. أجرى أحد عناصر الحرس الجمهوري اتصالاً هاتفياً ثم عاد وسألني عن اسمي مرة ثانية وثالثة قبل أن يأذن لي بالدخول. وكانت هذه أول مرة أزور فيها القصر في بعبدا. استقبلني الضابط الصديق شوقي الشعراني الذي كان المرافق العسكري لرئيس الجمهورية، فدخلت إلى مكتب الرئيس، وكنت متهيّباً الظرف، ولكن في الوقت نفسه كنت فخوراً بنفسي ومسروراً جداً. كنت على معرفة سابقة بالرئيس سلام بسبب علاقة عائلتي به وبسبب الجيرة. كنا نسكن في كركول الدروز قرب منزل آل سلام في المصيطبة. أمّا الرئيس فرنجية فكنت قد التقيت به مرة واحدة في منزله في طرابلس قبل سنوات عندما قمت بزيارة ابنته سونيا، وكانت زميلة الدراسة في الكلية العامة ثم في الجامعة الأميركية.

استقبلني الرئيسان بلطف ومحبة، وأشعراني بأني من أهل البيت. شرحا لي أزمة الدواء التي نتجت عن قرار الوزير إميل بيطار بفرض تسعيرة على الدواء. وضرورة إيجاد حل لها في أسرع وقت ممكن.

ويومها أيضاً تم تعيين فؤاد نفّاع وزيراً للزراعة، وقد تأخر في الوصول، وبقينا ننتظره حتى الساعة الثانية عشرة إلى أن تم الاتصال بمنزله أخيراً، وقد كان الجواب في الاتصالات السابقة أنه غير موجود. حضر نفّاع الساعة الثانية عشرة إلى القصر وأخبرنا أن والدته كانت مريضة في المستشفى، وقد جلس إلى جانبها حتى الصباح، وعندما جاء إلى منزله طلب أن لا يحوّلوا له أي اتصال حتى يتمكن من النوم قليلاً. فتأخر إصدار مرسوم التعيين حتى بعد الظهر.

وعندما عدت إلى بيتي، وجدته مليئاً بالأهل والأصحاب، جاؤوا للتهنئة وللتمنيات بالنجاح.

تسلّمت مهام الوزارة من وزير الإعلام هنري طربيه الذي كان قد عُيّن وزيراً للصحة العامة بالوكالة بعد استقالة إميل بيطار. وكانت مسؤوليتي الأولى والكبرى إعادة الدواء إلى الأسواق.

وأما انقطاع عدد مهم من الأدوية واختفاؤه من الأسواق فجأة جعلنا نشك بأنّ المستوردين وأصحاب المستودعات قد أخفوا الدواء للضغط على الحكومة لتعديل قرار الوزير بيطار. استعنّا بجميع الأجهزة المتوفرة في الدولة (قوى الأمن والأمن العام والمخابرات التابعة للجيش) وجرى تفتيش كل المستودعات ولم نوفّق في إثبات مسؤولية المستوردين في إخفائهم للدواء.

بعكس ما كان البعض في الوزارة يظن أو يأمل، فإن منظمة الصحة العالمية لا يمكنها مساعدتنا لأن مهامها مقتصرة على تأمين بعض الأدوية في حالات طارئة، كأدوية الكوليرا مثلاً، أو اللقاح لأمراض معدية معيّنة. فاضطررنا عندئذ إلى اختيار أهون الشرّين، وهو الرضوخ لبعض مطالب المستوردين. وأصدرنا قراراً جديداً بالاتفاق مع نقابتهم يحفظ بعض ماء وجه الدولة والوزير إميل بيطار. المصلحة العامة وحدها هي التي فرضت

عليّ هذا التصرف ضد اقتناعاتي الشخصية.

وفي اليوم التالي، وبسحر ساحر، أُعيد الدواء إلى الأسواق، مما يُثبت أنه كان مخفياً في مكان ما، وأن مفتشي الدولة لم يكونوا على مستوى المسؤولية باكتشاف أمكنة إخفاء الدواء. ان النظام في لبنان ضعيف وليس معدّاً لحماية المصلحة العامة أولاً.

في أيار 1972 جرت آخر انتخابات حرة في لبنان، وعلى أثرها ألّف الرئيس صائب سلام حكومة برلمانية، وبقي فيها خليل أبو حمد فقط من حكومة الشباب، وزيراً للخارجية.

وكان لافتاً أن ثلاثين نائباً جديداً من أصل 99 قد فازوا، ولكن هذا الدم الجديد لم يبرهن أنه فعّال فاعتمد الأساليب القديمة المتّبعة من قبل القيادات، والتي منعت قيام دولة حديثة وبسط سلطة القانون وتحديثه.

تجربتي مع الرئيسين فرنجية وسلام كانت جيدة جداً، كان عمري يومها 36 سنة، وقد تعامل معي الرئيسان كأبوين ولم يرفضا لي أي طلب. وكانت بيوتهما مفتوحة أمامي وأمام الوزراء الآخرين، والرئيس فرنجية كان معروفاً بكرمه وحسن ضيافته. ورغم أنني كنت جديداً في العمل السياسي، شعرت أني مرتاح. كان مجلس الوزراء في ذلك الوقت مجلساً مهماً، ففيه كانت تحصل نقاشات قيّمة في كل المواضيع، وكان كل وزير في الحكومة يشعر أنه مشارك في القرار، خصوصاً إذا كان القرار متعلقاً بوزارته، وأي سؤال يُطرح كانت تتم مناقشته، ولم تكن هناك مواضيع ممنوع طرحها كما كان الحال أيام الرئيس الياس سركيس لاحقاً عندما عُيّنت وزيراً في حكومته الأولى.

في ذلك الوقت، كان الأطباء في العالم المتقدّم قد باشروا في نقل بعض أعضاء الجسم من إنسان حيّ أو ميّت إلى آخر وزرعها كالكلوة وقرنية العين.

وقد أجرى الدكتور أحمد الداعوق أول عملية زرع كلوة في لبنان في مستشفى البربير، ولم يكن عندنا آنذاك قوانين ترعى نقل الأعضاء، وكان في أدراج الوزارة مشروع قانون أعده الوزير الدكتور إميل بيطار ولم يتسنّ له أن يتابعه. فأخرجت المشروع من الأدراج وذهبت به إلى مجلس الوزراء للمناقشة، فاتفق الرئيسان أن الموضوع حساس وأن المرجعيات الدينية قد تعارضه بشدّة، ولكنهما أكدا لي أنهما يوافقان عليه إذا حصلت على موافقة المراجع الدينية. فقررت أن أسعى بعد أن أدليت بتصريح للصحف تمهيداً للتحرك في هذا الاتجاه.

قمت أولاً بزيارة البطريرك المعوشي وكان طريح الفراش، واصطحبت معي الدكتور كمال عرب مستشاري القانوني، فعرضنا عليه الموضوع وأعطيناه ملفاً كاملاً عنه، وسمعنا منه كلاماً إيجابياً وتشجيعاً، فطلبنا منه موافقة خطية لتسهيل إصدار القانون فوعد بذلك. الزيارة الثانية كانت للإمام موسى الصدر، وقد فوجئت آنذاك بمعرفته التفصيلية للموضوع ووعدنا بموافقة خطية أرسلها لنا بالفعل بعد فترة وجيزة. ثم زرنا المفتي الشيخ حسن خالد وشيخ عقل الدروز محمد أبوشقرا وسمعنا منهما كذلك تشجيعاً وموافقة. ولكن الحكومة استقالت قبل أن أحصل على الموافقة الخطية من الجميع، فأعيد مشروع القانون إلى أدراج وزارة الصحة العامة.

وكان هناك مشروع آخر مهم جداً وافق عليه مجلس الوزراء بمباركة وحماسة الرئيسين، ولكن مع الأسف الشديد لم يُبصر النور. وقد تقدم به آنذاك وزير التربية الوطنية الدكتور نجيب أبو حيدر وهو مشروع تجمّع المدارس الرسمية لتقوية التربية الوطنية ولصقل المواطنية الصالحة وتقريب الجيل الصاعد بعضه من البعض الآخر.

في لبنان قرى عديدة فيها مدارس صغيرة لا تحتوي على كل ما يجب أن

تحتويه كل مدرسة، من أساتذة ومكتبات وقاعات إلخ... فلو درسنا جغرافية المدارس الرسمية في لبنان لوجدنا أن تجميع البعض منها في مدرسة واحدة في مكان وسطي فكرة عظيمة، تؤمن الأوتوكارات نقل التلاميذ من قرى التجمع ويمكن عندئذٍ أن تُجهز المدرسة بكل ما يلزم، وأن يتواجد فيها كل الأساتذة الذين تحتاجهم،ولو تم هذا المشروع لكانت الدولة وفّرت أموالاً كثيرة ورفعت مستوى التعليم الرسمي وقرّبت بين اللبنانيين.

وقد حصل الوزير أبو حيدر على القرض الضروري من البنك الدولي لدراسة المشروع وجدواه ثم البدء في تنفيذه. ومع الأسف لم يرَ المشروع النور، لأن القيّمين على المدارس الخاصة والطائفية عارضوه بشدّة لأسباب واضحة ولإبعاد خطر تخفيف أو إلغاء الدعم المادي الذي تقدمّه الدولة لهم. ومنها الخوف على سلطتهم التي زادت من حدّة الطائفية والتفرقة في لبنان.

هذا المشروع كان يمكن أن يكون أول خطوة لإلغاء الطائفية التي تنادي بها الأكثرية من الشعب، وكذلك من الزعماء والقادة الذين عُرفوا بالمناداة بقضية والعمل ضدّها. وكان حماس الرئيس فرنجية للمشروع كبيراً جداً. فبعد استقالة الحكومة عيّن الدكتور أبو حيدر مستشاراً له في القصر ليُسهل العمل على إتمامه، ولكن المشروع لم يتم وقد حورب بضراوة من قبل المستفيدين من الطائفية.

بعد سنوات عديدة كنت أتكلم مع السفير البابوي في مناسبة اجتماعية، ومرّ الدكتور نجيب أبو حيدر وصافحني، لاحظت أن لا معرفة بينهما، فقمت بواجب التعريف، صمت السفير لبرهة وكأنه تذكر شيئاً ثم قال لنجيب: أنت نجيب أبو حيدر عدو الثقافة الكاثوليكية؟ فأجابه: لا يا صاحب السيادة، بل أنا مع الثقافة الوطنية... ثم انصرف متجاهلاً السفير.

لو تم هذا المشروع فعلاً لكنّا استغنينا عن المدارس الطائفية الكثيرة، القديمة والجديدة، التي نبتت خلال الأحداث في مناطق مختلفة، والتي تصبّ زيتاً على نار الطائفية في لبنان.

عندما كنت وزيراً للصحة العامة، كنت أقود سيارتي بنفسي، إذ إن الراتب الذي كنت أتقاضاه في الحكومة كان حوالى ثلاثة آلاف ليرة شهرياً، ولم يكن هذا يسمح لي باستخدام سائق. وأذكر أن والد زوجتي، أسعد النجار، كان لديه سائق وكنت أستعين به عندما أحتاجه وكنت أذهب إلى مكتبي في الوزارة عند الثامنة صباحاً وأعود عند الثانية بعد الظهر، وكان هناك موظف في الوزارة يعمل على المصعد يسارع ليفتح لي باب المصعد عندما أحضر، وكذلك كان يفعل عندما كنت أغادر عند الثانية، وقد جاء من يقول لي بأن هذا الشخص لا يداوم إنما يأتي صباحاً ليفتح لي الباب ويغادر، ثم يعود عند الثانية ليفتح لي باب المصعد وأنا راجع إلى البيت. أرسلت بطلبه وقلت له بأني سأعاقبه على فعلته إذا ثبت أنه فعلاً يتصرف هكذا. وعندما تأكدت من صحة الوشاية، خصمت من معاشه معاش يوم واحد وكان 8 ليرات لبنانية، وأذكر أن أحد نواب بيروت اتصل بي ليعاتبني كيف أحسم من راتب هذا الرجل قائلاً «إن لديه زوجة وأولاداً يريد إطعامهم» فسألته ماذا يريد؟ فقال «أريدك أن تدفع له قيمة الحسم من جيبك».

الحكومة الثانية

في 8 أيار من العام 1976 تم انتخاب الأستاذ الياس سركيس رئيساً للجمهورية، قبل الموعد الدستوري للاستحقاق الرئاسي، على أمل أن يساهم انتخاب رئيس جديد في إنهاء الحرب التي كانت مندلعة في عدة مناطق في لبنان وخصوصاً على خطوط التماس في بيروت، وقد عُرفت آنذاك بحرب السنتين، وقيل يومها إن الحرب انتهت بعد وفاق عربي ودولي، وكان سركيس المرشح الجدّي الوحيد، وهو كان قد خسر أمام سليمان فرنجية بفارق صوت واحد سنة 1970.

سنة 1976 كانت عائلتي تعيش في قبرص بسبب الحرب، وأنا أقيم في مكتبي في مستشفى الجامعة الأميركية وأنام على كنبة. كانت تلك الأيام صعبة على الجميع، وكان عدد كبير من أطباء المستشفى قد غادروا بسبب الحرب، ولكن المستشفى بقي يُقدّم كل الخدمات الضرورية لمئات الجرحى، من محاربين ومدنيين. الواقع أن المستشفى لم يُستهدف بالقصف المباشر، وكان العمل شاقّاً ويزيد من صعوبته التدخل المستمر للمنظمات الفلسطينية والميليشيات اللبنانية التي كانت تتدخل لصالح بعض مرضاها، ولإعطائهم أولوية في العلاج في غرفة الطوارئ وفي إدخالهم الى المستشفى.

أصعب يوم أذكره، يوم قُصفت صالة سينما في المنطقة الغربية من

العاصمة، وجاءنا 170 بين قتيل وجريح خلال ساعة أو ساعتين، وبعد 36 ساعة من العمل المستمر، نجحنا في تقديم العلاج الضروري لكل الجرحى.

في أواخر تشرين الثاني سنة 1976 تلقيت اتصالاً هاتفياً في مكتبي في المستشفى من الأمير فيصل أرسلان، وظننت أنه سيطلب خدمة لمريض، ولكنه حدثني عن عملية تأليف الحكومة، وسألني إذا كنت أرغب أن أشارك فيها. شكرته وأجبته بالنفي لأني كنت قد استنتجت، بعد تجربتي الأولى في الحكومة، أني لست مؤهلاً للعمل السياسي. كنت مرتاحاً في عملي في المستشفى وفي تقديم العلاج لضحايا القنص والقصف العشوائي، بالإضافة إلى استمرار تعليم طلاب الطب في الجامعة الأميركية.

بعد انتخاب الرئيس سركيس، لم يوفق بتأليف حكومة وفاق وطني رغم سعيه. وبعد أشهر من المحاولات غير المجدية، قرر أن يكلف صديقه الدكتور سليم الحص برئاسة الحكومة على أن تكون غير سياسية، وتسعى إلى توحيد البلد وإصلاحه وإعادة إعماره، والظاهر أن اسمي كان وارداً لتمثيل الدروز، دون علمي أو استشارتي.

وفي اليوم التالي كررَ الأمير فيصل الاتصال بي وأعلمني أن الأمر جدّي، وأنه لا يمكنني الرفض، فطلبت مهلة 24 ساعة للتفكير، وقمت باستشارة زملائي الذين كانوا يقيمون معي في المستشفى وأخويّ فريد والمرحوم أكرم، وهما الوحيدان من العائلة الموجودان في بيروت، ونصحني كلاهما بالقبول. فقررت أن أقبل شرف المهمة والتحدّي رغم تحفّظي الأولي وخوفي من حجم المسؤولية الكبرى.

طلب مني الأمير فيصل أن أذهب إلى منزله في خلدة مساء اليوم التالي، ليصطحبني لمقابلة ممثل رئيس الجمهورية للبحث بالتفاصيل، ولم يكشف لي

عن اسمه. استعنت بسيارة وسائق أحد أصدقائي وذهبت إلى خلده، ومن هناك اصطحبني إلى الحازمية وكانت القذائف تدوّي والرصاص يتساقط، تبادلاً من عدّة جهات والطرقات خالية ومظلمة. تبيّن أن ممثل الرئيس سركيس هو السيد عهد بارودي، ولم أكن أعرفه شخصياً. وبعد التعارف أخذ عهد يطرح عليّ أسئلة كأسئلة امتحان عن آرائي السياسية وما شابه. وأعترف أني لم أكن مرتاحاً للطريقة التي اعتُمدت للاتصال بي، ولكن لم يعد لي أي خيار ثانٍ إلا أن ألعب اللعبة كما فُرضَت عليّ. قال لي بارودي إن الرئيس سركيس يريد تشكيل حكومة من ثمانية وزراء، لكل وزير حقيبتان، وسألني عن الحقيبتين اللتين أختار، فأجبت أني أريد الصحة والسياحة. فالسياحة لم تكن من سلّم الأولويات آنذاك، ويمكنني أن أتفرغ لوزارة الصحة.

يومها روى لي سيناريو تأليف الحكومة كما حصل لاحقاً بالضبط. في يوم الثلاثاء 7 كانون الأول سيكلّف الرئيس سركيس الدكتور سليم الحص بتأليف الحكومة، وفي اليوم التالي، أي الأربعاء في 8 من الشهر نفسه يقوم الحص بالاستشارات والخميس في 9 منه تصدر مراسيم تأليف الحكومة الساعة السادسة مساء، وهذا ما حصل تماماً.

لم أكن أعرف الرئيس سركيس جيداً، وقد التقيته مرة واحدة في منزل شارل وليلى سعد في الشويفات على مأدبة عشاء، والدكتور الحص زارني في عيادتي كمريض مرة أو مرتين. لكنهما كانا يتمتعان بسمعة جيدة مما شجعني على القبول بالمشاركة في حكومتهما.

يوم 9 كانون الأول، أخبرت سنترال المستشفى أن اتصالاً سوف أتلقاه من القصر الجمهوري. وبالفعل عند السادسة، كما قال لي عهد بارودي، رن الهاتف في مكتبي، وقال لي المتصل: أنا الياس سركيس، وأضاف: نحن نريد

تأليف حكومة وإشراكك فيها، كان يتحدث معي وكأني لم أكن على علم بشيء، وطلب مني أن ألاقيه مساءً في منزله في مار تقلا بعد أن أعطاني عنوانه والتعليمات للوصول إليه.

استعنت بسيارة وسائق الصديق نفسه، وتوجهنا إلى مار تقلا وكانت السماء تمطر والطرقات فارغة وتسمع أحياناً أصوات الرصاص من بعيد. سلكنا طريق خلدة- الحدث- الحازمية، واضطررنا أن نسأل أكثر من مرة عن منزل الرئيس سركيس. لما دخلت المنزل وجدت هناك الدكتور أسعد رزق الذي أعرفه، وتعرّفت على السيدين فريد روفايل وميشال ضومط. بعد حوالى الساعة دخل علينا الرئيس سركيس مع الدكتور الحص والأستاذ فؤاد بطرس، وكان الرئيس سركيس يحمل ورقة كتب عليها بقلم الرصاص مرسوم التأليف، وجلس وقال: يا إخوان، لقد شكّلنا الحكومة على الشكل الآتي: سليم الحص رئيساً للحكومة وزيراً للأنباء والاقتصاد، فؤاد بطرس للخارجية والدفاع ونيابة رئاسة مجلس الوزراء، صلاح سلمان للداخلية والإسكان والتعاونيات، وبعد أن قرأ المرسوم كله، سأل: هل هناك من اعتراض؟ فاعترضت أنا وسألت: لماذا الداخلية يا فخامة الرئيس؟ فأجابني: نحن نعمل على هذه التشكيلة منذ أسبوعين، ولا يمكن أن نغيّر أي شيء فيها الآن. وطلب مني أن أزوره في اليوم التالي لكي يوضح لي بعض الأمور فسكتّ على مضض. وبعدها حضر رئيس مجلس النواب كامل الأسعد والتقطت الصورة التذكارية وقد تغيّب عنها بداعي السفر الوزيران الأستاذ أمين البزري والدكتور إبراهيم شعيتو.

يومها تهيّبت الموضوع وخاصة حقيبة الداخلية، بعد ذلك عدت إلى المستشفى حيث كنت أقيم، وكان السائق ينتظرني وسمع نبأ تشكيل الحكومة

من إحدى الإذاعات المحلّية. وقد فوجئ لأنني لم أكن قد أوضحت له سبب الزيارة. وكان في انتظاري في المستشفى الأصدقاء الذين كانوا يقيمون فيه معي، وعلى رأسهم الصديق الصدوق الدكتور بشارة فارس ومدير المستشفى الأستاذ منذر قزيلي.

اتصلت هاتفياً بزوجتي وداد المقيمة مع التوأمين رامي وسري في نيقوسيا-قبرص، وكانت قد سمعت الخبر من الإذاعة نفسها (صوت لبنان). فهنأتني بفرح وبخوف بسبب الظروف، ثم عاتبتني لأني لم أعلمها قبلاً، واتفقنا أن تأتي إلى بيروت على متن أول طائرة لشركة طيران الشرق الوسط، وعادت فعلاً بعد يومين.

استنجدت ببعض الأصدقاء لإعادة تأهيل الشقة التي كنا نقيم فيها في بناية النجار على الصنائع، فأحضروا عاملات تنظيف لأن الشقة كانت مهجورة منذ أكثر من سنة، ولم تكن عملية التنظيف سهلة بسبب انقطاع الماء والكهرباء والمصعد، واستمرت يومين وعادت بعدها زوجتي وولدانا.

في اليوم التالي عدت إلى منزل الرئيس سركيس كما طلب مني فشرح لي أن «وزارة الداخلية لا تكون إلا للأورثوذوكسي أو للدرزي، والأورثوذوكسي يريد الخارجية، والداخلية ستكون من حظ الدرزي، لا للسنّي ولا للماروني ولا للشيعي، وهكذا حصل». وقال لي «لا تخف سوف نساعدك ونحن معك» وشجعني، ثم قال: «أطلب منك طلباً واحداً وهو أن تذهب لزيارة الأمير مجيد أرسلان في خلدة بأسرع وقت، وقد أعلمني أن السوريين غاضبون جداً من الأستاذ كمال جنبلاط».

وفي اليوم التالي قمت بزيارة المير مجيد وكانت هناك كاميرات التلفزيون وكذلك بعض الصحافيين فبدت الرسالة واضحة جداً للجميع، أن الوزير

الدرزي يقوم بأول زيارة للمير مجيد، وهو وعائلته أصدقاء أعزاء، ولم أشعر بأي حرج من زيارتهم، وشعرت أن المير مجيد قد قدّرها عالياً.

ولأيام طويلة بعد تأليف الحكومة، بقي الأصدقاء وأفراد العائلة وحتى أشخاص غير قريبين يتوافدون إلى البيت للتهنئة وإبداء الآراء والنصائح.

وكذلك فعل صحافيون كثر. وأطرف حديث دار بيني وبين صحافي شاب عندما سألني عن سياستي الإسكانية، بعد 3 أيام من تأليف الحكومة. فضحكت وذكّرته بأني طبيب، وأنه لم يتسنّ لي بعد البدء بدراسة موضوع الإسكان، فاحمّر وجهه خجلاً رغم أنني قلتها مازحاً.

وزارة الإسكان والتعاونيات

إن وزارة الداخلية هي محور هذا الكتاب، لذا اضطررت أن أهمل الحقيبة الثانية التي أُسندت اليّ، وهي وزارة الإسكان والتعاونيات. هذه وزارة جديدة تأسست سنة 1974 ومكاتبها في الأشرفية لم تصب بأذى خلال حرب السنتين. كنت أذهب مرة إليها في الأسبوع، وكان هذا الوقت كافياً لإنجاز المعاملات واستمرارية العمل. وساهم في ذلك كفاءة وموضوعية ونشاط وجدية المديرين العامين فيها : الأستاذ فؤاد ذبيان والدكتور كميل قبع.

وإذا كانت هناك ضرورة للعجلة، كانت المعاملات ترسل لي إلى وزارة الداخلية للبتّ بها حالاً.

بسبب صغر ملاك الوزارة، قرر مجلس الوزراء فصل موظفي مصلحة التعمير إليها. وبالفعل انتقل حوالى المئتي موظف للعمل مع الأستاذ ذبيان، بعد أن صدرت المراسيم التطبيقية. كان توزيع الهبات والقروض يتمّ بالسرعة الممكنة وبشكل عادل إلى المستحقين في جميع المناطق اللبنانية على السواء.

وقد صدر لاحقاً مرسوم قضى بإعفاء المستفيدين من تسديد القروض.

وأنشئ آنذاك بنك الإسكان الذي ساهم فعلياً في حل مشكلة السكن، ولا يزال قائماً حتى يومنا هذا.

أما مديرية التعاونيات، فكانت بقيادة مدير عام كفؤ ونشيط هو الدكتور

كميل قبع الذي عمل جاداً وعن معرفة، لمساعدة وتطوير التعاونيات التي كانت ناجحة جداً بسبب الأسعار المتدنية التي تباع السلع فيها.

هذه الوزارة، رغم حداثتها، كانت تقوم بكل واجباتها ضمن الإمكان بسبب جدارة المديرين العامين فيها ونجاحها في إبعادها عن السياسات الضيقة.

المعاملات والمراجعات التي كانت تصلني بخصوص مديريتي الوزارة كانت قليلة جداً، لم يكن هناك مجال كبير لمراجعات السياسيين في مديرية التعاونيات، لأن التعاونيات كانت تقدم وفراً محترماً لكل من يقصدها، وكان العمل فيها جيداً جداً.

أما في مديرية الإسكان فكانت المساعدات تعطى حسب القوانين والأصول المرعية دون أي اعتبارات طائفية أو مناطقية. وقد نجح المدير العام فؤاد ذبيان فعلاً في علاج كل المراجعات، وبالواقع لم يصل إليّ إلا القليل منها.

فريق العمل

الآنسه جميلة جبران

كُلفت بمسؤولية أمانة السر. وهي صديقة قديمة كانت سكرتيرة أستاذي المرحوم الدكتور ألفرد دياب، عندما كان رئيس دائرة الأنف والأذن والحنجرة في كلية الطب التابعة للجامعة الأميركية في بيروت. وقد بقيت سكرتيرتي بعد تقاعد الدكتور دياب سنة 1973. عُرفت جميلة بإخلاصها لوظيفتها ومقدرتها على العمل حتى في الظروف الصعبة . وقد أوليتها ثقتي الكاملة. لذا سعيت أن تبقى معي في الوزارة، وسمحت لها بهذا إدارة مستشفى الجامعة مشكورة، على أن تواصل عملها هناك بعد الظهر فقط.

تجربتي مع سكرتيرة الوزير سنة 1972 عندما كنت وزيراً للصحة العامة لم تكن ناجحة. لم تكن تلك السكرتيرة تتعامل بمساواة مع أصحاب المراجعات والنواب والموظفين. ذات يوم طلبت منها صديقة للمرحومة والدتي موعداً لمقابلتي فأجابتها أن الوزارة ستستقيل قريباً، ولم تعطها موعداً ونصحتها بتأجيله. كان ذلك بعد أن عرفت أنني لم أكن راضياً عن أدائها. لذا أصررت في وزارتي الثانية أن تكون سكرتيرتي موضع ثقتي التامة. ولم أندم أبداً على وجود جميلة دائماً الى جانبي، وكانت من الموظفين القلائل جداً الذين لم ينقطعوا عن العمل حتى أيام القنص على مبنى السرايا.

العقيد الركن محمود طي أبو ضرغم

اخترته ليكون مستشاري الأمني. وهو ضابط مخلص ومقدام، تحمّل عدة مسؤوليات في الجيش اللبناني، وشارك في دورات تدريبية عديدة داخل لبنان وخارجه. ساهم في إعلاء شأن الرياضة العسكرية والتزلج في الجيش. اشتهر عندما أسس فرقة المغاوير في الجيش، وقد عُرفوا آنذاك بمغاوير أبو ضرغم.

ومما يؤكد حسن اختياري، أنه عُيّن لاحقاً قائداً للشرطة القضائية ثم رئيساً لأركان الجيش قبل أن يتقاعد سنة 1987 برتبة لواء ركن. حاز على 11 وساماً خلال عمله . عُيّن وزيراً للأشغال والعمل والسياحة في 22 أيلول سنة 1988 في الحكومة العسكرية برئاسة العماد ميشال عون.

وقد أثبت أنه مثال في الإخلاص والانضباط والإقدام طيلة عمله معي في وزارة الداخلية، وتعامل مع كل الفرقاء في لبنان بعدالة ومساواة تامة.

الدكتور كمال عرب

كان لا بد من أن أفكر في اختيار مستشار قانوني، لمؤازرتي في القضايا الإدارية والقانونية اليومية، فوقع اختياري الأول والأخير على الدكتور كمال عرب ذي السمعة الحسنة، والمعروف بسعة علمه في القانون الإداري اللبناني والفرنسي ودقائق اجتهاداته، فضلاً عن اتصافه بالاستقامة والمثالية الخلقية.

وقد أذن لي الدكتور إبراهيم شعيتو، وزير الصحة آنذاك، بفصله من وزارته مشترطاً أن يستمر الدكتور عرب في وضع الدراسات القانونية لإدارته إذا دعت الحاجة، وهذا ما حصل.

بدأت علاقتي بالدكتور عرب سنة 1972 عندما عُينت وزيراً للصحة العامة. منذ الأسبوع الأول من تسلّمي مهامي الوزارية، وبدء التعرف على

كبار موظفيها الذين عرض لي كل منهم لنشاطاته وتضحياته اليومية المضنية في سبيل تحقيق الخير العام وخدمة المواطن. ومن ثم، عمد كثيرون منهم إلى الإشارة، تلميحاً أو صراحة، إلى أخطاء الوزير السلف أو الأسبق. كما طال نقد بعضهم موظفاً معيناً أو موظفين اثنين أو ثلاثة ممن هم بنظرهم لا هدف لهم إلا عرقلة سير العمل الإداري اليومي، وكان في طليعة المشتكى منهم الدكتور كمال عرب!

استدعيت الدكتور عرب وفاجأته بالشكاوى في حقه، فانفعل انفعال البريء، لا المتهم أو المذنب، ودافع عن نفسه بصراحة كلية فأقنعني. ثم استدعيت الذين شكوا منه إلى اجتماع فوري، وتبين لي بسرعة أن الشكاوى كانت افتراءات لا أساس لها من الصحة. والهدف منها كان السعي إلى التخلص منه لأنه كان مثال الموظف الشريف والشجاع والقانوني والساهر بانضباط على المصلحة العامة والمال العام.

استبقيت الدكتور عرب إلى جانبي كمستشار قانوني. كما فعل قبلي وزراء الصحة السابقون: الأستاذ حبيب مطران، والدكتور إميل بيطار، والمحامي هنري طربيه، الذين كانوا قد لمسوا وخبروا قدراته وعمله وعلمه وخلقياته. ومن بعدي استعان به وزراء الصحة عدنان مروة ومروان حمادة.

قصة الدكتور عرب مع الإدارة اللبنانية تُروى ببعض التفاصيل لما فيها من عبرة ومن دلائل على مواضع الداء، ومن عدم تطبيق سياسة الثواب والعقاب، وهذا مؤسف جداً. وتروى كذلك للتاريخ وللاعتراف بكل ما قدمه الدكتور عرب إلى الدولة اللبنانية من خدمات يجب أن تعرف.

استحصلت، بطريقتي الخاصة، على ملف التحقيق الطويل الذي أخضع له الدكتور عرب أولاً أمام مسؤول كبير في الوزارة، وثانياً، وبالتهم نفسها،

أمام لجنة خاصة لدى التفتيش المركزي سحابة ستّ سنوات. وبنتيجة التحقيقات، برأت هيئة التفتيش المركزي الدكتور كمال عرب من جميع الاتهامات المسوقة ضده بموجب كتابيها الموجهين بتاريخ 16 حزيران 1975 إلى كل من رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة العامة. إلا أن حلقات الشكاوى الباطلة بحقه لم تنقطع بل كانت ترد تباعاً بهدف رفع يده عن إجراء تحقيقات إدارية داخلية كلفه بها وزير الصحة العامة، وثبت بنتيجتها أن المشتكين الرئيسيين أنفسهم، المتظاهرين بحرصهم على المصلحة العامة، هم الذين قد ارتكبوا مخالفات كبيرة بما في ذلك الوقوع في رشوة وعمليات تزوير. وقد أدت التحقيقات الأولية هذه إلى وضع هيئة التفتيش المركزي يدها على ملفات هذه المخالفات وإدانتها للمرتكبين أو توصيتهم بالاستقالة من الوظيفة العامة تحاشياً للإدانة، أو تفادياً للتشهير.

في العام 1952، استفاد الدكتور كمال عرب من منحة من وزارة الزراعة للتخصص في الطب البيطري في جامعة باريس، بالإضافة إلى شهادة تخصص في صناعة المواد الغذائية الناتجة عن الحيوان وكيفية مراقبتها. ثم أعطي في العام 1957 منحة من الحكومتين اللبنانية والأميركية للتخصص في أميركا لمدة اثني عشر شهراً في حقلي البحث عن الأمراض الطفيلية والفطرية لدى الإنسان، على أن يصار إلى تعيينه فور عودته في وظيفة طبيب رئيس مختبر الطفيليات والفطريات في المختبر المركزي للصحة العامة، استكمالاً لكوادر هذا المختبر، وعلى غرار زملائه في التخصص، وذلك استناداً إلى منطق الاتفاقية الدولية المبرمة أصولاً بين الحكومتين اللبنانية والأميركية.

لكنه وحده لم يعين، بل استُبعد تعيينه، الأمر الذي دفعه إلى استكشاف خلفيات عدم تعيينه من جهة، والبحث بالتالي عن الإجراءات القانونية

الواجب اتباعها لمقاضاة الدولة لامتناعها عن تعيينه وتحميلها المسؤوليات الكاملة. في حين كان بإمكانه، بعد مرور ستة أشهر على تاريخ عودته ووضع نفسه تحت تصرف الإدارة– وفقًا للقوانين والأنظمة السائدة قبل تشريعات حزيران 1959 – التحرر من كل الروابط والقيود التي تلزمه بالعمل في المختبر المركزي لصالح الدولة. في العام 1968 استحصل الدكتور عرب على قرار من مجلس شورى الدولة قضى بأن من حقه التعيين في الملاك الدائم للمختبر المركزي ابتداء من مطلع العام 1960 بدلاً من تعيينه المتأخر الحاصل في العام 1964.

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور كمال عرب، وبمساندة وتشجيع من زوجته المرحومة المحامية كلوديت جنانجي، التحق بمعهد الحقوق العالي في جامعة الحكمة ودرس ونال لاحقاً إجازة في الحقوق. وما حدا الدكتور عرب على المثابرة والتعمق في حقل القانون الإداري وفقهه واجتهاداته، هو استمرار القيمين على إدارة المختبر المركزي ومصلحة الصرفيات في وزارة المالية في تعنتهم وعرقلتهم تنفيذ قرار مجلس الشورى المبرم والقرارات العديدة اللاحقة له، والصادرة أيضاً عن مجلس الشورى بالذات.

الخلاصة أنّ الدكتور كمال عرب رجل تميّز بفضيلة المعرفة والعلم وجودة الخلق. فهو واسع الأفق، ذو ثقافة متقدمة وعميقة في القانون الإداري اللبناني والفرنسي، علماً وفقهاً واجتهاداً. وإلى ذلك فهو عالي الهمة، صحيح المعاملة ثابت المواقف، جريء ، لا يعرف الغش ولا المواربة، يصغي للحق، وينطق به ويعمل من أجل إظهاره وإعطائه لأصحابه، بكل ما أوتي من قوة، ومهما غلت التضحيات.

هو ممّن يعملون بالعقل المجرد من أي ميل أو هوى، ويستعينون بالعلم

والمعرفة الواسعة لكشف الحقيقة ورفع الظلامة وإحقاق الحق.

هذه الشهادة أمنحها لرجل استحقّها بما قدّم للإدارة اللبنانية عامة ولي شخصياً من مطالعات ودراسات قانونية تظل نهجاً يحتذى، ومعيناً لا ينضب، تنهل منه الأجيال الطالعة والطامحة إلى الثقافة القانونية الإدارية الغنية بالاجتهاد والفقه، والمحصّنة بالاستقامة والصدق، والمؤدية بالنتيجة إلى نصرة الحق وإحقاقه.

وفضيلة المعرفة وفضيلة الشجاعة في استعمال هذه المعرفة، لبلوغ الغايات الفضلى، هبة منحها الله للدكتور كمال عرب وأفادت منها الإدراة اللبنانية.

وهنا أراني أتذكر قول شوقي:

إن الشجاعة في القلوب كثيرة   ووجدت شجعان العقول قليلا

كما ألفت إلى أن الفرصة سنحت لي مؤخراً أن أستمع إليه بتاريخ الأول من نيسان 2011 في بيت المحامي في بيروت، يلقي محاضرة حول موضوع «السلطة الاستنسابية والانحراف في السلطة» فدهشت لاكتشافي لديه موهبة الإلقاء الواضح المؤدي إلى الإقناع الراسخ.

وعلى هذا فقد تمنيت على صديقي الدكتور كمال عرب أن يعمد إلى نشر ما لديه من مطالعات قانونية أمام مجلس شورى الدولة، أدت بالنتيجة إلى فتح جديد في الاجتهاد الإداري. وفي ذلك فائدة عامة.

وذات يوم فكر الرئيس سركيس بتعيينه رئيساً لمجلس الخدمة المدنية وفاتحني وفاتح الدكتور عرب بالموضوع، ولكن خصومه مع الأسف عرقلوا التعيين من وراء الستار. ولا عجب، فلو عُيّن لكان اكتشف ما يحصل في البلاد من مخالفات كبيرة.

بدء العمل

كان التفكير السائد مع بداية عهد الرئيس سركيس أن الحرب انتهت، وأن اللبنانيين لا بدّ أن يكونوا قد تعلموا دروساً من الحرب وأن موظفي الدولة سيعلنون ولاءهم لها، وأن الحكومة ستحكم، ومجلس النواب سيحاسب ويشرع وأن الدستور سيحترم وأن إعادة بناء لبنان وعيشه المشترك أولوية الجميع.

الحكومة بأعضائها الثمانية كانت متجانسة بدون ديون سياسية ملزمة، يمكنها اذاً أن تقوم بإصلاحات جذرية، خصوصاً بعد نيلها ثقة المجلس النيابي وحصولها منه على صلاحيات اشتراعية مهمة. والإصلاحات كان الرئيس سركيس وعد بها في حملته الانتخابية وفي خطاب القسم وكذلك وعدت بها الحكومة في بيانها الوزاري الذي نالت الثقة على أساسه.

تبيّن لاحقاً مع الأسف أن الحرب لم تنته وأن القيادات لم تتعلم من دروس الحرب وأن الشعب في غالبيته الساحقة يسير وراء زعمائه بولاء أعمى ومطلق: الموارنة يتمسكون بالمكاسب والسلطة ويعتبرون أن الفريق الثاني الذي «خان لبنان بتحالفه مع الفلسطينيين المتمردين على الدولة التي استضافهم، لا يؤتمن على الوطن». وقد اعتبر السياسيون الموارنة وهم القوة الفاعلة في لبنان، أن من حقهم أن يحصلوا على مساعدة اسرائيل وهي العدو المشترك، عندما مال ميزان القوى لغير صالحهم وكذلك أن يستعدوا بجدية

الى التحصن في مناطقهم لحماية أنفسهم من مستقبل غير معروف.

أما الفريق الثاني المعروف باسم القوى الوطنية فكان تحت سيطرة الفلسطينيين الذين لم يبخلوا عليهم بالمال والسلاح والغطاء السياسي. وكانت حجته أن الفريق الأول «انعزالي لا يريد التعاطي مع محيطه العربي والمسلم». واما الوضع المتدهور في لبنان فلم يكن، بكل أسف، من أولويات الفلسطينيين.

كل فريق كان يتبنى نصف الحقيقة، يروّجها ويدافع عنها بقوة، متجاهلاً تماماً النصف الآخر ومسؤولياته في الحرب الدائرة.

الفريقان، وبدون تردّد، مارسا الطائفية والنفاق والأنانية السياسية، وإن بنسب متفاوتة، متجاهلين مصلحة لبنان على المدى الطويل.

مستفيدة من التشرذم الداخلي، عملت سوريا ونجحت في زيادة نفوذها في لبنان وفي تقوية مصالحها التي تعتبرها قومية، وقد ساعدتها على ذلك سياسة الرئيس سركيس تجاه القوى الوطنية وميله إلى تجاهلها.

لم يكن واضحاً لي آنذاك أن الرئيس سركيس قد نفّذ انقلاباً سرّيّاً على الدستور والقوانين والأعراف، وصادر الحكم ومارسه من دون شفافية ولا رقابة ولا محاسبة، مع فريق خاص من المستشارين، كلهم مسيحيون ما عدا العقيد أحمد الحاج. وتجاهل الحكومة واعتبرها لتصريف الأعمال فقط، ولم ير ضرورة أن يناقش معها أو حتى أن يطلعها على القرارات المهمة والمصيرية التي يتخذها سرّاً. قرر الرئيس سركيس لوحده أن يلغي حكم الرأسين في لبنان، ويحوّل الحكم فيه إلى نظام رئاسي، ويفرضه دون أي تغيير في القوانين والنصوص، كما شرحه بوضوح تام كريم بقرادوني في كتابه عن سيرة الرئيس سركيس **السلام المفقود**.

إن أسلوب الرئيس سركيس في الحكم خلال حكومته الأولى وبعدها سهّل ازدياد تشرذم الوطن، لأنه لم يسع إلى تقوية الدولة والحكومة والجيش والإدارة. وسأشرح وأفصّل هذا الرأي لاحقاً في سياق هذا الكتاب.

كانت مكاتب وزارة الداخلية في السراي قد قُصفت خلال حرب السنتين من قبل كل الفرقاء، واحترق جزء منها مع أكثر الملفات، ممّا تطلب عملية ترميم وتجهيز وإعادة تكوين ملفات. وقد استمر العمل فيها أشهراً قبل أن يصبح بالإمكان الانتقال إليها.

داومنا في الفترة الأولى في مكاتب مجلس الخدمة المدنية قبل انتقالنا موقتاً إلى وزارة الإعلام. وعملنا مع عدد قليل من الموظفين الذين كانوا يحضرون، لأن قسماً كبيراً منهم كان يتغيب لأسباب أمنية أو شخصية، منها المقنع ومنها غير المقنع. وكان هذا الوضع ينطبق على كل الوزارات، ولم تستطع الحكومة وضع حدّ لهذا الوضع الشاذ، واضطرت أن تدفع الرواتب للجميع حتى الذين كانوا خارج البلاد بدون عذر شرعي.

لإعطاء المثل الصالح، كنت أذهب إلى المكتب في الثامنة صباحاً وأبقى فيه حتى الثانية بعد الظهر. المعاملات اليومية في الوزارة كثيرة وتتعلق بكل مديرياتها: الداخلية، قوى الأمن الداخلي، الأمن العام، مديرية اللاجئين الفلسطينيين، الأحوال الشخصية، أضف إليها معاملات المحافظين والبلديات.

ولا بد هنا من تسجيل شكر وامتنان إلى المرحوم الأستاذ سامي شعيب، مدير مصلحة البلديات في الوزارة، الذي كان ملماً بشكل كامل بقوانين ومشاكل البلديات. وكان يشرح دائماً لي بالتفصيل الملفات الكثيرة التي كانت تنتظر توقيعي.

عملت على اختصار مدّة بقاء المعاملات في الوزارة إلى أقصى حدّ.

وسهّلت عملية المراجعات، واستقبلت المراجعين بسرعة، ولكن بناء على موعد سابق وعلى قدم المساواة بين الجميع. وقد وُجّهت انتقادات إليّ من بعض النواب الذين كانوا ينتظرون أن أستقبلهم فور وصولهم الى الوزارة.

مراجعات النواب كانت عادة لأمور تخص مناطقهم الانتخابية أو أشخاصاً محسوبين عليهم. وكنت قد قررت رفض التدخل في تشكيلات قوى الأمن الداخلي والأمن العام.

أما المراجعون الآخرون فكانوا يأتون بشكاوى مختلفة، منها احتلال بيوتهم بعد اضطرارهم إلى مغادرتها، وسرقة سياراتهم أو مشاكل مع البلديات، وكنت أحيل الشكاوى المحقة إلى المراجع المختصة في الوزارة ولا أتدخل شخصياً إلا عند الحاجة الملحّة.

كان السفراء في لبنان يأتون لزيارتي للتعارف أو الدردشة في السياسة، وكان منهم من يبدأ الحديث عن العلاقات القديمة والجيدة بين البلدين والشعبين. قليل منهم من لم يكن يتقن اللغة الفرنسية أو الإنكليزية، وكانوا يأتون مع مترجم. بدأت بكتابة محاضر عن تلك اللقاءات ثم توقفت لأن المضمون في معظمه لم يكن ذي قيمة!

بقيت الحالة الأمنية في لبنان معقولة حتى شباط 1978 حين وقعت حادثة مؤسفة في الفياضية بين عناصر من الجيش اللبناني **وأخرى من الجيش السوري**. وبنتيجتها تطور الوضع إلى اشتباكات استمرت أشهراً طويلة، خصوصاً في بيروت ومحيطها. وبقيت القوات السورية تقصف الأشرفية وغيرها من المناطق التي تسيطر عليها «القوات اللبنانية» لمدة ثلاثة أشهر على الأقل.

اضطررنا أكثر من مرة، خلال الاشتباكات، أن ننقطع عن مكاتبنا

فنذهب إلى مكاتب المجلس الوطني للسياحة في محلة الصنائع بعد موافقة المرحوم الشيخ حبيب كيروز رئيس المجلس.

حصل قنص على مداخل السراي مرات عديدة وفي كل مرة كان العمل يتوقّف ساعات أو أكثر، وانقطع الموظفون عن الحضور إلى مكاتبهم.

وكنا ندعو إلى اجتماعات عمل كثيرة مع إدارات مختلفة، لتسيير الأعمال.

كانت مكاتب الوزارة قرب مكاتب رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص، وكان للصحافيين وجود دائم هناك في الأروقة وغرف الانتظار.

كنت شخصياً على علاقة طيبة بالصحافيين، أجيب على أسئلتهم بصراحة وأناقشهم إذا لزم الأمر. وكنت قد قررت أن لا أدلي بتصريحات إلا إذا كان عندي شيء جديد أو مهم لأقوله. لم أعلق دائماً على الحوادث الأمنية المتكررة، إذ لم يكن لي كوزير للداخلية قدرة على وقفها أو منعها، فرئاسة الجمهورية كانت قد احتكرت هذه المسؤولية، أما التقارير التي تصدرها الأجهزة الأمنية فلم تكن كلها ترسل إليّ للاطلاع عليها كما هو مفترض!

تنفيس دواليب السيارات المخالفة!

بعد حرب السنتين، كانت فوضى السير في بيروت فاضحة، لا احترام للقوانين، ولا وجود للشارات الضوئية، ولم يكن لدى قوى الأمن الداخلي المسؤولة عن السير، حتى الأوراق اللازمة لتحرير المخالفات!

وفي انتظار طباعة هذه الأوراق، اتخذ المسؤولون عن السير قراراً غير مألوف، ويقضي بتنفيس عجلات السيارات المخالفة. وقد أعجبني هذا القرار، فالعين بصيرة واليد قصيرة، وكان علينا أن نبدأ بأسرع وقت ممكن عملية إعادة تأهيل السائقين في لبنان والحدّ من المخالفات. وعلى الفور تواجد شبان مع منافخ للدواليب قرب أفراد قوى الأمن الذين يقومون بعملية التنفيس، لإعادة نفخ الدواليب، وبالطبع بعد دفع ما يلزم في المقابل. وهكذا، من حيث لا ندري، خلقنا فرصة عمل جديدة!

الفصل الثاني

الأمن العام

قوى الأمن الداخلي

شراء أسلحة

زيارة الأردن

الأمن العام

عندما تسلّمت حكومتنا مهامّها في كانون الأول 1976، كان الأمن العام، كما معظم إدارات الدولة، منقسماً بين شطري العاصمة الغربي والشرقي، وكان العقيد أنطوان الدحداح المدير العام الشرعي ، وكان يحتل قصر معوض (قصر سامي شقير أصلاً) وبدون أن تدفع الدولة بدل إيجار للمالك رغم مراجعاته الكثيرة.

خلال الحرب، لم تكن الظروف تسمح للمدير العام أن ينتقل إلى الغربية، كما كانت الحالة عند الكثير من المسيحيين، وعند الكثير من المسلمين في الاتجاه المعاكس.

قمت بزيارة المديرية العامة في بيروت الشرقية لعقد أول اجتماع مع المدير العام. لقيت استقبالاً جيداً مع استعراض لحرس الشرف ثم تعرفت على أركان المديرية. وبعد ذلك عقدت جلسة مطولة، حيث عُرضت عليّ أوضاع المديرية بالتفصيل، وجرت أحاديث عامة عن الوضع في لبنان. تعجبت كثيراً لأنّ المدير العام كان صريحاً أكثر من اللازم معي، إذ قال: إن وضع البلد صعب جداً وإن فريقاً من اللبنانيين قد تعاون مع الفلسطينيين خلال الحرب، وهذا الفريق برأيه قد خان الوطن ولذلك لا يمكن العيش معه بعد الآن. بدا الرجل وكأنه يحاول الترويج للتقسيم!

ذكّرته بسياسة الحكومة في العمل على وحدة لبنان ومنع تقسيمه، وبأن علينا كلنا أن نخدم هذا الهدف في سياساتنا وتصرفاتنا. لم يقتنع بكلامي ووجه لي شبه عتاب لأنني لم أتبنّ رأيه. لم أكن مرتاحاً خلال هذه المناقشة لأني اختبرت بنفسي ما كان بعض الأصدقاء يحذرونني منه، وهو أن الأمن العام يتصرف باستقلالية وفوقية مع وزارة الداخلية وكأن عنده حصانة تسمح له بذلك.

والواقع أن مدير عام الأمن العام كان عادة مارونياً محسوباً على رئيس الجمهورية، وله صلات مباشرة معه، دون إذن أو علم وزير الداخلية. وهذا تصرف غير قانوني، أزعجني لكنني لم أنجح في تغييره، لأن العرف في الدولة اللبنانية أقوى من القانون.

في المنطقة الغربية، كان المفوض يوسف سليم يعتبر مسؤولاً عن الأمن العام، وقد فرضت الظروف عليه أن يتولى هذه المسؤولية، ولم أكن أعلم أن الاتصالات بين الفرعين كانت مقطوعة، وأن العقيد الدحداح لا يريد التكلم أو التعاطي مع المفوض سليم لأنه لم يأتمر بأوامره.

طلبت من المفوض سليم الذهاب إلى المديرية العامة للاجتماع مع المدير العام، لكنه أصرّ أن لا يذهب إلى الأشرفية بسبب الظروف الأمنية وخوفه من التعرض لاعتداء، فقررت أن أصطحبه معي في زيارتي المقبلة.

وبعد فترة قصيرة، اصطحبته معي في سيارتي الى المديرية العامة في الأشرفية، تصافح مع المدير العام الذي فوجئ بهذه الزيارة، إذ لم أعلمه عنها سابقاً لكي أتجنّب إمكانية العرقلة، وقد عاتبني لاحقاً مؤكداً لي أنه لولا احترامه لي شخصياً لما قبل بمصافحة المفوص سليم.

وهكذا بدأت عملية إعادة توحيد الأمن العام، وكانت عملية بطيئة لأن

المدير العام لم يكن يحبذ أن تتم بالسرعة التي تمت فيها عملية توحيد قوى الأمن الداخلي. أما الجيش فلم يكن هناك مسعىً جدّي لإعادة توحيده لأن القيادة المسيحية لم تكن ترغب في مشاركة المسلمين فيها.

كانت مديرية الأمن العام ترسل إلي يومياً مع درّاج خاص تقارير سرّية من دائرة الاستقصاء للاطلاع عليها ثم إتلافها. المعلومات كانت تحوي قائمة بـ«الشخصيات» التي تغادر لبنان أو تأتي إليه، (ولا أدري من يحدد الشخصيات من باقي الرعية)، وتوقيف أشخاص بسبب تزوير تذاكر هوية أو إخراجات قيد أو حيازة ممنوعات، وغيرذلك من معلومات لم تكن ذات أهمية بالغة لوزير الداخلية.

وعلمت لاحقاً أن رئيس الوزراء يتلقى كذلك يومياً المعلومات نفسها، بالإضافة إلى معلومات أخرى عن أمور أكثر أهمية.

أما معلومات دائرة الاستقصاء الكاملة فكانت ترسل فقط إلى رئاسة الجمهورية. لم أتمكن من معرفة المسؤول عن توزيع المعلومات «السرية» والأسس التي تعتمد في توزيعها. ولم أتمكن من استعمال سلطتي على الأمن العام لكي أحصل على كل التقارير، كما يجب أن يحصل في كل مديرية عامة تابعة لوزارة الداخلية.

هذا مثال على استقلالية وفوقية الأمن العام، وقد اكتسبها مع مرور الزمن من دون اعتراض جدّي من أي وزير داخلية سابق.

فوقية الأمن العام

اتخذ مجلس قيادة الأمن العام قراراً بتاريخ 3 كانون الأول 1976 يتعلق بترقية مفوضين. لم أوافق على مضمونه وقد اعتبرته غير قانوني، فأعدته إلى

المديرية العامة.

اجتمع المجلس نفسه مرة ثانية بتاريخ 12 آذار 1977 وقرر الإصرار والتأكيد على قراره السابق. الإصرار والتأكيد مخرج قانوني أعطي للرئيس للموافقة على قرار اعترض عليه المرؤوس أو قد يعترض عليه، وليس العكس. وعلى كل حال لم أوقّع قرار الترقية حتى تحت الضغوط الكثيرة ومنها الحملة الصحفية التي افتعلها الأمن العام ضدّي. وهكذا ساءت العلاقة بيني وبين المديرية إلى أن عُيّن المدير العام الجديد.

إنّ تعيين الأمير فاروق أبي اللمع كمديرعام للأمن العام ينطبق عليه القول إنه لم يكن الشخص المناسب في المكان المناسب.

كانت معرفتي به سطحية فلم أعارض بقوة قرار تعيينه عندما فاتحني الرئيس سركيس به. أظهرت بعض التحفظات ولكنه أصرّ على أنه أفضل الموجود.

لم يكن الأمير فاروق الذي عرف بظرفه يتمتع بالمزايا الضرورية للمدير العام للأمن العام، ولم يستطع أن يفرض سلطته وهيبته على الضباط. وأرى أنه لم يسع جدّياً إلى تطوير مديريته وتحسين أدائها، وتبين لي أن الميزة الوحيدة التي أدت إلى تعيينه هي ولاؤه التام لصديقيه الرئيس سركيس و«الوزير الملك» فؤاد بطرس، اللذين لم يكونا مهتمّين بتقوية الأمن العام، بل كانا يركزان كل اهتمامها على مديرية المخابرات في الجيش بقيادة المقدم جوني عبده.

اجتماعاتي الأسبوعية مع أبي اللمع كانت مسلّية، ولكنها مضيعة للوقت، بعكس اجتماعاتي مع العقيد أحمد الحاج مدير عام قوى الأمن الداخلي، التي كانت غير ممتعة ولكنها مفيدة للتعرف إلى ظروف البلد ومشاكله؛ إذ كان جدياً وملمّاً بأسرار الأمور، لأنه أحد أركان المطبخ السياسي الداخلي للرئيس سركيس.

قوى الامن الداخلي

كان القاضي السابق الأستاذ هشام الشعار مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي خلال حرب السنتين (1975-1976)، وكان من الموظفين القلائل الذين لم ينقطعوا عن التوجه إلى المنطقة الشرقية من العاصمة رغم الحرب، وكان يداوم في المقر العام في الشرقية، وقد حافظ مشكوراً على وحدة قوى الأمن الداخلي. وكانت سياسة الحكومة هي توحيد البلد. وقد تبنى الأستاذ الشعار هذه السياسة بكل إخلاص وجدية، وبالفعل تم تسليم بعض الضباط المسلمين مواقع في المنطقة الشرقية. طبعاً كان ذلك يحصل بحذر، ونجحنا إلى أقصى حدّ ممكن بإعادة اللحمة إلى قوى الأمن.

أصررت على المساهمة في إعادة الثقة بالنفس لكل أفراد وقادة قوى الأمن، وكانوا قد فقدوا قسماً كبيراً منها خلال الحرب. لم أتدخّل في شؤونهم ووافقت على قراراتهم، ورفضت تدخّل نواب وزعماء في تشكيلاتهم.

كانت هناك عقدة لدى ضباط قوى الأمن نحو الجيش، لأن الجيش كان دائماً هو المدلل والمفضّل من قبل الدولة، ورواتبه أحسن ومعاملته أفضل. كان يتم تعيين ضباط الجيش في بعض مراكز قوى الأمن القيادية، مثل قائد الشرطة القضائية الذي كان عادة ضابطاً من الجيش، فوعدت قوى الأمن بأنني، في التشكيلات المقبلة، سأسعى إلى تعيين مدير عام من داخل السلك

دون الاستعانة بالجيش. لكن، ومع الأسف الشديد، لم أنجح في ذلك لأن الرئيس سركيس كان يرغب في تعيين صديقه العقيد في الجيش أحمد الحاج. وقد كشف كريم بقرادوني في كتابه «السلام المفقود» أن الحاج كان أحد أعضاء المطبخ السياسي الداخلي للرئيس سركيس.

بنيت علاقة جيدة جداً مع الأستاذ هشام الشعار خلال تولّيه المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. وقد ساهمت رزانته وحكمته وانضباطه في تنفيذ سياسة الحكومة، وقربه من جميع أفراد قوى الأمن، بنجاحه وفرض احترامه على جميع الفرقاء السياسيين وأتباعهم في قوى الأمن. وقد بقي معيناً مخلصاً لي طيلة وجوده في المديرية العامة.

أما العقيد أحمد الحاج، المدير العام الجديد، فكان من طينة أخرى. كان ضابطاً محترفاً في الجيش اللبناني، حاز على ثقة الرئيس فؤاد شهاب الذي عيّنه مديراً لغرفته العسكرية خلال وجوده في سدّة رئاسة الجمهورية، وتنقّل بعد عهد الرئيس شهاب في مراكز قيادية وإدارية عديدة. كان وحدانياً في تصرفاته ولم يبن علاقات شخصية أو اجتماعية مع زملائه في قوى الأمن، واعتُبرَ هذا التصرف تكبّراً ولم يعجب الكثيرين من زملائه، ممّا دفعهم إلى الشكوى منه كلما سنحت الفرصة. وقد حققت في بعض الشكاوى ولم أجد مبرراً كافياً لها.

كنت ألقاه في مكتبي مرة أسبوعياً، وكان يفضل الحديث على الاستماع، كان مطلعاً على أمور كثيرة لم يكن لي علم بها. وكانت عنده قدرة كبيرة على التحليل والتعليق، وقدرة أقل على المناقشة. كان يفضل أن لا أتدخل في شؤون قوى الأمن الداخلي، وبالفعل لم أكن أتدخل إلا اذا دعت الحاجة القصوى لذلك.

قمت بزيارة الرئيس الحص ذات مساء في مستشفى الجامعة الأميركية حيث كان إلى جانب المرحومة زوجته خلال معالجتها. وجدته يبتسم وكأن في عينيه خبراً يريد إطلاعي عليه. فسألت: ما الخبر؟ فأجاب أن العقيد الحاج قام بزيارته قبل وصولي، وابتسم ثانية، فسألته عن الاجتماع فأجاب أن العقيد الحاج أعطاه بعض التوجيهات قبل سفره المقرر في اليوم التالي الى دمشق. فضحكت وتذكرت لقاءاتي الأسبوعية مع العقيد الحاج، حيث كان يفضل تحليل الأحداث السياسية والأمنية أكثر من إطلاعي على نشاطات ومشاكل قوى الأمن.

شراء سلاح لقوى الأمن

في إحدى الفترات كنا نريد شراء سلاح فردي لقوى الأمن الداخلي، وقد أجريت يومها مناقصة لشراء هذه الأسلحة ورست على شركة معينة. أما أنا فلم أكن أتدخّل قطعياً بالمناقصات ولا بتفاصيلها، وأترك ذلك للمعنيين في الإدارة.

بعد هذه المناقصة، زارني السيد سليم أبي نادر في منزلي، وهو صديق قديم من أيام الدراسة، وكان والده قائداً سابقاً للدرك، وسليم وكيل لشركة «ونشستر للسلاح» . أخبرني أن دفتر شروط هذه المناقصة قد تم التلاعب به، وأن فحص الأسلحة التي تم اختيارها لم يكن دقيقاً ومطابقاً للقانون، ولذا رست المناقصة على شركة معينة غير شركته. أبلغته أني سأعرض الأمر في اليوم التالي على مفتش عام قوى الأمن الداخلي العقيد حنا أبوشقرا، للتحقيق بالموضوع ففعلت. فطلب مني آنذاك المفتش العام أمراً خطّياً للمهمة المطلوبة، فأعطيته إياه بكل راحة ضمير.

بعد حوالى أسبوع، اتصل بي الرئيس سركيس واستدعاني إلى القصر، مع العلم أنه لم يكن من عاداته أن يستدعيني حتى لمناقشة أمور مهمة تتعلق بوزارة الداخلية. عندما دخلت عليه سألني: «ماذا فعلت بأحمد الحاج»؟ فأجبت مستغرباً: «عمّ تتكلم يا فخامة الرئيس؟» فأجاب «أنت تتهمه بأنه

قد ارتشى في مناقصة شراء الأسلحة لقوى الأمن». أجبت بأني لم أتّهم أحداً بعد، لأن التحقيقات لم تنته ورويت له القصة بكاملها. أجابني «ولكن أحمد يعتبر أن في الأمر تهمة وإهانة شخصية له». ثم طلب مني أن أنهي الموضوع معه بأسرع وقت وكان يعني أن أوقف التحقيق الذي رغبت فيه. كان يومها نهار سبت، فقلت: لا بأس سأتصل به يوم الإثنين. فأجاب: «لا تنتظر حتى الإثنين، بل اتصل به عندما تعود إلى منزلك اليوم لأنه مستاء جداً»، واقترح عليّ أن أدعو أحمد إلى زيارتي في منزلي يوم الأحد.

فعلت كما طلب الرئيس وتجاوبت معه، رغم عدم اقتناعي بسبب الضعف الذي كنت أظهره أمام هيبة رئيس الجمهورية. وبالفعل قام العقيد الحاج بزيارتي في منزلي وكلمني بانفعال شديد غير منتظر، وأكد لي أن هذا الموضوع يمسّه شخصياً، خصوصاً أنه لم يسبق في الماضي أن وُجّهت إليه أي تهمة تتعلق بتصرفاته المهنية. لم يرد أن يقتنع أن مجرد التحقيق ليس تهمة، وعبثاً حاولت، فرضخت وألغيت التحقيق بكامله. وأذكر أن العقيد حنا ابو شقرا قال لي مبتسماً عندما أخبرته قرار الإلغاء «كنت أعرف أنك كنت ستتراجع ولذا طلبت منك الأمر الخطي».

والآن، وبعد مرور سنوات عديدة على هذه القصة، ما زلت أتساءل: لماذا وُضعت أمام ذلك الطلب، ولماذا استجبت إليه بسهولة؟

زيارة الأردن

كان العاهل الأردني الملك حسين قد وعد الرئيس كميل شمعون، وزير الداخلية السابق، بمساعدة قوى الأمن الداخلي، ولكن الحكومة استقالت قبل أن يتسنى له الوفاء بوعده، وأعلمني بذلك الرئيس شمعون . وبعد الاتصالات اللازمة دعاني الملك حسين إلى زيارة عمان. وبالفعل أرسل لنا طائرة خاصة وقمنا بالزيارة بتاريخ 11 كانون الثاني 1977. وكان معي مستشاري الأمني العقيد (آنذاك) محمود أبو ضرغم وعدد من كبار ضباط قوى الأمن الداخلي. استقبلنا الملك بحفاوة بالغة واستدعى رئيس أركان الجيش، الشريف زيد بن شاكر، وطلب منه فتح مستودعات الجيش لإعطائنا ما نحتاج إليه. فقدمنا لائحة بما نحتاجه وكنا قد حضّرناها سابقاً. وبالفعل حصلنا على 36 عربة مصفحة استلمناها في رياق بعد فترة قصيرة. أما البنادق التي أرسلت إلينا فكانت قديمة ولم نستعملها.

أعجبت بلطف الملك وصوته الهادئ، وقدرت حسن ضيافته. وطلب مني أن أنقل إلى الرئيس سركيس رسالتين:

الأولى أنه يجب علينا أن نضبط المقاومة الفلسطينية بأسرع وقت، وأخبرني أن قمة تجاوزاتها المتعددة في الأردن كانت إقامتها حاجزاً مسلحاً على باب قصر عابدين حيث يقيم الملك، مما أدى في نهاية الأمر إلى أيلول الأسود حين

استرجع الملك سيادته على كل أراضيه. وبنتيجة ذلك انتقل إلى لبنان عدد كبير من كوادر الفلسطينيين المسلّحين. وكان هذا من أهم الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الحرب في لبنان سنة 1975.

الرسالة الثانية كانت أن سحب أو جمع السلاح من الشعب والميليشيات أمر مستحيل، لذا صدر قانون في الأردن بالسجن مدة 3 سنوات لكل من يظهر سلاحاً. وأكد لي الملك أن أحد الضباط سُجن فعلاً لأنه كان يحمل مسدساً ظاهراً وهو خارج الخدمة.

وللأسف، فإن الظروف غير الطبيعية في لبنان لم تسمح بالأخذ بنصيحة الملك وتطبيق اقتراحاته رغم أهميتها وجدواها.

الفصل الثالث

الرئيس سركيس

الرئيس الحص

الوزير بطرس

علاقة الوزراء في ما بينهم

المرسوم الفضيحة

الرائد سعد حداد

الرئيس الياس سركيس

في ضوء تجربتي مع الرئيس الياس سركيس في الحكومة، ومعرفتي الشخصية به، أستطيع تسجيل الانطباعات التالية:

إنه متواضع، مهذب.

لا يحب المناقشة في مجلس الوزراء.

يتصرف كأنه دائماً على حق.

إذا أحرج في سؤال ، يجيب أن عنده «اعتبارات» ولكن لا يفصح عنها.

يبدو كأنه متألم دائماً ومغلوب على أمره.

كان يمارس المسؤولية بانزعاج دائم.

من الصعب الاقتراب منه كثيراً أو النفور منه كلياً.

لم يتصرف من موقع ثقة بالوزراء وهو الذي اختارهم أو وافق عليهم.

يتصرف كأنه المسؤول الأول والوحيد عن لبنان.

كان يبدو وكأنه غير مؤمن أو مقتنع بالمهمة الملقاة على عاتقه.

فضّل أن يكون حكماً وليس حاكماً.

لم يكن يتمتع بمزايا قيادية.

لم يكن خطيباً مقنعاً أو بليغاً.

لم يكن له حضور قوي في الاجتماعات.

كان يهاب الرئيسين كميل شمعون وسليمان فرنجية، وخصوصاً شمعون.

يتكلم أكثر مما يفعل عن سعيه لمنع التقسيم، ولكنه تغاضى عن تصرفات تقسيمية كثيرة وإن لم يكن شريكاً فيها أو موافقاً عليها.

لم يشجع العلاقة الشخصية مع كل الوزراء، ولم «يفتح بيته» كما كان يفعل الرئيس فرنجية.

وأما السؤال الكبير الذي كان، وما زال، يدور في ذهني: لماذا ترشح لرئاسة الجمهورية وسعى إليها؟

كتب كريم بقرادوني، في كتابه **السلام المفقود**، أن الرئيس الياس سركيس قال له في لقائه الأول معه: إن الحكم يتطلب شخصاً «رئيساً»، برنامج عمل، «مقررات الرياض والقاهرة» وفريق عمل «أي حكومة» التي يجب الإسراع في تأليفها.

كان في نية الرئيس أن يؤلف حكومة تضم بيار الجميل وكمال جنبلاط، اقتناعاً منه بأنهما الوحيدان اللذان يمكنهما مساعدته على تنفيذ ما وعد به عندما أعلن ترشيح نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية، أي توحيد لبنان وبنائه وإصلاح نظامه.

لكن اعتراض الرئيس السوري حافظ الأسد على مشاركتهما في الحكومة جعله يضطر الى تغيير رأيه، فأقدم عندئذ على اتخاذ قراره الخطير وغير الدستوري بجعل الحكم في لبنان عملياً حكم الرأس الواحد لا الرأسين، هذا القرار «الجريء» رفع عنه التهمة المتداولة آنذاك بأنه ضعيف ومتردد في اتخاذ القرارات. والحقيقة أنه لم يشأ أن يأخذ قرارات لا تخدم رؤيته وقناعاته.

ولكون تأليف الحكومة أمر لا مفر منه، فقد شكل الحكومة الأولى برئاسة صديقه ومستشاره الدكتور سليم الحص، على ان لا يشركها في العمل

السياسي الفعلي والجدّي. حتى ان بقرادوني لم يأتِ على ذكر تأليفها في كتابه عن سيرة الرئيس سركيس.

ولتسهيل قراره في أن يكون الحاكم الأوحد والمسؤول الأول والأخير عن السياسة الخارجية والدفاعية، شكّل في الوقت نفسه فريق عمل رئاسياً ليساعده في القيام بالدور الذي رسمه لنفسه. وقد ضم هذا الفريق فؤاد بطرس، أحمد الحاج، جوني عبدو وكريم بقرادوني، يضاف اليهم عند الحاجة سامي الخطيب، فاروق أبي اللمع، ميشال المر، رينيه معوض وميشال إده.

انتُخب سركيس بإجماع عربي، وكان رد الفعل على انتخابه في لبنان جيداً لأنه توّج نهاية ما كان يُعرف آنذاك بحرب السنتين، وتنفس اللبنانيون الصعداء.

الياس سركيس رجل عصامي، وهو تلميذ فؤاد شهاب إذا صحّ التعبير، وسمعته جيدة، صبور على العمل، نظيف الكف، لم يُذكر اسمه في أي فضيحة. كلّف صديقه الدكتور سليم الحص بتأليف أول وزارة بعد أن فشل في تأليف وزارة سياسية يشارك فيها أقطاب سياسيون.

ألّفا حكومة من 8 وزراء لبدء العمل وتنفيذ ما وعد به سركيس. لم يكن للوزراء الجدد أية ارتباطات أو التزامات سياسية تُذكر، وكانوا على شاكلة سركيس والحص. أقول هذا بكل تواضع. وكان وجود فؤاد بطرس، تلميذ فؤاد شهاب، عاملاً إيجابياً في الحكومة بسبب خبرته السياسية التي لم تكن موجودة عند سائر الوزراء.

الدعم العربي كان ظاهراً لسركيس، إذ تجاوب معه الزعماء العرب الذين شكلوا ما سُمّي «قوات الردع العربية»، وأعطي حق إمرة هذه القوات.

القوى الوطنية أو الإسلامية كانت محبطة، وتعرف جيداً أن السوريين غير

راضين عنها، والمنظمات الفلسطينية على حالها في فوضى السلاح، وتسيطر على أجزاء كبيرة من لبنان، بسلاحها أو بحلفائها.

نالت الحكومة الثقة بأكثرية مهمّة، وحصلت على سلطات تشريعية لمدة ستة أشهر.

كل ما ذكرته يصوّر الفرصة الذهبية التي كانت متاحة للرئيس سركيس وللحكومة للنهوض بلبنان. وللأسف لم تُستثمر هذه الفرصة كما يجب أو كما كان ممكناً.

بعبارة أخرى، كانت فرصة ذهبية للرئيس سركيس للقيام بالخطوات الأولى لتنفيذ وعده بتوحيد لبنان وبنائه وإصلاحه، هذه الفرصة نادراً ما تتكرر ثانية لأي رئيس لبناني.

طبعاً راوغ بعض القادة العرب كالعادة، ولم يسهّلوا عملية نزع السلاح من الفلسطينيين، كما كان قد تقرر في مؤتمري القاهرة والرياض، وكما كان يأمل رئيس الجمهورية، عندئذٍ تغيّر الرئيس سركيس وبدا كأنه اعتبر أن عدم حل قضية الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان هو عذر كافٍ لأن يضع كل ما وعد به في الثلاّجة بانتظار شيء ما.

كتب الأب الدكتور يوسف مونّس في محاضرة له، خلال مؤتمر نظمته الجامعة الأنطونية عام 2009 عن الرئيس سركيس قائلاً: «كان همّ الرئيس أن لا يتنازل المسيحيون عن أي من المواقع القيادية والإدارية التي كانوا يشغلونها، فأين هم اليوم من رئاسة الجامعة اللبنانية، مديرية الأمن العام، ووزارتي الخارجية والمالية وعدد آخر من المواقع؟».

وكتب كذلك أنه كان من أهداف العهد المعلنة «عدم السماح بقلب المعادلة اللبنانية المسيحية – الإسلامية المتوازنة وجعل فريق يسيطر على آخر». ولكنه

لم يذكر أن المعادلة الحقيقية لم تكن موجودة.

الأب مونّس كان صديقاً للرئيس سركيس، وهو ابن بلدته الشبانية، وما كتبه يُظهر الازدواجية التي كان يعاني منها سركيس، إذ إنه كان يعتقد بغير ما يصرح. في آخر عهده أقنع نفسه أن وصول قائد «القوات اللبنانية» أي القوة العسكرية لـ«الجبهة اللبنانية» بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية سيُبقي على التوازن ويمنع فريقاً من أن يسيطر على آخر. ولكنه لم يكن صائباً أو عادلاً في هذا الاعتقاد.

ورد في كتاب كريم بقرادوني «السلام المفقود» عن اعتقاد الرئيس أنّ «أي سيطرة لطائفة أو لجماعة على أخرى ستدفع بلبنان إلى الثورة والانفجار». ولم يذكر أن السيطرة المارونية كانت شبه كاملة.

ذكر بقرادوني كذلك أنّ الرئيس سركيس قال له إنه بعدما سمّاه كميل شمعون «نصف لبناني» قرر أن يعود عن نية الاستقالة، وأن يبقى رئيساً لكل اللبنانيين، وليته فعل ذلك فعلاً لا قولاً فقط.

استفاد الرئيس سركيس من الفرصة الذهبية التي قُدّمت له على طبق من فضّة، فقط للقيام بما يشبه الانقلاب السياسي والدستوري، وحصر كل السلطة السياسية عنده، ويا ليته استعمل هذه السلطة في سبيل تحقيق الأهداف التي أعلنها في بيان ترشيحه للرئاسة.

كان من نتائج هذا السلوك أنّه:

- أصبح معرّضاً أكثر لابتزاز «الجبهة اللبنانية».
- أهمل الحكومة وطاقمها.
- أظهر سذاجة، إذ اعتبر أن رئيس الحكومة سليم الحص ينبغي أن يكون مسؤولاً فقط عن الإنماء والإعمار، دون أية مسؤولية سياسية، وهذا غير

مألوف او مستحسن في التوازنات في لبنان.

– لم يستفد من مزايا الرئيس الحص، وساهم في تهميش الحكومة التي كان قد ألّفها.

– لم يستثمر السلطة التي استأثر بها لصالح ما وعد به، أي إعادة بناء لبنان وتوحيده وتطويره.

– استعمل السلطة للإبقاء على صيغة لبنان الماضي التي ثبت فشلها وعقمها.

– أضاع فرصة العمر بإقصاء الرئيس الحص عن كل المعلومات، وأهم القرارات، بحجة أنه خاضع لسلطة «أبو عمار» و«القوى الوطنية»، وأن السوريين تارة يكونون راضين عن أدائه وتارة أخرى لا.

والواقع أن الرئيس الحص لم يكن خاضعاً لسلطة الفلسطينيين والحركة الوطنية، كما كان الرئيس سركيس والوزير بطرس خاضعين لـ«الجبهة اللبنانية» ولابتزازها المستمر.

– اتكل على الوزير بطرس أكثر من اللازم، وبطرس معروف بفوقيته وبثقته المبالغ فيها بنفسه، وبتشاؤمه الدائم.

– نسي شهابيته ونسي كذلك أن الدستور الذي كان يسمّيه الرئيس فؤاد شهاب «الكتاب» هو الذي يجب أن يستند إليه دائماً.

– بدل أن يتكل على الحكومة في مساعدته في إدارة شؤون البلاد، ألّف مطبخاً رئاسياً داخلياً بشكل شبه سرّي.

– لم يختر رجالاً أكفاء من كل الطوائف كما فعل الرئيس فؤاد شهاب، ليعطيهم فرصة ليحصلوا على الخبرة التي كان يتباهى بها الوزير بطرس دائماً.

– فضّل التعامل مع الطاقم السياسي القديم، مُتناسياً أن هذا الطاقم

مسؤول عن عدم قيام دولة، بل بناء مزارع طائفية وإقطاعية للمصالح الشخصية. في آخر عهده فقط تبنّى مشروع ترشيح بشير الجميل وعمل على تأمين انتخابه لرئاسة الجمهورية، وكان الاحتلال الإسرائيلي إثر اجتياح 1982 للبنان قد ساعد طبعاً في هذه المهمة.

قَبِلَ ما لم يكن مقبولاً:

– قبل بتجاوزات في الجيش كانت مسيئة للمؤسسة العسكرية ولدورها الوطني.

– قبل، في حكومات لاحقة، بوزير مال كان يملك مرفأ ويسرق الدولة، وبوزير عدل كان يرأس جماعة تفرض خوات وتحتل بيوتاً وتخطف أبرياء.

– لم يبنِ جيشاً متوازناً، بل إنه لم يحاول بسبب معارضة من داخل بعض قيادة الجيش وضغوط «الجبهة اللبنانية».

وقد ورد في كتاب بقرادوني عن عهد سركيس «أن الضباط المسيحيين القياديين في الجيش كانوا يصرّون على إبقاء الجيش مسيحياً»، وهذا هو السبب الأساسي الذي منع دمج الجيش وبناءه، لا الملاحظات التي كان يعطيها الرئيس الحص خلال مناقشة قانون الدفاع، كما أُشيع آنذاك، وكما كتب فؤاد بطرس في مذكراته.

ذات مساء، كان اللواء محمود أبو ضرغم رئيس الأركان الجيش اللبناني يتناول طعام العشاء في منزلي، وكنا نستمع إلى نشرة الأخبار التلفزيونية، ومرّ تقرير عن مناورات قام بها الجيش بالذخيرة الحية في كسروان، ففوجئ أبو ضرغم بهذا الخبر ونظر إليّ قائلاً إنه ليس على علم مسبق بهذه المناورات، ولم يعلمه أحد أنها ستحصل، رغم أنها من ضمن صلاحياته. إنّ إهمال الضباط غير المسيحيين في الجيش لم يكن سرّاً، ولكنه لم يكن، ويا للأسف، موضوع

بحث أو جدل!

– أهمل الشق السياسي للحرب في لبنان، وركّز على الشق الأمني.

– لم يمدّ يده للفريق الثاني كفاية، ولم يُشجّع الحص على المساعي التي كان ينوي القيام بها في سبيل الوفاق الوطني.

– كان يفضّل «الترقيع» على معالجة الأسباب. مثلاً عندما قررت السعودية سحب قواتها المشاركة في «قوات الردع العربية» بسبب حرب اليمن، وعندما قررت السودان سحب قواتها عن جسر بيروت، أضاع وقتاً طويلاً في تأخير الخطوة، فقط ليكسب الوقت، فبدا كأنه لم يكن جدّياً في الوفاء بوعوده ولا في السعي إلى الوفاق، خصوصاً عندما اشترط أن تكون أول خطوة سحب سلاح الفلسطينيين، وهذا طلب تعجيزي كما يعرف القاصي والداني.

عند إصرار الرئيس الحص مرّةً على طرح مبدأ الوفاق، تردّد الرئيس سركيس، مؤكداً أن «الجبهة اللبنانية» لن توافق على مبدأ الوفاق قبل معرفة مصير السلاح الفلسطيني.

أراد الرئيس الحص أن يدرج في بيانه الوزاري لحكومته الأولى أن على الحكومة أن تعمل على إلغاء الطائفية، وقد وافق كل الوزراء على الفكرة بحماسة، إلا الوزير فؤاد بطرس الذي أصرّ على عدم إدخال هذا البند، متذرعاً بصعوبة النجاح فيه، ولكنه لم يُمانع في إدراج وضع قانون جديد للانتخاب في البيان الوزاري، رغم أن تحقيق هذا القانون لم يكن سهلاً أو ممكناً بالفعل في تلك الظروف. وبدا لي أن بطرس كان أقرب بكثير إلى «المارونية السياسية» وتطرّف «الجبهة اللبنانية» بزعامة الرئيس كميل شمعون، منه إلى شهابيته السابقة وأرثوذوكسيته والاعتدال.

ذهبت إلى الرئيس سركيس مرة بعد أن أعددت بعض الدراسات المتعلقة بقانون انتخاب جديد، وأخبرته أن أي قانون يجب أن يُبعدنا عن الطائفية وتداعياتها، وطرحت أمامه فكرة أن يكون لبنان دائرة انتخابية واحدة، حتى يشعر النائب أنه يمثل كل لبنان وليس منطقته الانتخابية الصغيرة، فنظر لي بابتسامة غير مفهومة وقال: بقانون كهذا لن ينجح كميل شمعون في الانتخابات، فأجبته: فليكن. أجاب: كلا، هذا شيء لا أقبل به. وهكذا توقفت المحاولات لوضع دراسة جدية للوصول إلى قانون جديد للانتخاب كانت الحكومة قد وعدت به في بيانها الذي نالت ثقة مجلس النواب على أساسه.

كان يُفضّل الاستجابة للظروف على أخذ المبادرة، وينتظر أن تحصل الأزمة ثم يسعى إلى علاجها.

– من أخطائه كذلك أنه تعامل مع الفريق الشيعي في لبنان على أساس أنه بكليته تابع لكامل الأسعد (رئيس مجلس النواب) متجاهلاً أن جزءاً كبيراً من هذا الفريق يختلف معه في السياسة.

– علاقته مع السوريين لم تكن نتيجة اقتناع بضرورة إقامة علاقات طبيعية وجيدة بين البلدين، وقد قبِل بالتنازل عن صلاحيات كثيرة للسوريين لإرضائهم، ومنها الرقابة على الصحف. وقبِل بالموقف السوري في كل ما يتعلق بـ«الحركة الوطنية» وبالفلسطينيين، وبعدم رغبة السوريين بالتعاون مع كمال جنبلاط أو رغبتهم بإلغائه، في حين كان يرفض المنطق السوري عندما كان يتعلق الأمر بالـ«الجبهة اللبنانية».

أما في ما يتعلق بي شخصياً كوزير للداخلية فلم يكن يتردد بالتدخل في أموري وفي صلاحياتي، وكأنه لم يكن يريد أن أمارس الصلاحيات التي

منحني إياها القانون والدستور.

في أحد الاجتماعات الأمنية للجنة المتابعة العربية في قصر بعبدا، في 5 كانون الأول 1978، لم أكن موجوداً كوزير للداخلية لأني لم أدع إليه. وبعد أن انتبه الرئيس سركيس إلى هذا الخلل، ولكي لا يبدو منحازاً، طلب من وزير الخارجية فؤاد بطرس الموجود في الاجتماع أن يغادره!

أما أنا فقد كنت مندفعاً في عملي. في مرحلة من المراحل بدأ بناء الأكواخ التجارية على رصيف كورنيش الروشة، وكان هذا المتنفس الوحيد الذي يقصده أهالي وسكان المنطقة الغربية من بيروت للتنزه، فقررت قبل أن تتكاثر الأكواخ أن أزيلها، فاستشرت المعاونين في الوزارة وكلهم وافقوا، وكان باستطاعتنا أن نقوم بهذه المهمة بدون عقبات مستحيلة، وأبلغت الرئيس سركيس بذلك، فقال لي: أنت رجل عندك زوجة وأولاد وهؤلاء الناس عندهم عائلات، ولم يُشجعني على القيام بهذه المهمة، ولكنني أصررت وقررت المضي في إزالة المخالفات، وحددت الساعة الصفر في الخامسة صباحاً من أحد الأيام، وإذا بالرئيس سركيس يتصل بي عند الحادية عشرة ليلاً في اليوم السابق لعملية التنفيذ ويطلب مني إلغاء هذه العملية، أو بالأحرى أعلمني أنه أعطى الأمر بإلغاء هذه العملية، وهكذا، بكل بساطة، شطب صلاحياتي دون أن نجتمع ودون أن يعطيني أسباباً مقنعة أو أن يستشيرني بالموضوع، وظن أن كل ما يجب أن يقوم به هو أن يعلمني بقراره!

وفي المرة الثانية تدخّل معي، وهذه المرة بأرقام لوحات السيارات. من المعلوم أن مصلحة تسجيل السيارات كانت بؤرة للفساد وكانت تتم عملية بيع اللوحات الخاصة خصوصاً التي تحمل ثلاثة أرقام، والإتجار بها، فوضعت يدي على هذه القضية وقمت بتوزيع اللوحات الموجودة على الوزراء وبعض

الأصدقاء. وأذكر أن اللوحة رقم 365 كانت تعود سابقاً للرئيس رياض الصلح، فقررت إعطاءها للرئيس سليم الحص. اتصل بي نائب كتائبي مهم طالباً مني إحدى هذه اللوحات فأجبته بأنه لم يعد لدي أية لوحة (وكانت هذه الحقيقة)، وبعد أيام اتصل بي الرئيس سركيس مستوضحاً، وقال لي: «إن العمل لا يتم بهذا الشكل»، وضغط عليّ لاسترجاع اللوحات، وأنا بكل سذاجة وافقته وألغيت قسماً كبيراً من اللوحات التي وزعتها، ولكن كان عليّ أن لا أفعل لأن ما قمت به كان من ضمن صلاحياتي.

المرة الثالثة التي تدخّل فيها الرئيس سركيس في صلاحياتي كانت عام 1978عندما اجتاحت إسرائيل الجنوب، ونزح مئات الألوف من اللبنانيين شمالاً وانتشروا بين صيدا وبيروت، وكان كثيرون منهم يبيتون في سياراتهم أو يقيمون في المدارس وبعض المؤسسات العامة.

شكّل مجلس الوزراء لجنة إغاثة برئاسة الوزير أسعد رزق، وكنت أنا أحد أعضائها، واقترحنا يومها شراء خيم للنازحين ولم تكن هذه الخيم موجودة في لبنان، وعلمنا أن هناك خيماً موجودة في مرفأ لارنكا في قبرص تعود ملكيتها لشركة قبرصية، فاتصلنا بسفيرنا في قبرص المرحوم الشيخ منير تقي الدين لنستعلم عن الأمر، فأكد لنا وجود هذه الخيم واستعداد الشركة لبيعها، وطلبت منه أن يقوم بعملية شرائها وشحنها إلى لبنان بأسرع وقت ممكن. اتصل الرئيس سركيس بي في اليوم التالي وقال لي: إننا لم نجرِ مناقصة لشراء هذه الخيم، فأجبته مستغرباً: يا فخامة الرئيس، الوضع لا يسمح بذلك. ولكنه عاد وضغط عليّ إلى أن اضطررنا إلى إلغاء شراء الخيم بحجّة ضعيفة وهي أن الرئيس سركيس لا يريد أن يُتهم بالفساد.

بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في آذار 1978 لم يدع مجلس الوزراء إلى

الاجتماع. اتصلت بالرئيس الحص متسائلاً ومستهجناً، فأجابني أن الرئيس سركيس لم ير ضرورة لدعوة مجلس الوزراء لاجتماع استثنائي. فقمت بالاتصال به شخصياً وأصررت على ضرورة الدعوة إلى انعقاد مجلس استثنائي وهو بالواقع أضعف الإيمان بعد اجتياح العدو قسماً من لبنان. فأجابني أنه قد استدعى السفير الأميركي ريتشارد باركر، وأبلغه الاحتجاج الصارم، وطلب منه أن يستفسر عن أهداف الإسرائيليين من وراء الغزو. لكني أصررت على دعوة مجلس الوزراء لاجتماع استثنائي فقبل متردداً. وخلال الاجتماع استدعى أحد ضباط الجيش وطلب منه أن يشرح للوزراء ما يحصل على الأرض، وعن تقدم الجيش الإسرائيلي. كان ذلك الاجتماع بالواقع للعلم والخبر، لا أكثر ولا أقل. ولم يحصل نقاش جدي ولم تؤخذ قرارات جدية. لقد اعتبر الرئيس آنذاك أن استدعاء السفير الاميركي كان ردة الفعل الممكنة الوحيدة من قبل لبنان.

كل هذه التجاوزات كانت تتراكم مع مرور الزمن وتسبّب لي إزعاجاً متصاعداً. وعبثاً كنا نحاول.

قد تكون أهم فرصة ذهبية لم يستفد منها الرئيس سركيس هي أنه لم يعتمد على الرئيس الحص والحكومة لبدء عملية الوفاق. كان للحص احترامٌ ومصداقية عند مختلف الأطراف مما كان يسهّل عليه التفاوض معهم لو أتيحت له الفرصة، خصوصاً أن الحكومة كانت مستعدة وقادرة على القيام بهذه المهمة، ولو أُعطي لها المجال لكان الحص قادراً على الوصول إلى اتفاق ربما أفضل من اتفاق الطائف بعد سنوات طويلة من الحرب والمعاناة والخسائر. الاتفاق الذي أعلن انتهاء الحرب ولم يُطبّق، كلّف المملكة العربية السعودية أموالاً طائلة كانت ضرورية «لإقناع» من كان يشكك بالاتفاق.

جاء في كتاب بقرادوني أنه عندما أوفده سركيس إلى الرئيس حافظ الأسد عاد بتمنيات الأسد على سركيس أن يُثبت سلطته، وأن يزيد منها، لكن الرئيس سركيس لم يفعل ويا للأسف. شخصياً كنت أرغب في تثبيت سلطة الدولة، ولكن مع الأسف، فإن الدولة لم تساعدني، بل أقصتني عن موقع القرار ولا سيما في ما يتعلق بالأمن الداخلي.

ورُبّ سائل: هل كان في استطاعة الرئيس سركيس تثبيت سلطته في ظل الحرب؟ أنا أقول نعم، لا أقول بأنه كان عليه أن يعطي أوامر لـ«قوات الردع» أو أن يقوم بأمور لا يريدها السوريون، ولكنني أسأل ماذا كان سيحصل لو كان الرئيس واثقاً من نفسه أكثر، واستعمل سلطته كما يجب، والسلطة ليست قراراً فقط بنزع السلاح من الفرقاء، بل أيضاً كان يجب أن يتصرّف بشكل يُحسب له ألف حساب، فتوقيعه مهمّ ومركزه كرئيس جمهورية بالتأكيد مهمّ، لكن الرئيس لم يستعمل هذه السلطة وسمح لنفسه أن ينحاز إلى الجانب المسيحي، وكان بإمكانه تثبيت سلطته أكثر من ذلك، ولكنه لم يفعل شيئاً، على اعتبار أنه أقنع نفسه أنه لن يقدر على فعل أي شيء يذكر لتوحيد وإصلاح لبنان، في ظل الأوضاع التي كانت سائدة في تلك الحقبة.

لم يسع العهد إلى بناء جيش لكل اللبنانيين. وكانت سلطته على الجيش ضعيفة جداً، مما اضطر مدير المخابرات جوني عبدو أن يكوّن فرقة من الجيش خاصة به وتأتمر بأوامره، لاستعمالها كما يشاء وعندما يريد، لأن الجيش لم يكن مستعداً أن ينفذ دائماً أوامر الحكم ومدير المخابرات.

كتب الرئيس الأميركي رونالد ريغن في يومياته التي نشرت لاحقاً أنه تلقى طلباً من الرئيس سركيس، عن طريق الموفد الأميركي فيليب حبيب، بتأجيل مفاوضات الانسحاب الإسرائيلي من بيروت إلى ما بعد انسحاب

المسلحين الفلسطينيين. أفهم أن يتّخذ رئيس الجمهورية قراراً أحادياً كهذا بشكل سرّي إذا كان لمصلحة لبنان على المدى الطويل، أو عدم وجود فائدة من طرحه للمناقشة في مجلس الوزراء أو وسائل الإعلام، بل على العكس فقد يزيد طرحه الوضع تعقيداً ولكن ذلك تصرّف استثنائي لا يجوز أن يشكل قاعدة لعمل رئيس الجمهورية في نظامنا.

الرئيس سليم الحص

الدكتور سليم الحص شخص قدير وجدي، قُدّمت له رئاسة الحكومة على طبق من فضة. لم يستهبها، بل قبلها وأعطاها كل ما عنده بإخلاص وجدية. ثاقب النظرة، سليم التفكير، نظيف اليد، صافي الذهن والرؤية، لم تبهره رئاسة الحكومة، ولم يجمع حوله فاسدين وسماسرة، لم يكن له أي مطلب شخصي، ولم يبخل بآرائه بل أعلنها تكراراً وبصراحة، وقد دوّن آراءه في كتب كثيرة لم يسبقه في محتواها وصراحتها وعددها أي من السياسيين المحترفين، أضف إلى ذلك بعده عن التعصُّب الطائفي والمذهبي.

الانحياز السافر للرئيس سركيس إلى الجانب المسيحي اضطرالرئيس الحص أن يتعامل مع رئاسة الحكومة كموقع لمشاركة المسلمين في الحكم. وكان يصرّ ما أمكن على التوازنات الضرورية والميثاقية في لبنان، في حين أنّ الرئيس سركيس كان يتكلم عن التوازن دون اقتناع ويمتنع أحياناً عن ممارسته.

سليم الحص طائر غرّد خارج سربه، لم يدّع احتكار الصواب في آرائه ومواقفه، بل عرضها بصراحة وبساطة للرأي العام للمناقشة، فلم يجد أمامه محاوراً جدّياً بل باطنية في ممارسة السياسة في لبنان، كانت ولا تزال سائدة في لبنان بأشكال مختلفة.

فرض احترامه على الجميع، ولذا أطلق عليه (محبّوه) لقب ضمير لبنان، هو من السياسيين القلائل الذين كان لهم معجبون ومناصرون من كل الطوائف والمناطق والشرائح اللبنانية، تماماً كما كان لريمون إده ولكمال جنبلاط.

الاستقلالية في تفكيره وولاؤه الفعلي للبنان الحرية والتعايش والمشاركة الحقيقية، عاملان حالا دون أن يكون أحد رجال سوريا الطيّعين في لبنان، أو أن يتبنّى بالمطلق سياسات الفصائل الفلسطينية وممارساتها في لبنان، وبالتالي حالا دون أن يصبح زعيم المسلمين لأن ذلك، في المنطق التقليدي، يتطلب صفقات سياسية في غير مصلحة وحدة لبنان، وهذا ما لا يمكن أن يفعله.

شاركت شخصياً في بعض اجتماعاته بالسيد ياسر عرفات والقيادات الفلسطينية، وأُعجبت بصراحته وجرأته، ولم يكن يفسح في المجال أمام ابتزازه كما حصل أحياناً مع غيره. لو أعطاه الرئيس سركيس والوزير بطرس فرصة المشاركة الفعلية في الحكم، فلربّما كنا قد تجنّبنا كثيراً مما حصل وما زال يحصل في لبنان، ولكان سليم الحص ساهم في تأسيس الأمل ببناء لبنان الغد، العربي المتعدد المتوازن والأقل فساداً، ولكان ساهم في التوصل إلى اتفاق أفضل للبنان وللموارنة تحديداً من اتفاق الطائف الذي ما زلنا نتمسك به صُورياً ولكن لا نعمل بجدية لتطبيقه. صحيح أن اتفاق الطائف أوقف الحرب في لبنان، ولكنه، حتى بعد أكثر من عشرين عاماً على إقراره، لم يطبق كما يجب ولم يُساهم في حل الكثير من المشاكل التي كنا ولا نزال نعاني منها وفي طليعتها الطائفية البغيضة.

لقد أخطأ من ظن أن مدّ بعض النواب بالمال ليصوّتوا لمصلحة اتفاق

الطائف يحل مشاكل لبنان السياسية.

قال لي الرئيس صائب سلام مرّة إن مجرّد قبول المسلمين بسليم الحص كرئيس حكومة، دليل على أنهم تخلّوا موقتاً عن مبدأ المشاركة الضرورية في الحكم في لبنان، ليتني سألته عمّن كان يعني بالمسلمين، ومن أعطاه هذا الحق بـ«التنازل» عن حقوقهم.

بسبب المصداقية التي بناها الحص عند الجميع، باستثناء فريق الأحزاب المسيحية في «الجبهة اللبنانية» التي رفضت دون أي سبب مُعلن التعامل معه، كان يمكنه أن يلعب دوراً أهم من الذي سُمح له أن يلعبه مع القوى الوطنية والفلسطينية، من دون أن يكون الشرط الأول رفع الغطاء السياسي عنهم، وهو الشرط التعجيزي الذي كان يوضع دائماً، من دون أن يكون هناك شرط مقابل يقضي برفع الغطاء عن التصرفات التقسيمية لـ «الجبهة اللبنانية» وقواتها، والتي لا تصب في مصلحة لبنان الموحّد، الذي وعد به الرئيس سركيس الذي كان يُردّد أن السياسة فنّ الممكن كعذر لعدم محاسبة «الجبهة اللبنانية» ولجمها، ولكنه لم يعتبر هذه المقولة عذراً للرئيس الحص عندما كان يُطلب منه رفع الغطاء عن الفلسطينيين، ولم يكن هذا ممكناً طبعاً في الظروف السائدة آنذاك.

لقد أضاع لبنان فرصة ذهبية بعدم الاستفادة الكليّة من كفاءات سليم الحص لبناء لبنان جديد. المسيحيون لم يعترفوا به، ولم يتعاطوا معه سياسياً بادئ ذي بدء، بل كانوا يكتفون بالتعامل مع سركيس وبطرس، والمسلمون أخذوا عليه أنه لم يتبنَّ كل مواقفهم، فقد انتقدوه بشدّة، مرّة بعد تأليف حكومته الثانية في 16/ 7/ 1979 لأنه لم يعطِ نفسه حقيبة وزارية بالإضافة إلى رئاسة الحكومة، وليتهم وجدوا قضية أهم منها لانتقاده.

بعد أشهر من تأليف الحكومة، لاحظت أن الاتصال بين أقطاب «الجبهة اللبنانية» والرئيس الحص قليلة، بل مقطوعة، فسعيت أن «أسوّقه» عندهم، وكنت من الوزراء القلائل الذين لا يترددون بالذهاب إلى أي منطقة في لبنان، وكنت على علاقة طيبة مع الأقطاب الثلاثة للجبهة. قمت بزيارة الرئيس كميل شمعون في منزله، والشيخ بيار الجميل في بيت الكتائب، وعرضت لهما رأيي بالرئيس الحص فاستمعا إليّ بكل لطف، ولكنني لم أحصل منهما على وعد بالاتصال به، ولم ألاحظ أن سياستهما نحو الحص قد تغيّرت.

أما الرئيس سليمان فرنجية فكان مختلفاً. استمع وناقش ووعد خيراً، وبالفعل حصلت اتصالات لاحقة وتم بناء ثقة متبادلة، وقد صرّح لاحقاً أكثر من مرة عن شكره لي لأني قمت بتعريفه بالحص وصفاته وميزاته، واستمرت العلاقة الجيدة بينهما سنوات طويلة.

الرئيس الحص مترفّع، وذو عقل كبير وواسع. في إحدى المراحل كانت علاقته متوترة مع الرئيس سركيس، وكان الوزير بطرس ومدير المخابرات في الجيش جوني عبدو يسعيان إلى الإتيان برئيس حكومة جديد، مع العلم أنه لم يكن في الساحة آنذاك مرشح جدّي آخر لهذا المنصب. قام الرئيس سركيس ذات يوم بزيارة المفتي الشيخ حسن خالد بدون علم الرئيس الحص، وفي اليوم التالي زار المجلس الشيعي الأعلى حيث استقبله الشيخ محمد مهدي شمس الدين وحشد من رجالات الطائفة الشيعية. رأيت أن هذا التصرّف غير لائق بحق الرئيس الحص، فتحدثت معه بالموضوع، فأجابني «أنا لم أرتكب أي خطأ فلماذا أكون مستاءً، فالخطأ ارتكبه الرئيس سركيس ولا مشكلة عندي».

كنا في طريق العودة من مجلس الوزراء، وكنت أجلس الى جانبه في

السيارة، وسلكنا طريق الحدث، وصودف أن حاجزاً لمسلحي حزب «الوطنيين الأحرار» هناك قطع علينا الطريق. ترجّل الضابط المرافق للرئيس الحص من السيارة، وكان المفوض في الأمن العام محمد السبع أعين، لكي يتحدث مع عناصر الحاجز، في حين أن الحص بقي في مقعده وحاول تهدئتي بعد أن لاحظ توتّري وعزمي على الترجّل من السيارة، وطلب مني أن أبقى في مكاني. وبعد عشر دقائق سمحوا لنا بالمرور، يومها لم يتفوّه الحص بأي كلمة، وإنما اتصل بجوني عبدو، مدير المخابرات الذي أجابه بأن هؤلاء تابعون لـ«حزب الأحرار» وأنّه قد أنّبهم. تركت الحادثة أثراً سيئاً في نفسي فلا تفسير لها سوى أنها محاولة تطاول على موقع رئاسة الحكومة وإساءة إلى رئيس الحكومة وإليّ شخصياً.

بعد زيارة إلى دمشق قام بها الرئيس سركيس في 2 شباط 1977 منفرداً، أبلغ الرئيس الحص بأن سوريا غير راضية عنه، لأنه يظهر اهتماماً بـ«الحركة الوطنية» أكثر من اللازم، فأجابه الحص «اسمح لي يا فخامة الرئيس أن أكون صاحب التقدير في اختيار من أتعامل معهم»، وهذا ورد في كتاب الرئيس الحص «زمن الأمل والخيبة».

كان الحص عنيداً بالدفاع عن رأيه واقتناعاته، ولم يساوم إلا نادراً وفقط من أجل المصلحة العامة.

أثناء البحث في قانون الدفاع الذي أعطى صلاحيات واسعة للمخابرات، وقد بلغت حدّ التدخل في ما يتعلق بالشأن السياسي والاقتصادي الداخلي، اعترض ولم يسمح أن يمرّ هذا النص. اتهمه الوزير بطرس في مذكراته مرات عديدة أنه كان دائماً ضد الجيش!

كان الرئيس الحص يعتقد أن مدير المخابرات المقدّم جوني عبدو كان

أبرز من سعوا إلى تخريب علاقته بالرئيس سركيس بهدف الإتيان برئيس حكومة طيّع يكون على استعداد للموافقة على كل ما يريده الرئيس سركيس أو يسعى إليه.

الوزير فؤاد بطرس

مذكرات الوزير بطرس مهمة جداً لكل من يريد أن يدرس النظام في لبنان وأسباب أزماته المتكررة والمتراكمة، وفيها الدلائل أنّ المشكلة تكمن في النظام لجهة سوء الممارسة وغياب المحاسبة، وهي تدل بوضوح على أنّ الاستئثار بالحكم الذي مورس آنذاك لم يفد لبنان، وكان من أبرز أسباب عدم النجاح الذي آل إليه عهد الرئيس سركيس.

كان بإمكان الكتاب أن يكون مرجعاً جدّياً ومهمّاً للتاريخ لو أنّ فؤاد بطرس، أحد أبرز رموز السياسة اللبنانية الحديثة، كتبه بصراحة أكثر وبدون باطنية، ولم يتجنّب ما سمّاه المحرّمات في السياسة اللبنانية، ولو أنه اعترف بصوابية بعض آراء ومواقف الخصم السياسي، أو الفريق الآخر. حاولت في هذا الكتاب عدم تقليده في مدح النفس ونشر شهادات حسن السلوك. وكانت منها واحدة من سكرتيره الخاص سمير مبارك. ذكر في كتابه أنه تلقى الكثير من اتصالات التهنئة على أدائه في اجتماعات مجلس الأمن، وأن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أبدى أمام الرئيس شارل حلو تقديراً لأسلوبه، وأنّ ولي العهد السعودي الأمير فهد يقدر آراءه ومواقفه وكذلك وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل. وينسب إلى الرئيس سركيس قوله إنه يعتبره خير من يتولى تمثيل لبنان، وإن أمثاله قليلون جداً، وإلى العاهل المغربي الملك الحسن

الثاني قوله إن الأسد الحقيقي في الوفد اللبناني (في أحد المؤتمرات) هو الوزير فؤاد بطرس، كما ينسب إلى أمير قطر كلاماً بهذا المعنى أيضاً!

كتب بطرس «إن الطائفية في لبنان علّة وجوده وعلّته في آن واحد، ولكن إلغاءها وَهْمٌ لأن الطائفية جزء من تكوين لبنان ومن هويته». ولهذا السبب أصرّ على عدم ذكر موضوع الطائفية في أول بيان وزاري، خلافاً لرغبة الرئيس الحص وجميع الوزراء. وكانت تلك الحكومة قادرة ومصممة على السعي إلى إلغاء الطائفية، ولكن الرئيس سركيس جارى بطرس كالعادة وفقد لبنان فرصة ذهبية أخرى للتقدم.

لم يكتب مذكراته بموضوعية المؤرخ، بل كتبها كمحام يريد أن يُقنع قاضي التاريخ وربما نفسه كذلك، بأنه كان على حق في كلّ تصرّفاته، وأن أسباب فشل عهد الرئيس سركيس كانت كلها عند الفريق الثاني ورئيس الحكومة. وهذا «اللحن» كان فريق «الجبهة اللبنانية» يردده تكراراً للدفاع الوقائي عن نفسه.

اعترف فقط بخطأ واحد وبكل تواضع، وهو موافقته على زيارة الرئيس الليبي معمّر القذافي إلى شتورا للاجتماع بالقيادات اللبنانية، ولكن هذه الزيارة في النهاية لم تحصل لأسباب معروفة.

قلّل من سيئات من انحاز إليهم، كما قلّل من حسنات الفريق الآخر الذي كان يعتبره دائماً الخصم. فلم يُسَمِّ ابتزاز «الجبهة اللبنانية» له ابتزازاً، ولكنه كرر مراراً الحديث عن ابتزاز الفريق الثاني للرئيس الحص ولي شخصياً.

كان المحامي الذي دافع باقتناع عن لبنان، في ظل هيمنة سياسية مسيحية على حكمه، من دون أن يعترف بذلك صراحة. وتجاهل أن هذا الواقع لم ينجح ولم يعد قابلاً للاستمرار في لبنان.

استحق لقب المحامي الشاطر عن موكّله، ولكنه لم ينجح في امتحان التاريخ الموضوعي.

أصرّ مراراً على أن الخبرة التي يتمتع بها في السياسة هي الأهم، مُتجاهلاً الفشل تلو الفشل الذي كان يُمنى به في مهامه الوطنية. كرّر أنّ النظريات والتمنيات والكتب لا تكفي، وكان هنا يغمز من قناة الرئيس الحص والوزراء.

كان يفترض باطنياً أن لبنان دولة مسيحية أولاً، ولكن في تصريحاته كان يكرر أن لبنان بحاجة إلى جناحيه. وكان يغضّ النظر عن بعض المفاهيم والممارسات المسيحية الخاطئة التي كانت من أسباب عدم النجاح في بناء دولة لا تتفكك وتنهار عند أول أزمة مصيرية.

كان انحيازه واضحاً إلى «الجبهة اللبنانية»، نتيجة اقتناع عميق، وبفعل ابتزازها له، والقنبلة التي وضعها مسلّحوها في المبنى الذي يقيم فيه، رغم أن مشروع هذه الجبهة كان تقسيمياً ولا يخدم وحدة لبنان التي وعد بها الرئيس سركيس وبيان الحكومة الوزاري.

التقيت مرة بالسفير الفرنسي في مناسبة اجتماعية، وخلال الحديث أخبرته أني سأقضي عطلة قصيرة في باريس مع زوجتي، فاقترح عليّ أن أتعرّف على وزير الداخلية الفرنسي، ووعدني أن يقوم بالترتيبات اللازمة وفعل. زرت الوزير في مكتبه وكان برفقتي سفير لبنان في فرنسا نجيب صدقة وبقي الحديث في العموميات.

والظاهر أن الوزير بطرس انزعج من هذه الزيارة إلى درجة أنه أثارها في إحدى جلسات مجلس الوزراء، قائلاً إنه ليس من الضروري أن يقوم الوزراء بزيارات رسمية كلما قصدوا بلداً.

في مذكراته كتب قصة اعتراضه أمام الرئيس فؤاد شهاب عندما اتصل الياس سركيس، وكان رئيس الغرفة المدنية، بنبيه البستاني المدّعي العام، في قضية انقلاب القوميين سنة 1961–1962 دون المرور عبره وهو وزير العدل، وذكر كيف أن الرئيس شهاب وافقه، لأن الوزير بالنهاية هو رأس الهرم في وزارته. ليته طبّق هذا القانون أو العرف على نفسه، ولكن يبدو أنه يحق للوزير الملك، كما للشاعر، ما لا يحق لغيره حتى خلافاً للقانون والدستور...

في كتابه عبارات كثيرة تؤكد سياسة الدفاع عن الاستئثار بالسلطة مثل قوله «أما نحن جماعة الحكم»، وأنه اتفق والرئيس سركيس على أن «لا يُعلما مجلس الوزراء عن كل التفاصيل»، وإشارته إلى اجتماع مع سركيس بدون الحص لدراسة العلاقات بين لبنان وسوريا.

كتب: «كنا عازمين على عدم القبول بما يمسّ مصلحة لبنان وكرامة الوطن وهيبة الحكم» أما الواقع فإنّ العهد لم يتصدّ كفاية لما يمسّ مصلحة وكرامة لبنان، ولأن هيبة الحكم لم تكن قوية بل لم تكن موجودة باستمرار.

عقد مجلس الوزراء اجتماعاً بعد يوم من انقلاب الضابط سعد حداد وإعلانه «دولة لبنان الحر» في الشريط الحدودي بدعم إسرائيلي. كتب بطرس أنه «كان علينا أن نُدين سعد حداد ونطرده». لكننا لم نفعل ولم يذكر الأسباب.

كتب كذلك: «تجربتي الطويلة في مساعي الحوار التي كانت تصطدم دائماً بعدم استعداد القيادات السنية والشيعية وحتى الدرزية لمجرّد البحث برفع غطائها عن التنظيمات الفلسطينية المسلحة». وقد اعتبر هذا الرأي كافياً لعدم القيام بحوار أو تجنيد الحكومة والوزراء وغيرهم للبدء بالسعي للحوار. وهكذا يُحمّل المسؤولية، كالعادة، للفريق الآخر.

وكتب أنّ وزير الخارجية الفرنسية كلود شيسون قال له في شباط من

العام 1982 إنه «يجب أن تقول الحكومة اللبنانية بصوت عال ما تريده»، فأجابه بطرس إذا أعلنّا ما نريده سيقف نصف اللبنانيين تلقائياً ضدنا، قبل السوريين والفلسطينيين والعالم العربي. هذا اعتراف خطير لوزير خارجية في حكومة تعتبر أن قيامة لبنان لن تحصل إلا بجناحيه، ويؤكد تهمتي لعهد الرئيس سركيس بالباطنية. وشهد شاهد من أهله!

أما في ما يتعلق بي شخصياً، فلقد أظهرني دائماً في كتابه بشكل سلبي، وقال إنه كان يُفضّل أن لا أحضر الاجتماعات مع القوات الدولية، نظراً للعلاقة التي كانت تجمعني بالمقاومة الفلسطينية. قال إنني عارضت إرسال قوى الأمن الى الجنوب، ولم يذكر الأسباب الموجبة لمعارضتي، وكأنّ الأمور كانت تحسّنت لو قبلت بالفكرة. أما أنا فكنت أعتقد أن إرسال قوى الأمن الى الجنوب كانت مزحة وغير مجدية فهي غير مجهزة بالأسلحة الرادعة واللازمة، وغير مدربة للقيام بالمهمة المطلوبة. كان يُنتظر منها أن تحفظ الأمن في ظل سيطرة القوات الفلسطينية والميليشيات اللبنانية المسلحة وغير المنضبطة، وهذا طلب مستحيل، لذلك عارضت. وكنا كذلك بحاجة أكثر الى قوى الأمن في أماكن أخرى حيث يكون دورها أكثر جدوى، كان موقفي ذاك مدعوماً من قيادة قوى الأمن الداخلي.

كان بطرس كريماً في انتقاد وتوجيه التهم غير المبررة للرئيس الحص. كتب مثلاً أن «القرار السني خاضع للابتزاز والمزايدة والارتهان للقيادات السنية»، وأنّ «الحص عارض إرسال الجيش إلى الجنوب بعد الاجتياح الإسرائيلي سنة 1978 بسبب تعرّضه لضغوط القوى الوطنية والفلسطينية»، وأنّ «الحص أوحى بوجود تباين في وجهات النظر داخل الحكومة المستقلة». كما تحدث عما سماه «انحياز الحص ضد الجيش اللبناني». ويقول: «في مؤتمر

بيت الدين في 15 تشرين الأول 1978 حاول الحص أن يُظهر أن التدهور الأمني سببه أزمة سياسية بنيوية في النظام اللبناني». من المستغرب أن يسمح الوزير بطرس لنفسه بالتنكّر لهذه الحقيقة التي يعرفها الجميع حتى يبعد أصابع الاتهام عنه وعن الرئيس سركيس لاستئثارهما بالحكم.

وكتب بطرس: «أبلغتني أجهزة المخابرات معلومات أزعجتني للغاية ومفادها أن الرئيس الحص أصبح أسيراً لليسار وللحركة الوطنية». ولكن الواقع الذي كان يجب أن يعترف به هو أن الرئيس الحص كان أسير اقتناعاته التي كان دائماً يشرحها ويبررها بوضوح، ولم يكن يمارس الباطنية.

ويضيف بطرس: «الحص يُصدّق ما يقوله له الفلسطينيون الذين لم يصدقوا معنا في أغلب الأحيان». هذه تهمة غير صحيحة، كثيراً ما استعملها لتحميل مسؤولية الفشل للفريق الآخر!

ويقول أيضاً: «أنحيت باللائمة على رئيس الحكومة لأنه اجتمع برئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، بعد مرور يومين على اعتداء مسلح قام به الفلسطينيون وجيش لبنان العربي التابع لهم على ثكنة الجيش في صيدا». هنا يتبادر إلى ذهني سؤال: كم يوماً انتظر بطرس للاجتماع بالرئيس شمعون بعد أن وضع مسلحون من «حزب الوطنيين الأحرار» الذي يترأسه شمعون متفجرة في بيته؟

لم يترك فرصة دون الغمز من قناة الحص، وليذكّر بدور المسلمين في الأزمة اللبنانية، متناسياً ومتجاهلاً من وقّع اتفاقية القاهرة، ومن سمح بتسليح المخيمات بالأسلحة الثقيلة، وأن شاحنات الجيش استعملت لهذا الغرض. وهكذا يستمر بطرس بالاعتراف بنصف الحقائق فقط وتجاهل النصف الثاني الذي لا يلائم أهدافه.

كتب أنّ «الرئيس الحص أصبح في وضع نفسي وجو سياسي يجعلان البحث معه عقيماً». أما الواقع فإنّ البحث يصبح عقيماً مع الحص عندما لا يقتنع ويرفض قبول منطق سركيس-بطرس، وفحواه أنّ امتيازات المسيحيين في لبنان لا يجوز أن تُمس...

بسبب سمعة الوزير بطرس الطيبة، وخبرته وتفوقه العقلي، كان المتوقع منه أكثر مما قصد أن يعطي. كان بإمكانه مثلاً أن يحيط نفسه بنخبة من الشباب اللامعين ليحضّرهم لدور سياسي في المستقبل، كما فعل الرئيس فؤاد شهاب معه، لكن فوقيته وثقته الزائدة بنفسه منعتاه، ففضّل أن يحتكر القوة والسلطة التي جيّرها له الرئيس سركيس، وهذا مرض يشكو منه معظم أمراء السياسة عندنا.

كان وراء توزير الدكتور أسعد رزق، ولكنه مع الأسف لم يسهّل له العمل السياسي رغم أنه كان مؤهلاً ومستعداً. وقد شكا لي الدكتور رزق مراراً من هذا الواقع، ولكن صداقته مع بطرس منعته من التمادي بالشكوى أو حتى ملاحقتها.

وكان بطرس وراء تعيين الشيخ ميشال خوري حاكماً لمصرف لبنان، رغم أنه من الرعيل الأوّل والمدرسة القديمة التي يحمّلها كثيرون مسؤولية عدم بناء الدولة في لبنان. ورغم الاعتراض القوي للوزير ميشال ضومط.

أما صديقه الثالث الأمير فاروق أبي اللمع، فقد عُيّن مديراً عاماً للأمن العام، ولم يكن الشخص المناسب في المكان المناسب، وولاؤه للرئيس سركيس ولبطرس كان الميزة الوحيدة التي أدّت إلى تعيينه، ولم يترك أي بصمات في الأمن العام كما فعل سلفه العقيد أنطوان الدحداح.

يقول بطرس في مذكراته إنه سأل السفير فيليب حبيب، المبعوث الرئاسي

الأميركي، ذات يوم عن رأي الرئيس الحص في قضية معينة ليتأكد من أنه أعطى الرأي المتفق عليه بين الرئيسين، وأنه أحياناً كان يمتنع عن إعطاء كل المعلومات الضرورية لرئيس الحكومة لغاية في نفسه. ومرة أخرى لم يعط رأيه في موضوع دقيق إلا في السيارة التي أقلّته مع وزير خارجية الولايات المتحدة وسفيرها في لبنان إلى المطار، حتى يبقى رأيه سريّاً! ما هكذا يُحكم بلد كلبنان، بسرّية وباطنية وعدم ثقة بين المسؤولين الكبار وبدون شفافية وتحمّل أي مسؤولية!

طلب مني السفير الأميركي ريشارد باركر ذات مرة أن أذكّر الوزير بطرس أن الأخبار التي تصله من قبل الاستخبارات الأميركية يجب أن تبقى سريّة. ومن هذه الأخبار أن طائرة ألمانية شرقية ستأتي إلى بيروت في تاريخ معين وعلى متنها فلسطينيون مدربون على المتفجرات، وفعلاً وصلت. ولكن بسبب هذه المعلومات لم يسمح لركابها بدخول لبنان. وفي إحدى المناسبات الاجتماعية تقدم المطران غفرائيل الصليبي من السفير وشكره على تلك المعلومات فاستغرب السفير، ونقلت العتاب إلى الوزير بطرس وقد بدا محرجاً للغاية.

العلاقات بين الوزراء

الجو والأسلوب اللذان كانا سائدين في تلك المرحلة لم يسهّلا بناء علاقة تقارب وود بين رئيسي الجمهورية والحكومة والوزراء. كنا نلتقي فقط في اجتماعات مجلس الوزراء، وفي لقاءات رسمية وفي مناسبات اجتماعية. لم يفتح الرئيس سركيس أبواب القصر الجمهوري للوزراء كما فعل الرئيس فرنجية قبله.

لم يكن الرئيس سركيس بحاجة إليّ بسبب علاقاته المباشرة مع مدير عام الأمن الداخلي العقيد أحمد الحاج، ومدير عام الأمن العام الأمير فاروق أبي اللمع. استدعاني مرات قليلة لاجتماعات في القصر الجمهوري ليطلب مني طلبات محددة، لا لمناقشة الأوضاع العامة في البلاد، ولا سيما الأمنية منها، أو للاستماع إلى رأيي في أمور أمنية عامة.

وجود مكتبي في السراي، على مقربة من مكتب الرئيس الحص، سهّل عليّ أن أكون قريباً منه، كانت وزارة الداخلية تشغل جناحاً من السراي. وكان دائماً على استعداد للقائي عند الضرورة. وقد نمت بيننا علاقة ودّية استمرت حتى اليوم. وقد أعجبت بشخصيته ووطنيته وصفاء تفكيره منذ بداية علاقتنا. وكان دائماً يقدم لي النصيحة المناسبة عندما ألجأ اليه. لم يطلب مني يوماً أي شيء شخصي، ولم يتجاوز صلاحياتي أبداً، وكنت أعلمه بأي

موضوع مهم. وخلافاً لشائعات مغرضة ومعلومات مغلوطة وردت في كتاب الوزير بطرس «المذكّرات» فإن الرجل لم يطلب مني في أي يوم اتخاذ مواقف محددة في بعض المواضيع الشائكة التي كانت تعرض على مجلس الوزراء. وقد أكبرت فيه سياسته الواضحة وعدم لجوئه إلى التآمر أو المناورة أو التخطيط السرّي أو الباطنية.

كان الوزير بطرس دائماً بعيداً عنّي وعن سائرالوزراء. والظاهر أنه كان دائماً مشغولاً بأمور يعتبرها أهمّ من أي أمر يمكن أن يُطرح عليه. كان يتصرف على أساس أنه الوزير الملك.

كان الوزير أمين البزري مثالاً للّطف والأدب والتعاون. وقد نمت بيننا صداقة متينة من خلال العمل الذي قمنا به سوياً في مشروع إعادة إعمار وسط المدينة. كان هذا المشروع من صلاحيات محافظ بيروت المرحوم متري النهار، الذي كان يعمل حتى ساعات متأخرة في الليل مع مهندسين مختصين أوفدتهم الحكومة الفرنسية للمساعدة. كان الوزير بزري قد وضع في تصرفنا مكاتب في وزارة السياحة لهذه الغاية. لم ير هذا المشروع النور بسبب الاضطرابات الأمنية التي تجددت سنة 1978 إثر حادثة الفياضية في شهر شباط من ذلك العام. وكانت السيدة نهاد عازار، سكرتيرة الوزير بزري، حاضرة دائماً للمساعدة بجديتها وعلاقاتها المميزة مع مختلف دوائر الدولة.

كنت قريباً من الوزير الدكتور أسعد رزق، ليس فقط بسبب زمالتنا في مهنة الطب، بل لأنه كان يشعر كما أشعر أن بإمكاننا، نحن الوزراء، القيام بدور سياسي فاعل أكثر بكثير مما سمح لنا أسلوب الرئيس سركيس في الحكم حين قرر احتكار العمل السياسي وتعطيل الدور السياسي لمجلس الوزراء.

ولكن صداقة الوزير رزق مع الوزير بطرس شريك الرئيس سركيس،

منعته أن يصرّح بحرّية عما يضمره، وأن ينتقد علناً ومراراً، كما كنت أفعل أنا وطبعاً من دون نتيجة...

الوزير الدكتور إبراهيم شعيتو نائب سابق، عمل كباقي الوزراء بجدّ وكان التعامل معه سهلاً ومثمراً. انتماؤه السياسي للرئيس كامل الأسعد لم يكن ظاهراً ولم يؤثر على عمله حسب علمي.

الوزير فريد روفايل كان صديقاً شخصياً للرئيس سركيس، وقد عمل بتواضع وبصمت وتفانٍ تام في وزارة المال. وساهم في المحافظة على استقرار الاقتصاد اللبناني. والتعامل معه كان دائماً سهلاً وقراراته كانت دائماً معللة.

ميشال ضومط، الوزير رغماً عنه، لم يبق في الوزارة طويلاً لعدم رغبته في العمل العام من جهة، واحتجاجاً على تهميش دور الوزراء ومجلس الوزراء في الحكم من جهة أخرى. وأذكر بوضوح كيف انفعل يوماً في إحدى جلسات مجلس الوزراء بسبب معارضته الحادة لتعيين الشيخ ميشال الخوري، صديق الوزير بطرس، حاكماً لمصرف لبنان كما اقترح وزير المال فريد روفايل ، طبعاً بعد أن حصل اتفاق عليه من قبل الرئيسين سركيس والحص.

تحدّث الوزير ضومط بإسهاب عن المؤهلات التي يجب أن يتحلى بها حاكم مصرف لبنان، وهي غير متوفرة عند الشخص المقترح ولم يعلق أي من الوزراء على كلامه الصريح والطويل، اكتفى الوزير بطرس بالابتسام وطلب منه أن «يمشّيها» فسكت ضومط على مضض. ولاحقاً ورد في محضر مجلس الوزراء أن تعيين الحاكم حصل بإجماع الوزراء وهذا غير صحيح وهو بالواقع تزوير لما حصل فعلاً.

المرسوم الفضيحة

كان المرسوم الاشتراعي رقم 1 الذي وقّعته عندما قُدم لي في مجلس الوزراء المنعقد في 1 كانون الثاني من عام 1977 من قبل الرئيسين سركيس والحص، فضيحة بامتياز، وقد وقّعته بسبب احترامي لهما ولخجلي من مساءلتهما.

هذا المرسوم الفضيحة أعطى المدير العام للأمن العام الحق بإلغاء ما هو معدّ للنشر كلياً أو جزئياً وبتوقيف المطبوعة عن الصدور إذا لزم الأمر، وإذا حصلت مخالفة لقرار الأمن العام يعاقب المسؤولون عنها بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات.

وجاء في المادة الخامسة منه: «لا تقبل قرارات مدير عام الأمن العام المتخذة بالاستناد إلى هذا القانون أي مراجعة تسلسلية أو إدارية أو قضائية، ولا يحق لأصحاب الشأن المطالبة بأي تعويض من جرائها».

أعترف بأنني وقّعت هذا المرسوم الاشتراعي دون قراءته كما يجب، ودون أن أدري أنني قد تنازلت عن مسؤوليتي كرئيس هرم وزارة الداخلية، والأمن العام هو من المؤسسات التابعة لها.

وعندما بدأت الرقابة تُطبَّق، ظهر واضحاً انحياز الأمن العام إلى أحزاب «الجبهة اللبنانية» ضد الفلسطينيين وأحزاب «الحركة الوطنية»، ولم يكن لي أي حول ولا قوة للتدخل، وكان في الأمر كيدية سياسية واضحة. وكنت

أتلقى الكثير من المراجعات والشكاوى، ولكن المدير العام للأمن العام أنطوان الدحداح لم يكن يتجاوب معي أبداً لتصحيحها ولمنع تكرارها.

لقد كان توقيعي على هذا المرسوم أكبر خطأ ارتكبته خلال ولايتي كوزير للداخلية، ولم أكن أعلم أن مدير الأمن العام آنذاك كانت لديه قناعات وسياسات تختلف عن سياسة الحكومة المعلنة لجهة إعادة توحيد البلد و«جمع الفرقاء لتجاوز مرحلة الانقسامات السياسية الحادة وتوحيد الصف ورأب الصدع وجمع الكلمة» كما ورد في البيان الوزاري...

إنّ الأسباب التي أدّت إلى رضوخ الرئيسين سركيس والحص للإرادة السورية ما زالت مجهولة لديّ، وما زلت أعجب كيف أنهما لم يطرحا الموضوع لمناقشة جدية في مجلس الوزراء بسبب أهميته ونتائجه المنتظرة. قد يكون ذاك المرسوم هو الدليل الأول على عدم ممانعة الرئيس سركيس للتدخل السوري الصريح في إدارة شؤون لبنان. ولا شك أن السوريين استفادوا كثيراً لاحقاً من ضعف الحكم في لبنان.

الرائد سعد حداد

عندما كان أحد الوزراء ينتقد سعد حداد في جلسة مجلس الوزراء، كان الرئيس سركيس يقول إن نصف اللبنانيين يعتبرون سعد حداد بطلاً. والمعلوم أن رواتب سعد حداد، الضابط المتعامل مع إسرائيل والمجموعة العسكرية التي كانت معه، كانت تُدفع لهم بانتظام. وقد أثرت شخصياً هذا الموضوع في إحدى جلسات مجلس الوزراء، فأجابني الرئيس سركيس بأن هؤلاء الجنود الموجودين هناك مغلوبون على أمرهم ولا يمكن معاقبة عائلاتهم، ولا بد من أن تُدفع رواتبهم، وقد وجدت أن وجهة النظر هذه معقولة ومقبولة في ما يتعلق بالأفراد، ولكنها لم تكن معقولة بالنسبة إلى سعد حداد نفسه، ولكني سلّمت بالأمر بسبب الظروف آنذاك.

في الواقع بقي سعد حداد في موقع قيادي في الجيش. وفي إحدى المواجهات التي وقعت في الجنوب بين مسلحين فلسطينيين ولبنانيين من جهة، والإسرائيليين وسعد حداد من جهة أخرى، تقدّم لبنان بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد إسرائيل. وكان السفير غسان تويني آنذاك مندوب لبنان في الأمم المتحدة، وأثناء مناقشات مجلس الأمن أكد مندوب إسرائيل أن إسرائيل لا علاقة لها بهذا الموضوع، وأن المسألة داخلية تتعلق بضابط في الجيش اللبناني. ويومها بعث التويني برقية بهذا الكلام يسأل فيها ماذا عليه

أن يفعل. اجتمع مجلس الوزراء بشكل استثنائي وقرر إعفاء سعد حداد من مهامه. لم أكن أعرف في حينه أن هذا القرار والمرسوم الذي تبعه غير قانونيين لأن طرد موظف أو إعفاءه من منصبه يستلزم آلية معينة يجب اتباعها ولم تتبع في مجلس الوزراء. والعجيب في الأمر أن الذين حضّروا المرسوم للتوقيع كانوا، لا شكّ، يعلمون أنه غير قانوني!

لاحقاً وعند وجود الرئيس أمين الجميل في سدّة رئاسة الجمهورية حصلت استشارة لمجلس الشورى الذي أكّد كما كان متوقعاً عدم قانونية المرسوم، فتم إصدار مرسوم آخر يلغي المرسوم الأول. وبالتالي حصل سعد حداد على جميع رواتبه القديمة مع الفائدة!

صحيح أن بعض اللبنانيين كانوا يؤيدون سعد حداد في تصرفاته، ولكن لم يكن من المنتظر أن تغضّ الدولة النظر عنه عندما أعلن انقلابه وإنشاء ما سماه «دولة لبنان الحر». إن غضّ النظر عن هذا التصرف الذي يعتبر خيانة عظمى كان مستغرباً جداً، ولكن مع الأسف لم يبحث موضوع الانقلاب أبداً في أيّة جلسة من جلسات مجلس الوزراء.

الفصل الرابع

زيارة سوريا
تدخّل الجيش على الأرض
خطف طائرات

زيارة سوريا

بعد أسابيع من تولّي وزارة الداخلية، اقترح العقيد أنطوان الدحداح، مدير عام الأمن العام، أن أقوم بزيارة لدمشق. في الواقع أنني لم أكن في وارد القيام بزيارات آنذاك لأن الأولوية عندي كانت تجميع الوزارة وتجهيزها والتعرف على الموظفين وعلى طبيعة العمل، ولكنه أصرّ. استشرت الرئيسين سركيس والحص فشجعاني على القيام بالزيارة.

قام العقيد الدحداح بكل الترتيبات، ورافقني مع عدد من كبار ضباط قوى الأمن الداخلي. جرى لنا استقبال رسمي عند الحدود في منطقة المصنع، ثم توجهنا وفق البرنامج المقرر إلى أحد فنادق دمشق للاستراحة، وبعد ذلك عقدت اجتماعاً مع وزير الداخلية السوري، العميد عدنان الدباغ (أبو عبدو)، وكان الحديث ودياً وتطرق إلى العموميات فقط. وأكّد لي أنه مستعد لأي مساعدة أطلبها، ثم أقام على شرفي والوفد المرافق حفل غداء حضره رئيس الحكومة السورية ورئيس مجلس النواب السوري. وألقيت خلاله كلمات ترحيبية وكلمات شكر، وكان الجو في غاية الودّية.

كان وزير الخارجية السورية آنذاك، عبد الحليم خدام (أبو جمال)، يمضي فترة نقاهة بعد اعتداء استهدفه في أبو ظبي. رحبت بطلب من «أبو عبدو» وقمت مع الوفد المرافق بزيارته في منزله. وكنت على معرفة سابقة به إذ التقيته

مرات عديدة عند الرئيس فرنجية في قصر بعبدا. وجدت بيته متواضعاً جداً وصالة الاستقبال عنده صغيرة، ووجب الإتيان بكراس إضافية حتى نتمكن كلنا من الجلوس. بقي الحديث في العموميات مع التمنيات بالنجاح للرئيس سركيس وحكومته في إنهاء الحرب في لبنان. وعندما حان موعد إنهاء الزيارة سألني «كيف صاحبك»؟ وعندما لاحظ أني لم أفهم قصده، قال أعني كمال جنبلاط، مفترضاً أن كوني درزياً يجعلني، بشكل تلقائي من أتباعه. واستطرد بسرعة بما معناه، وأنا كنت ما زلت أزين السؤال في ذهني: قل له إننا ننوي عليه، واستعمل لفظة بذيئة. تجاهلته وغيّرت الموضوع. مستهجناً الأسلوب البذيء الذي اختاره وزير الخارجية السوري في الكلام معي ولم أعلّق. وكذلك تفاجأ نظيري السوري ولم يعلّق.

بعد عودتنا إلى بيروت في المساء، أوفدت العقيد محمود أبو ضرغم، مستشاري الأمني، إلى الأستاذ كمال جنبلاط ليطلعه على هذا التهديد المباشر، ففعل، وأخبرني لاحقاً أن كمال بك ابتسم وقال له «لا بأس».

بعد فترة وجيزة حصلت جريمة اغتيال كمال جنبلاط في ظروف معروفة. طُويت صفحة اغتياله بسرعة، وبقي التحقيق الذي أجري سرّياً لأن أصابع الاتهام اتجهت نحو ضباط وعسكريين سوريين. نشر التحقيق بكامله بعد سنوات عديدة في إحدى المجلات اللبنانية.

طلب مني بعض ضباط الأمن العام وقوى الأمن الداخلي لاحقاً أن أقوم بزيارة ثانية إلى سوريا. في هذه الفترة كانت الأمور تتوضح أمامي: الرئيس الياس سركيس لا يتعامل معي كوزير للداخلية بعد أن استولى شخصياً على كل السلطة السياسية. ونتج عن هذا الأسلوب أن السوري لم يعد بحاجة لي، وأنا كذلك لست بحاجة مباشرة له، فرفضت أن أقوم بزيارة رسمية ثانية إلى

دمشق، بحجة أن على وزير الداخلية السوري عدنان دباغ أن يردّ الزيارة لي في بيروت أولاً، ولم أقبل أن أستقبله في شتورا، بل أصررت على استقباله في مكتبي، كما استقبلني هو في مكتبه، فلم يقم بالزيارة. وهكذا بقيت علاقتي المباشرة مع سوريا معلّقة.

الواقع أنه لم يكن هناك مبرر أو أسباب مهمة لي أو لسوريا لإقامة علاقة مباشرة بيننا. الأمور العالقة كان يتولى معالجتها مباشرة العقيد أحمد الحاج مدير عام قوى الأمن الداخلي، والأمير فاروق أبي اللمع مدير عام الأمن العام. في أحيان نادرة فقط كنت أتدخل شخصياً مع العقيد سامي الخطيب قائد «قوات الردع العربية» الذي لم يكن يتردّد في العمل على مساعدتي. في الواقع أن المسؤولية التي أسندت إلى الخطيب كانت مستحيلة، لجهة تنفيذ أوامره العسكرية، ولكنه كان يسعى بلباقة وإصرار إلى القيام بها.

تدخّل الجيش على الأرض

يوم ذهب الرئيسان سركيس والحص والوزير بطرس إلى اللاذقية للقاء الرئيس حافظ الأسد في 13 أيّار 1978، وقع اشتباك في منطقة المعاملتين بين مسلحين من «القوات اللبنانية» وآخرين من «المردة». فاتصل بي قائد الجيش العماد فكتور خوري ليعلمني، لأن الاتصال باللاذقية لم يكن ممكناً. اتصل بي بصفتي وزيراً للداخلية، ولأنني أعلى مسؤول موجود في الهرم الحكومي. سألته إذا كان بإمكان الجيش أن يتدخل لوقف الاشتباك، أجاب بالإيجاب ولكنه يحتاج إلى طلب مني، فأعطيته إياه شفهياً بدون أي تردد، وقبله بدون تردد كذلك. وفعلاً نجح الجيش في مهمته. وشعرت بالسرور والفخر، وفكرت آنذاك أن على الجيش أن يتدخل أكثر لمنع سفك الدماء، خصوصاً في المناطق المسيحية حيث كان قادراً، ولكن لماذا لم يتدخل في الماضي؟ هل كانت للرئيس سركيس حسابات أخرى مختلفة؟

استدعاني الرئيس سركيس بعد رجوعه، وبدل أن يشكرني على عملي، لامني بحدة لأنه لا يريد أن يفسح في المجال أمام الجيش بالتدخّل. ولم يبرر هذا الموقف المستغرب. فتعجبت كثيراً وأجبته أن القانون يسمح لوزير الداخلية بالطلب من الجيش التدخل إذا لزم الأمر، وقد فعلت واستجاب الجيش ونجح، فأين المشكلة؟

أجاب أنه يريد أن يبقي الجيش على الحياد (وأي حياد فكرت)! ثم أعلمني أن الجيش لا يحتاج إلى أمر من أحد للتدخّل. وطلب من مدير عام رئاسة الجمهورية، الأستاذ كارلوس خوري، أن يحضر نسخة عن مرسوم معيّن أعطاه رقمه وكان يتذكره، المرسوم رقم 4343 بتاريخ 12 تشرين الثاني 1972، يضع جميع القوات المسلحة بإمرة قائد الجيش، وقد وقّعه الرئيس سليمان فرنجية، الدكتور ألبير مخيبر رئيس الحكومة بالوكالة، والدكتور جميل كبّي وزير الداخلية بالوكالة، والأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني.

فعجبت من هذا المرسوم «الوقائي» الذي لا حيثيات معقولة له بتاريخه إلا غياب الرئيس صائب سلام. أجبت الرئيس سركيس أن المرسوم لا يلغي القانون. فقال: حاول إلغاء المرسوم إذا أردت، فأنا لن أوقّع على إلغائه. الرسالة التي قرأت نتيجة هذه الواقعة أن «الحكم» يستطيع أن يتصرف بدون إذن وزير الداخلية إذا لزم الأمر، حتى ولو تجاوز القانون، وهذا خطأ كبير في النظام، لأنه يسمح لرئيس الجمهورية غير المسؤول دستورياً أن يحكم وأن يتجاوز القانون بدون رادع أو مساءلة، في حين يُنتظر من الوزير المختص أن يتحمّل مسؤولية بعض قرارات الرئيس، حتى ولو كان على غير علم بها أو غير موافق عليها!

عام 1977 كان الجيش اللبناني يقيم حاجزاً قرب نفق نهر الكلب، وطبعاً بعد موافقة القوى النافذة آنذاك... وذات يوم أوقف الحاجز سيارة تقلّ مسلحين ونقلوا جميعاً إلى وزارة الدفاع في اليرزة، وعلى الأثر قام مسلّحو «القوات اللبنانية» بخطف أكثر من مئة عنصر من قوى الأمن، إذ تبين أن أحد المسلّحين الذين احتجزهم الجيش كان إيلي حبيقة، ولم أكن قد سمعت به سابقاً، وقيل لي إنه «اليد اليمنى لبشير الجميل» لذا كانت ردة الفعل

القاسية من قبل «القوات». وبعد مفاوضات أخلي سبيل حبيقة ورفاقه مع أسلحتهم ونقلوا بطوافة عسكرية الى مركز لهم في الملعب البلدي في جونيه، وعندئذ أفرجت «القوات اللبنانية» عن كل المخطوفين.

ذكّرتني هذه الحادثة بكلام لـ «موشيه ديان» إثر تأسيس دولة إسرائيل جاء فيه: «علينا أن نبني دولة تكون كالكلب المسعور لا أحد يمكن أن يجابهه». وقد نجح الصهاينة فعلاً ببناء دولة كهذه.

خطف الطائرات

لقد تعاملت مع ثلاث عمليات خطف طائرات عندما كنت أتولى وزارة الداخلية. وكلها والحمد لله انتهت بسلام.

الأولى: حطّت في مطار بيروت طائرة تركية خطفها مسلحان، واضطررنا إلى إعطاء الإذن بالهبوط لأن المحروقات فيها كانت قد شارفت على النفاد.

وأبقينا الطائرة على طرف أحد المدارج، وكان الخاطفان تركيّين لا يتكلّمان إلا اللغة التركية، واشترطا أن يحضر شخص يتقن التركية للتفاوض معه.

وبعد مشاورات في برج المراقبة أعلمنا أحدهم أن زوجة يوسف حركة الضابط المتقاعد في قوى الأمن تركية الأصل، فحصل اتصال معها وأبدت استعداداً للمساعدة. فحضرت وصعدت إلى الطائرة وحدها. وبعد أقل من ساعة أقنعت الخاطفين بإطلاق سراح المسافرين والطاقم، ثم اعتقلهما أفراد قوى الأمن وأعيدا لاحقاً مخفورين إلى تركيا. واستحقت السيدة حركة إعجاب وشكر اللبنانيين على شجاعتها ومقدرتها على إنهاء الأزمة بسرعة.

الثانية: خُطفت طائرة أميركية بعد إقلاعها من روما، وعندما دخلت الأجواء اللبنانية طلبت إذناً بالهبوط. رُفض طلبها فاستمرت بالتحليق فوق بيروت مدّعية أن المحروقات فيها ستنفد قريباً. وكانت سيارات الإطفاء وغيرها أوقفت على كل المدارج لمنعها من الهبوط. قام موظفو طيران الشرق

الأوسط بالاتصال بمطار روما وحصلوا على المعلومات المتعلقة بكمية الوقود في الطائرة، وتبين أنها ليست على وشك الانتهاء. فأصررنا على منعها من الهبوط. وبعد نصف ساعة من التحليق فوقنا تابعت الطائرة سفرها شرقاً في اتجاه الأجواء السورية. رفضت سوريا إعطاءها الإذن بالهبوط، فتابعت سفرها شرقاً. لما بلغت شمال السعودية، قال لي الخبراء في المطار: ارجع إلى بيتك يا معالي الوزير لم يعد في الطائرة وقود كافٍ لتعود الى بيروت. وحطّت الطائرة أخيراً في الكويت حيث انتهت العملية بسلام.

الثالثة: في 16 كانون الثاني 1979 تم اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية اللبنانية، طيران الشرق الأوسط، كانت متوجهة إلى عمان، وطلب الخاطفون الهبوط في مطار قبرص، لكن السلطات القبرصية لم تسمح لها بذلك، فعادت الطائرة إلى بيروت وطلبت إذناً للهبوط. أبلغ قائد الطائرة برج المراقبة أن الفيول لم يعد يكفي، ولما أكّدت الشركة ذلك سمحنا لها بالهبوط وحطّت الطائرة في نهاية أحد المدارج.

كنت في برج المراقبة في المطار آنذاك، وبدأنا عملية التفاوض مع الخاطفين الذين كانوا ثلاثة شبان شيعة مسلحين يريدون لفت الانتباه إلى قضية اختفاء الإمام موسى الصدر ورفيقيه في ليبيا. طلبوا حضور جميع السفراء العرب والأجانب إلى المطار للاستماع إلى المؤتمر الصحفي الذي يريدون عقده. أبلغتهم تعذّر ذلك بسبب انقطاع التلفونات وعدم إمكانية الاتصال بهم عندئذ طلبوا حضور الشيخ محمد مهدي شمس الدين، نائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى. لم نوفّق كذلك بالاتصال بالشيخ شمس الدين، فطلب الخاطفون عندئذ حضور السيد حسين الحسيني، وكان رئيساً لحركة «أمل». تمكنا من الاتصال به وأتى وبرفقته الدكتور أحمد قبيسي وهو أحد المقربين من

الإمام السيد موسى الصدر، والذي كان قد رشحه سابقاً لوظيفة رفيعة في الدولة أو لتولّي إحدى الوزارات.

بدأت المفاوضات بين السيد حسين والخاطفين بعد أن تبادلوا التحية والسلام. كرروا طلبهم عقد مؤتمر صحفي في المطار للتحدث عن قضية إخفاء الإمام الصدر في ليبيا. وافقنا على ذلك، شرط إطلاق سراح كل الركاب والرهائن وطاقم الطائرة أولاً، فوافق الخاطفون.

عندئذٍ سألني قبيسي عمّا سنفعله بالخاطفين بعد المؤتمر الصحفي، أجبت أننا سنوقفهم طبعاً. فاعترض وطلب أن يطلق سراحهم بعد يومين أو ثلاثة بسبب أهمية الموضوع الذي يريدون لفت نظر العالم إليه. استشرت القاضي الأستاذ كميل جعجع، مدّعي عام التمييز الذي كان موجوداً في برج المراقبة، فأجاب أنه يمكن إطلاق سراحهم إذا أمر الرئيس سركيس بذلك. اضطررت أن أنتقل إلى مبنى إدارة شركة طيران الشرق الأوسط حيث كان التلفون شغالاً للاتصال بالرئيس واستشارته، وكان جوابه «استعمل حكمتك».

في هذا الوقت طلب الخاطفون تزويد الطائرة بالوقود، وإلا اضطروا الى تفجيرها مع المسافرين وكان عددهم يفوق المئة. أصرّ البعض في برج المراقبة على رفض الطلب، أمّا الاكثرية فكانت مع تلبيته فتبنّيت رأي الأكثرية تجنباً لوقوع كارثة تنجم عن احتمال تفجير الطائرة. وكان السيد أسعد نصر رئيس مجلس إدارة الشركة والسيد سليم سلام مديرها العام شاكرين لهذا القرار. وجرى فعلاً تزويد الطائرة بالوقود.

اختليت في برج المراقبة بالسيد حسين الحسيني بحضور الأستاذ كميل جعجع، واتفقنا على الإخراج: يطلق سراح المسافرين وطاقم الطائرة، ثم يعقد المؤتمر الصحفي ثم يلقى القبض على الخاطفين من قبل عناصر

قوى الأمن الداخلي في المطار. وبعد يومين أو ثلاثة يُطلق سراحهم «على السكت». طلبت أن يبقى هذا الاتفاق سرياً، حفاظاً على سمعة مطار بيروت والدولة اللبنانية.

فوجئت في اليوم التالي بقراءة تفاصيل الاتفاق على الصفحة الأولى في جريدة **الأنوار**!

نُفذ الاتفاق الذي كفله السيد حسين الحسيني للخاطفين بحذافيرة. وكان المطار يعجّ برجال الأمن ووسائل الإعلام. وتكلم الخاطفون عن قضية الإمام الصدر وكيف أن الدولة اللبنانية والبلاد العربية وكل العالم قصروا في إعادته ورفيقيه سالمين. ألقي القبض بعد ذلك على الخاطفين. وكانت المفاجأة أن قوى الأمن لم تجد بحوزتهم أي سلاح! من الأرجح أن يكونوا قد أعطوه لبعض المسافرين الذين كانوا قد غادروا المطار. لقد أثبت الخاطفون أنهم أذكى منّا جميعاً. طلب الخاطفون أخذ صورة تذكارية معي فرفضت ضاحكاً.

أُحرجت شخصياً مع السيد الحسيني لأن عملية إطلاق السراح لم تتم حسب الاتفاق، ولكنها تأخّرت أسبوعين رغم مراجعاتي المتكررة والوعود التي حصلت عليها.

الفصل الخامس

أمراء السياسة

الرئيس سليمان فرنجية

الرئيس كميل شمعون

الأستاذ كمال جنبلاط

حزب الكتائب

الفلسطينيون والقوى الوطنية

الرئيس سليمان فرنجية

كانت سونيا سليمان فرنجية زميلة لي في القسم الفرنسي في الكلية العامة (أنترناشونال كولدج) ثم في الجامعة الأميركية. وربطتنا علاقة صداقة استمرت بعد زواجها من الدكتور عبدالله الراسي، وانتقالها إلى المملكة العربية السعودية حيث كان مقر عمله كطبيب، حتى انتخاب الرئيس فرنجية سنة 1970، بعدها عاد الدكتور الراسي إلى لبنان وانتخب نائباً عن قضاء عكار في محافظة الشمال في لبنان.

بعد تعييني وزيراً للصحة العامة سنة 1972 في حكومة الشباب، نمت علاقة عائلية بيننا وبين عائلة الرئيس فرنجية التي كانت مضيافة وكريمة للغاية. وقد دُعينا مرات عديدة مع وداد زوجتي وأولادنا رامي وسري التوأمين للزيارة أو قضاء عطلة نهاية الأسبوع في زغرتا وإهدن، ولنا ذكريات حلوة وطيبة هناك. وقد نشأت علاقة متينة جداً بالدكتور عبدالله الراسي.

استمرت صداقتنا بالرئيس فرنجية وعائلته حتى خلال حرب السنتين، رغم البعد الجغرافي والخلاف السياسي. زرته مرات عديدة في مكان إقامته في منطقة النقاش بعد انتهاء ولايته، وبعد تعييني وزيراً للداخلية، وكانت الزيارات دائماً ممتعة ومفيدة.

الرئيس فرنجية شخص صلب ، شهم وشجاع، ويتمتع بشخصية جذابة

وفذة. يستمع بكل تركيز إلى الآراء التي تُعرض له ثم يعلّق عليها. وكانت نصائحه لي دائماً مفيدة.

سنة 1977 أصابته ذبحة قلبية حادة في زغرتا ولم يقتنع بنصيحة الأطباء الذين عاينوه يومها بالانتقال إلى بيروت للمعالجة، رغم رغبة عائلته وضغطها الكبير. اتصلت بي السيدة سونيا وطلبت منّي التوجّه إلى زغرتا لأنني كنت من الأشخاص الذين يحترم الرئيس رأيهم، وقد أستطيع تغيير قراره بالبقاء في زغرتا. وضع الرئيس سركيس طائرة هليكوبتر بتصرّفي وتوجهت إلى زغرتا مع فريق طبي من زملائي في الجامعة الأميركية الذين أيّدوا التشخيص والعلاج الذي بدأه أطباء زغرتا. نجحنا في إقناعه بضرورة الذهاب إلى بيروت حيث كل المعدات والتجهيزات والاختصاصات اللازمة متوافرة. وبعد نقاش طويل وافق على الانتقال بسيارة الإسعاف ولكنه أصرّ أن يتوجه إليها من سريره سيراً على الأقدام. لدى انتقاله حيّا الجمهور الكبير الذي كان متواجداً حول القصر بعد أن انتشر خبر مرضه في المنطقة.

جلست إلى جانب ابنه طوني الذي قاد سيارته بنفسه خلف سيارة الإسعاف وقد حافظ على هدوئه رغم انفعاله الداخلي وقلقه. لم نتحدث كثيراً خلال الرحلة من زغرتا إلى بيروت وقد تفهّمت صمته طبعاً.

وقبل ذلك كان فريق طبي كامل بانتظاره في مستشفى أوتيل ديو حيث عولج لعدة أيام قبل عودته معافى إلى زغرتا.

أذكر أن الرئيس فرنجية تعامل مع جريمة إهدن النكراء بكل رباطة جأش، ولم يلاحظ أحد دمعة واحدة في عينيه. ويوم تشييع الضحايا أصرّ على مواكبة النعوش سيراً على الأقدام، رغم المناخ الحار يومها، ورغم نصيحة الأطباء باستعمال سيارة، لأنه كان ما زال يتعافى من الذبحة القلبية

التي أصابته.

كان وقع الجريمة الجماعية النكراء – التي كانت مجزرة بالفعل، وقد ذهب ضحيتها نجله المرحوم طوني وزوجته وابنته وعدد غير قليل من أنصاره – على حفيد الرئيس فرنجية ونجل طوني، سليمان الصغير أو(سليمي) ثقيلاً وكبيراً جداً: شابّ مراهق فقد والديه وأخته في جريمة سياسية نكراء غير مبرّرة. ثار على الجميع وفقد لذّة الحياة. ولم تنجح كل المساعي وقد شاركت شخصياً ببعضها، بإقناعه بالذهاب إلى جنيف لتسهيل عملية التأقلم مع الفاجعة ولمتابعة الدراسة. فضّل البقاء في محيطه ومع أهله وعشيرته. وهو اليوم نائب وسياسي بارز ومن المرشحين المحتملين لتولّي رئاسة الجمهورية، رغم صغر سنّه نسبياً.

قيل الكثير عن الرئيس فرنجية، واتهم خطأ أنه كان وراء اندلاع حرب 1975. أنا مقتنع أن التاريخ سينصفه لأنه شهم وغير متآمر وشجاع ومقدام ويؤمن بلبنان وطناً قوياً، مستقلاً موحداً لجميع أبنائه. إنه آخر رئيس جمهورية انتخب ديمقراطياً من قبل المجلس النيابي الذي كان حراً في اختياره، ولم يُفرض عليه رئيس، كما سيحصل لاحقاً مراراً عديدة.

ككل الزعماء أو حتى أكثر، كان حريصاً جداً على الموظفين المحسوبين عليه.

المرة الوحيدة التي عتب عليّ فيها كانت عندما حصل خلاف مبدئي بيني وبين مدير عام الأمن العام العقيد أنطوان الدحداح، وهو محسوب عليه وشقيق رودريك زوج لميا، ابنته الكبرى.

كنت قد استعلمت صلاحياتي كوزير للداخلية، وألغيت قراراً سابقاً بالتنازل عن صلاحيتي في تشكيلات موظفي الأمن العام للمدير العام.

اعتبر العقيد الدحداح أن قراري ذاك يضعفه، فاعترض عليه بإصرار متجاهلاً أن القانون يعطي الوزير، لا المدير العام، صلاحية التشكيلات.

عندما علم الرئيس فرنجية بالأمر شكاني للرئيس سركيس الذي استدعاني وطلب مني التراجع عن القرار. فقررت أن أذهب لزيارة الرئيس فرنجية في النقاش حيث كان يقيم، لأوضح له تفاصيل القصة من أولها والأسباب التي دعتني إلى استعادة صلاحيتي في هذا المجال، وهكذا كان، استمع الى تفسيري بكل اهتمام ولكنه لم يعلّق. اعتقدت خطأ، أنني نجحت في إقناعه بحكمة قراري.

وفي اجتماع لاحق مع الرئيس سركيس، كرّر طلبه مني مع الإصرار، وعلمت عندئذ أن منطقي لم يقنع الرئيس فرنجية. وتعجبت فعلاً لماذا لم يناقشني هو شخصياً في الموضوع إذا كان ذا أهمية كبرى له. استنجدت بالدكتورعبدالله الراسي وطلبت منه أن يسأل الرئيس باسمي عن حقيقة موقفه فكان الجواب أنه يصر على إعادة صلاحية التشكيلات الى المدير العام، ففعلت بسبب احترامي ومحبتي له ورغبتي في الإبقاء على العلاقة الحميمة والقديمة معه ومع جميع أفراد عائلته. وكان من الصعب عليّ كذلك أن لا أتجاوب مع طلب وإصرار رئيس الجمهورية، وكانت رئاسة الجمهورية آنذاك ما زالت تتمتع بهالة كبيرة جداً، وبصلاحيات واسعة وغير محدودة.

دعاني الرئيس فرنجية مرة إلى الغداء في إهدن، وكان العقيد أمين ناصر الدين قائد موقع الشمال موجوداً. وطلب الرئيس منه أن يعلمني عن وضع موقع الشمال العسكري وضرورة تعزيزه حتى أنقل الصورة إلى الرئيس سركيس: كان هناك نحو ألف جندي معظمهم بدون بنادق، وعدد قليل من السيارات والشاحنات، وعدم إمكان القيام بأبسط التمارين العسكرية!

نقلت الأمانة وأعلمت الرئيس سركيس لاحقاً عن هذا الواقع فكان جوابه أن أيّة تعزيزات ترسل إلى الشمال ستذهب بدون شك إلى الفلسطينيين، لذا لا يجوز تعزيز الموقع. هذا الجواب يعطي فكرة واضحة عن استراتيجية العهد، ولم يكن بناء جيش قوي مختلط من أولوياته. إن هذه الاستراتيجية قد تجاهلت حقيقة أن الجنود غير المعززين لا يتمتعون بكرامة وبثقة بالنفس، وسوف يترددون أو يرفضون التضحية، عند الاقتضاء، في سبيل دولة لم تحترمهم ويكونون قد أصبحوا لذلك ضحية سهلة للمنظمات الفلسطينية والميليشيات اللبنانية.

الرئيس كميل شمعون

جرت عملية التسلّم والتسليم لوزارة الداخلية في المنزل الذي كان الرئيس كميل شمعون يقطنه في الأشرفية. كان لبقاً وذا شخصية جذابة. يتكلم بسلاسة وواقعية. تحدثنا في العموميات ولم نتطرق إلى جذور المشكلة والحرب اللبنانية وتفاصيلها.

سألني عن آرائي السياسية، فأكدت له أن ليس لي التزام سياسي مع أي فريق، بل أنا مقتنع بالبيان الوزاري الذي أكّد ضرورة استعادة وحدة لبنان وبنائه وإصلاحه. تمنى للحكومة التوفيق رغم شكه الشخصي بإمكانية نجاحها. عند انتهاء الزيارة وجه لي نصيحة أصرّ على أن لا أنساها، وهي أن الحكم يتطلب طول بال وأعصاباً قوية.

التقيت بعدها به مرات عديدة في مناسبات سياسية أو اجتماعية، وكان يظهر لي دائماً كل مودة.

تعرّض السفير السعودي علي الشاعر يوماً للاعتداء لدى عودته من زيارة إلى الشمال على متن طوافة عسكرية. وذلك في منطقة جونية. أصيب السفير بطلق ناري في رجله ونقل إلى مستشفى الجامعة الأميركية للمعالجة. حضرداني شمعون لعيادة صديقه السفير، وبعد وصوله طوّق مسلحون من «المرابطون» المستشفى وجرى إطلاق نار كثيف. اتصل بي الرئيس شمعون

وقال لي إن مقاتلي حزب «الوطنيين الأحرار» في الأشرفية يزيتون المدافع لقصف المنطقة الغربية إذا تعرض ابنه لأي أذى.

والظاهر أن «المرابطون» لم ينسقوا مع أحد من حلفائهم قبل تطويق المستشفى، فقد اتصلت بي قيادات حزبية لبنانية وفلسطينية وسورية كلها مستنكرة وحاضرة للعمل على فك الحصار وإنقاذ داني. أقمنا غرفة عمليات في مطعم العجمي القريب من المستشفى آنذاك للعمل على إنهاء الأزمة من دون إراقة دماء. وحضر الرئيس الحص وكذلك الدكتور سمير الصباغ من قيادة «المرابطون» للمساعدة، ولم يكن على علم بما يحصل ولم يوافق طبعاً على الحصار، ولكن لم تكن له سلطة كافية لإصدار الأمر بفكّه.

في هذه الأثناء أصرّ السيد خالد خضر آغا على الحضور إلى المستشفى لزيارة صديقه السفيرعلي الشاعر، رغم الخطر بسبب تطويق المستشفى. وبالفعل أطلقت النار عليه وقتل ضابط قوى الأمن الذي كان يقود السيارة، وأصيب السيد خضر آغا برصاصة غير قاتلة أدت إلى شلل نصفي في وجهه عانى منه حتى آخر يوم من حياته.

وبعد ساعتين من الاتصالات التي حصلت بين قيادات «الحركة الوطنية» توقف إطلاق النار ثم حضر أحد مساعدي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات (أبو عمار) واصطحب داني والأستاذ جوزيف أبو شرف الذي كان يرافقه، في سيارة صغيرة وأخرجهما من المستشفى وانتهت الأزمة بسلام.

علاقة قديمة كانت تربطني بداني، وقد زارني في مقر قوى الأمن الداخلي بعد تأليف الحكومة للتهنئة والتشاور. قبل انتهاء الزيارة أخبرني أن مسلحي «الأحرار» سرقوا عدداً كبيراً من سيارات دودج من المنطقة الحرة في المرفأ

وهم يستعملونها حالياً، ثم طلب مني أن أوعز إلى مصلحة تسجيل السيارات لتسجيلها باسم حزب «الوطنيين الأحرار». وقد فوجئ فعلاً عندما رفضت رفضاً قاطعاً أن أتبنّى أيّة عملية سرقة، حتى في ظروف الحرب.

كان الرئيس شمعون بالفعل حارس الهيكل المسيحي في لبنان وخارج لبنان، كما سماه طبيبه الخاص الدكتور زيدان كرم في كتابه عنه. وكان بالفعل قد دق ناقوس الخطر على المسيحيين محذراً من أصولية إسلامية كانت وما تزال تشكل هاجساً حتى يومنا هذا. طوال حياته السياسية بقي الرئيس شمعون حريصاً على استمرار الهيمنة المارونية على الحكم في لبنان، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير.

لم أستطع أن أقنعه يوماً في إحدى جلساتنا بأن التطرف يجر التطرف، وبأن إساءة استعمال هذه الهيمنة أضرّت بالموارنة، وبأنه لا بدّ إعادة النظر في هذا الواقع والأخذ بعين الاعتبار الظروف الحالية والتغييرات الديموغرافية التي حصلت.

إن شخصية الرئيس شمعون ومواقفه كانا في الواقع من أكبر الأسباب التي حالت دون تحقيق الوفاق الوطني، وحتى البحث به من قبل الرئيس سركيس.

كان الرئيس سركيس يتهيّب شمعون كثيراً، وكذلك كان الوزير فؤاد بطرس، ولم يتجرّآ يوماً على معارضته علناً، خصوصاً بعد أن ألقيت متفجرة على منزل الوزير بطرس عشية تعيين العماد فكتور خوري قائداً للجيش، في حين كان الرئيس شمعون يصر على أن يبقى القائد السابق العماد إبراهيم طنوس في مركزه. وكانت كل أصابع الاتهام موجهة إلى «حزب الوطنيين الأحرار». واللافت أن الوزير بطرس لم يطلب أن يجرى أي تحقيق في هذه الحادثة لأسباب لا تزال مجهولة!

كمال جنبلاط

كمال جنبلاط كان في حجم الأسطورة السياسية، هو الزعيم الأبرز والأكبر لأكثرية الدروز، ويحظى بولائهم التام والمطلق، ولاء الأقليات التي تنشد الحماية من زعامتها.

تجاوز الدرزية بتفكيره وكتاباته، كان زعيماً وطنياً، إذ جمع حوله نخبة من شباب لبنان ينتمون إلى عدة طوائف. أسس الحزب التقدمي الاشتراكي في سنة 1949. وكان العرف في الحزب أن يكون نائب الرئيس غير درزي. وعندما نما الحزب، تبين أنه سيكون خصماً عنيداً للإقطاع الطائفي المسيطر في لبنان الذي شنّ حرباً ضروساً عليه لمنعه من النجاح والسيطرة، ونجح في ذلك.

أما اغتيال الزعيم كمال جنبلاط سنة 1977 فلم يكن على يد الإقطاع الديني، بل على يد قوة سياسية وعسكرية خافت من جبروته ومن حجمه الإقليمي والدولي المتعاظم.

في أوائل العام 1977 وضعت متفجرة قرب منزله في بناية البيطار في منطقة المصيطبة في بيروت نتجت عنها أضرار مادية فقط. رأيت من واجبي أن أقوم بزيارته رغم «التعليمات» التي كانت تقضي بمقاطعته إكراماً لسوريا. لم يبد متأثراً كثيراً من المتفجرة. كان لطيفاً وهادئاً كعادته ومشجعاً لي في مهامّي، رغم أنه شكك كثيراً في إرادة وإمكانية الرئيس سركيس وحكومته في وقف الاقتتال وإنهاء الحرب. أهداني كتابين من مكتبته متمنياً أن أقرأهما لأتفهّم

أكثر ما يحصل في لبنان ولتطوير ثقافتي السياسية.

وبعد عدة أيام ردّ لي الزيارة في بيتي في منطقة الصنائع حيث كنت أقيم، وأظهر لي عطفاً لم أكن أنتظره، وتمنى لي، ثانيةً، النجاح. ضحك كثيراً عندما شكرته زوجتي وداد على قبوله الحلوى التي قدمتها له، بعكس ما كانت تنتظر بسبب ما كان معروفاً عن تقشّفه.

في شهر آذار من العام 1977 وقعت جريمة اغتياله المدوّية، وقد هزت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وتبعتها ردّة فعل غرائزية مؤسفة ومخجلة، إذ قام بعض أنصاره بقتل عدد كبير من المواطنين المسيحيين في منطقة الشوف.

بعد جريمة الاغتيال ألبس شيخ عقل الطائفة الدرزية، المرحوم الشيخ محمد أبو شقرا، ابنه وليد «عباءة الزعامة الدرزية» مستعيداً عادة قديمة. وعلى الأثر جالا في المناطق المفجوعة بالاغتيال وبردّة الفعل المخجلة، وعملا على تهدئة الخواطر. وقد نجحا في وقف عمليات «الثأر» ولا سيما أن جريمة الاغتيال لم تكن قد ارتكبتها أياد مسيحية، رغم أن المخططين للجريمة النكراء كانوا يريدون إظهارها هكذا لإشعال فتنة، ولصبّ الزيت على النار.

اغتيل الزعيم كمال جنبلاط في آذار 1977، ومن الأمور التي كنت قد عرفتها من الرئيس سركيس أن السوريين كانوا غاضبين عليه ويريدون إزاحته، وأنا أذكر كيف بدأت المشاكل في الجبل قبل سنين عديدة عندما قرر الرئيس كميل شمعون العمل على إسقاط كمال جنبلاط في الانتخابات النيابية ونجح. لذلك لم أكن أنظر بأي راحة أن هناك حكمة ما في تهميش كمال جنبلاط.

في كل الأحوال، وسواء كان النظام السوري راضياً على كمال جنبلاط أم لا، فلا شك أنه كان شخصية مهمة على الساحة اللبنانية وأن سياسة عزله وإضعافه كانت سياسة مخطئة على المدى الطويل، وهذا ما كان يجب أن يعرفه

كلٌّ من الرئيس سركيس والوزير بطرس.

التحقيق الذي أجري لاحقاً أظهر بوضوح أن عسكريين سوريين هم الذين نفذوا العملية. وبقي التحقيق في أدراج وزارة العدل بسبب ظروف الهيمنة التي كانت تمنع كل المحاكمات في الجرائم السياسية، وخصوصاً إذا كان المتهمون سوريين. ولقد نشر التحقيق بتفاصيله لاحقاً في مجلة **الشراع**.

لم يكن كمال جنبلاط يشرك ابنه وليد في العمل السياسي، لذا كان الحمل الذي ألقي فجأة على كتفيه ثقيلاً جداً، والتقط الدروز أنفاسهم. وبدا واضحاً أن ذكاء وليد وثقافته سهّلا الأمور، وقد أثبت قدرة على تحمّل مسؤولية الصدارة في «الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» وعلى قيادة الدروز وحلفائهم وقد دعموه جميعاً.

بعكس العرف، لم ينتخب الوزير السابق الأستاذ عباس خلف نائب رئيس الحزب رئيساً. قيل إن المصلحة العامة قضت بذلك رغم أن الكثيرين أظهروا استياءهم، إذ بهذا القرار حجّم الحزب ثقله وجعله حزباً درزياً، لا تقدمياً ولا اشتراكياً.

كي لا يكون دونكيشوتياً، اعتنق وليد جنبلاط النظرية التي اعتنقها الرئيس سركيس، وهي أن السياسة فن الممكن. لذا تجاهل قضية اغتيال والده كلياً، وتناسى أن أصابع الاتهام تتجه نحو النظام السوري، ولم يصرّ على إكمال أو نشر التحقيقات التي جرت. أما مواقفه وسياساته لاحقاً فنترك للتاريخ أن يعلق عليها أو يصدر حكمه.

بقيت علاقتي بوليد جنبلاط جيدة جداً خلال وجودي في الحكومة وبعدها. وأقول بكل صدق إنه لم يطلب مني أبداً أي طلب مخالف للقانون أو غير معقول.

كنت أحد أعضاء مجلس الأمناء للمؤسسة الصحية للطائفة الدرزية التي أسسها المرحوم الشيخ محمد أبو شقرا سنة 1977 والتي قامت ببناء مستشفى ودار للعجزة في بلدة عين وزين في منطقة الشوف، وقد سهّل وليد العمل ولم يتدخل قط في عملها طيلة وجودي في مجلس الأمناء حتى سنة 1986.

بعد اجتياح إسرائيل للبنان وبيروت عام 1982 ثم انسحابها، تصاعد نفوذ الميليشيات الشيعية والدرزية في بيروت الغربية. وكنت آنذاك أقيم في مكتبي في مستشفى الجامعة الأميركية - إذ إن عائلتي كانت خارج لبنان - وكنت أحد أعضاء اللجنة المسؤولة عن أمنها، وهي اللجنة التي كان يرأسها المرحوم الدكتور فيصل النجار.

كان السيد أحمد نصر الله، مديراً للمستشفى. اتهمه الاشتراكيون بتسهيل أمور الشيعة (لكونه شيعياً) أكثر من أمور الدروز، وكان هناك أساس قوي لهذه التهمة، فقرر الاشتراكيون أن يرفعوا شكواهم الى وليد جنبلاط الذي دعا اللجنة الأمنية لزيارته في المختارة، لبحث الموضوع. توجهت إلى المختارة مع المسؤول الاشتراكي في بيروت الغربية في قافلة سيارات رينج روفر. كان في وفد الجامعة معي الدكتور فيصل النجار الذي اصطحب عائلته معه، والدكتور فريد فليحان. عند وصولنا كان صالون وليد في قصر المختارة يعجّ بالناس كالعادة كل يوم السبت. وبدأ المسؤول الاشتراكي في بيروت الغربية كلامه عندما جاء دوره بالقول إن هناك مشاكل مع مستشفى الجامعة الأميركية، فقاطعه وليد قبل أن ينهي جملته بالقول: إذا كان هناك مشاكل فالدكتور صلاح سيقوم بمعالجتها. وانتقل إلى موضوع آخر، فتنفس وفد الجامعة الصعداء، وقرر تجاهل الإحراج الذي وقع فيه المسؤول الاشتراكي الذي بقي صامتاً طوال رحلة العودة من المختارة إلى بيروت.

حزب الكتائب

كانت تربطني علاقة عائلية مع عائلة رئيس حزب «الكتائب اللبنانية»، الشيخ بيار الجميل، الذي كان يظهر لي كل مودة عند كل لقاء.

الشيخ بيار لطيف ومهذب، ويتصرف بتواضع لا «يتناغم» مع أهميته ودوره في الحرب اللبنانية. كان يسألني دائماً عن العائلة بصدق. كنت أخرج من الاجتماعات معه دائماً راضياً ومسروراً. كان يعد أكثر مما يستطيع أن ينفذ أو يرغب، غالباً ما كان يؤكد أنه ليس على علم بالمشكلة التي كنت أقصده لحلها، وينتقل بالحديث بين اللغة العربية والفرنسية بسهولة وبشكل طبيعي. كان يتجنب المجابهة، وقد كرر لي مراراً أنه لا يشك بلبنانيتي أبداً، ولم أسأله عما كان يعني بذلك لعدم رغبتي في مجابهته، لأن مفهومي للبنان كان وما يزال يختلف عن مفهوم الكتائب آنذاك.

أمضينا سهرة سوياً في القصر الجمهوري في بعبدا بعد أحد الاجتماعات مع الرئيس سركيس، ويومها استهدف القصر قصفٌ مدفعيٌّ شديد، مما اضطرنا لتمضية الليل هناك. وكان مصدر القصف موقعاً عسكرياً لـ«القوات اللبنانية» في عين الرمانة، ولم ينجح الشيخ بيار في إقناع ابنه بشير قائد هذه القوات بوقف القصف.

راجعت الشيخ بيار مرة بخصوص مجرم تخفّى في أحد معاقل حزب

الكتائب في المتن عندما تعقبته دورية لقوى الأمن الداخلي للقبض عليه، ولم يسمح للدورية بالدخول إلى المعقل - وكان هذا الشخص من المطلوبين المزمنين من القضاء. طلبت منّي المديرية العامة لقوى الأمن التدخّل لدى الشيخ بيار لتسهيل إلقاء القبض على المطلوب. فاستقبلني بسرعة في بيت الكتائب في الصيفي، وبعد أن عرضت القضية عليه أجابني بكل بساطة: «وليش زعلان؟ نحن الكتائب وأنتم الدولة واحد»!

لم يعجبه جوابي عندما قلت «لا يا شيخ بيار نحن الدولة وأنتم تمنعوننا من ممارسة واجباتنا». طبعاً وكما كان منتظراً لم ننجح في إلقاء القبض على ذاك المطلوب. ولديّ أمثلة مماثلة كثيرة واجهناها في كل المناطق اللبنانية. فإضعاف الدولة كان قاسماً مشتركاً عند كل الفرقاء المتحاربين، لبنانيين وفلسطينيين.

الأستاذ جوزيف أبو شرف - ابن أحد أساتذتي في التعليم الثانوي، لويس أبو شرف - كان بمثابة صلة وصل بيني وبين حزب الكتائب ونمت صداقة بيننا.

كان لبقاً ومهذباً حتى في بعض الانتقادات لآرائي أو مواقفي المعلنة، وكنت معجباً بأسلوبه غير الانفعالي وبلطفه.

اجتمعت بالشيخ بشير الجميل للمرة الأولى في أوائل العام 1977 ولم يكن نجمه قد لمع بعد، حضّر للاجتماع الصديق جوزيف شامي في منزله في الأشرفية. وكان الهدف التعارف. قيّمته كما قيّمني: فهو شاب طموح، يثق بنفسه ويدافع عن رأيه باقتناع كلّي، يبدو قريباً من القلب لكنه مخيف لأنه دموي يؤمن بالقوة والبطش وحرق المراحل. الغاية عنده تبرّر الوسيلة مهما كانت دموية أو عاتية!

الاجتماع الثاني كان بطلب من بشير نفسه بعد أن وعد ونفّذ إيقاف رصاص القنص من منطقة «الأمبير» على السراي، حيث كانت مكاتب رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية. وكان هذا القنص يعطل العمل ويمنع الموظفين والمراجعين من الوصول إلى السراي، الاتصالات السابقة التي كنت قد أجريتها مع الشيخ بيار وابنه الشيخ أمين الجميل لم تثمر. حصل هذا الاجتماع في بيت الصديق جوزيف غرّة في الأشرفية.

كان نجم بشير في تلك المرحلة قد بدأ بالصعود، شعرت أنه أراد أن يبحث عن إمكانية تعاونه معي أو تعاوني معه. أعترف أني أعجبت بشخصيته وبحماسه وبطموحه، لكنني لم أستطع أن أتجاهل الصورة الأخرى له، وهي صورة المقاتل الذي قصف وقتل مدنيين أبرياء.

الاجتماع الثالث كان في روما سنة 1977، بمناسبة تطويب القديس شربل. تم تأليف وفد لبناني رسمي كبير مختلط كنت أنا في عداده، وكان الوفد برئاسة الرئيس شارل حلو ونائب الرئيس كان الرئيس ناظم عكاري باعتباره رئيساً سابقاً للوزراء. في إحدى السهرات أقام الأستاذ إدوار صوما رئيس منظمة «الفاو» التابعة للأمم المتحدة حفل عشاء على شرف الرئيس حلو والوفد الرسمي، وكان أحد الموجودين في العشاء الشيخ بشير الجميل. وبعد العشاء جلست معه لوقت طويل في بار الفندق حيث كنا نقيم، وقد لفتني في هذه الجلسة أمران:

الأول: حماس بشير وإصراره على بناء لبنان على غرار ألمانيا، أي على العمل والانضباط، ولم يذكر أنه يريد لبنان على شكل النازية. ومن المعروف أنه عندما أسس الشيخ بيار الجميل حزب الكتائب اعتمد نظام الفاشستية. قلت لبشير إن الحجر اللبناني هو غير الحجر الألماني. إن حجر لبنان مختلف

ومتنوع، ولكنه كان مُصرّاً لدرجة أنني لم أستطع أن أناقشه، وكان مقتنعاً بشكل حاسم بأنه قادر على ذلك، وحسب رأيي فإن ذلك كان خطأ كبيراً منه، والأحداث والتطورات التي وقعت لاحقاً دلّت على أنه كان مخطئاً في أحلامه.

الثاني: الذي بقي في ذهني هو مستقبل علاقته بإسرائيل. سألته ماذا ستفعل مع إسرائيل؟ فوضع يده في جيبه وقال لي إن إسرائيل في جيبي الصغير. كانت ثقته بنفسه كبيرة جداً وبعيدة عن الواقعية.

في تلك الفترة كانت «الجبهة اللبنانية» التي تضمّ الأحزاب المسيحية، قوية ومتمكنة، وكانت تطرح مشروع تقسيم لبنان من دون إعلان ذلك، وعندما سألته عن هذا الأمر، أجابني بالنفي، وأنه يريد لبنان بكل أجزائه غير مُقسّم، وشعرت أنه لم يصارحني بما فيه الكفاية فيفصح لي عما يُفكر به.

أما علاقتي بالشيخ أمين الجميل فكانت جيدة.

الفلسطينيون والقوى الوطنية

بنيت علاقات جيدة مع القيادات الفلسطينية، ولكنها لم تكن حميمة كما وصفها خطأً الوزير بطرس في مذكراته. العلاقة كانت ضرورية لكي أتمكن من التواصل مع هذه القيادات إذا اقتضى الأمر، في حال نشوء مشكلة أو تجاوز غير معقول. جرى ترتيب اجتماعات بعيدة عن الأضواء من قبل أصدقاء مشتركين، للتعارف مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات (أبو عمار)، ومع قيادات فلسطينية أخرى مثل أبو أياد، وأبو جهاد، وأبو الوليد، وأحمد جبريل. كنت أصارحهم جميعهم بعتبي الكبير على تصرفات الفصائل الفلسطينية المسلحة وتجاوزاتها، والأعذار التي سمعتها لم تكن مقنعة لي إذ كان الفلسطينيون يصرون على السيطرة الفعلية في كل مناطق تواجدهم ومناطق سيطرة حلفائهم من اللبنانيين.

كانت هناك علاقة صداقة بين الأميرة منى الصلح وبين أبو عمار. وكنت إذا احتجت إلى لقائه أتصل بالأميرة منى فتحضّر لي الاجتماع بسرعة. إذا كان أبو عمار موجوداً في لبنان، كانت تدعونا إلى الشاي في الساعة الرابعة بعد الظهر، أي عندما يبدأ أبو عمار يومه، في منزلها الأنيق في منطقة الجناح، وقد حصلت اجتماعات عديدة، وكان أبو عمار دائماً يعد بتحقيق مطالبي ولكنه نادراً ما ينفذ ما يعدني به!

طلب أبو حسن سلامة، أحد قادة المقاومة الفلسطينية، الاجتماع بي مرّة في منزلي، وكنت نادراً ما أعقد فيه اجتماعات عمل. اشترطت عليّ زوجتي أن أدعوه إلى العشاء مع قرينته السيدة جورجينا رزق ملكة جمال الكون سابقاً، حتى نتعرف عليها. وهكذا حصل وشاهدنا جمالها عن قرب ولكنها لم تتكلم كثيراً وغفت على الكنبة بعد العشاء. كانا يقيمان قرب فندق البريستول في بناية معروفة، مما سهل عملية اغتياله من قبل الإسرائيليين بسيارة مفخخة بعد فترة.

الواقع أنني لم أرضخ مطلقاً للابتزاز الفلسطيني كما اتهمني خطأً، أكثر من مرة، الوزير فؤاد بطرس في كتابه «المذكرات». ولا أعرف كيف وصل إلى هذا الاستنتاج، خصوصاً أنه لم تحصل بيني وبينه مناقشات حول هذا الموضوع ليتعرف على موقفي ورأيي. أظن أن السبب الذي دعاه إلى ارتكاب هذا الخطأ كان رغبته في توجيه أصابع الاتهام إلى غيره في أمور لم ينجح هو بحلها. وهذه عادة كانت تتكرر عند معظم القيادات المسيحية لتوجيه اتهامات الفشل دائماً نحو المسلمين. والصحيح أن فؤاد بطرس وقع تحت ابتزاز الجبهة اللبنانية مرات عديدة ذكرها في مذكراته، وطبعاً دون أن يسميها ابتزازاً!

دعاني يوماً إلى الغداء الأستاذ باسل عقل، وهو أحد القادة الفلسطينيين وكان يسكن في منطقة عين التينة في بيروت. وصلت متأخراً يومها وكان هناك الرئيس الحص وأبو عمار وآخرون أذكر منهم حسيب صباغ وكمال الشاعر. وأذكر أني عندما وصلت كان أبو عمار يتحدث مع الرئيس الحص بانفعال وبحدّة عن القرارات الدولية، وقد سمح لنفسه أن يرفع صوته أكثر مما كنت أتصوّر أنه مقبول. عندها تدخلت وقلت يا أبو عمار هناك موضوع يجب أن نتحدث فيه، فسألني ما هو؟ فقلت له «بالنسبة لبنايتي يعقوبيان

الواقعتين بين السفارة الكويتية ومستديرة المطار وكانت منظمات فلسطينية قد صادرتها وحولتها إلى مستشفى، وقد وضعت حواجز كبيرة من الباطون المسلح في محازاة البنايتين بحيث لا يمكن مرور سوى سيارة واحدة، مما يؤدي إلى عرقلة سير خانقة. طلبت منه إزالة هذه الحواجز لحلّ أزمة السير. أنكر وجود تلك الحواجز. وقال لي «أنا مستعد أن أرافقك إلى هناك لكي تتأكد أن هذا الكلام غير صحيح» فوافقته على ذلك وقبلت أن نذهب حالاً ووقفت كأني حاضر للذهاب حالاً. أذكر أن الأستاذ باسل عقل أخذ يدوس على قدمي ويطلب مني أن أهدأ وأنه لا يجوز الحديث مع أبوعمار بهذا الشكل. أنا قمت بهذه المواجهة أولاً لإثبات أني مستعد لمجابهة أبوعمار عند اللزوم، وثانياً بسبب الأسلوب غير اللائق الذي تحدث فيه مع رئيس الحكومة سليم الحص الذي عضّ على الجرح وبقي على هدوئه المعروف.

منذ تلك الجلسة أخذ أبوعمار يحسب حسابي أكثر من ذي قبل في اجتماعاتنا اللاحقة عند الأميرة منى الصلح.

في كل الأحوال كانت لقاءاتي مع الفلسطينيين قليلة. وكنت أنا من يحدّد موعد اللقاء معهم، وهذا الأمر أشدّد عليه، لأن الوزير فؤاد بطرس كرّر في مذكراته أنني وقعت تحت ابتزاز القوى الفلسطينية. إن هذا الكلام غير صحيح، فالفلسطينيون لم يتمكنوا من التأثير على قراراتي.

عندما كنت أجابه أبو عمار بوعد لم ينفذه لم أكن أتردد أبداً في المواجهة. كان ينزعج مني ويفتعل الغضب والانفعال، فيحمرّ وجهه وترتجف شفتاه ويبدأ بالكلام بسرعة غريبة وبشكل يصعب عليّ فهمه، فأضطر للجوء إلى تغيير الموضوع حتى تهدأ أعصابه قبل أن أعيد الكرّة.

ذات يوم، كنت على موعد مع السيد صلاح خلف (أبو أياد) عند الأميرة

منى الصلح، لبحث التجاوزات الفلسطينية المتكررة في منطقة الطريق الجديدة (حواجز، تعديات على الملكيات الخاصة، احتكاكات مع الأهالي). وعندما وصلت، وجدت أبو أياد وشخصاً آخر لا أعرفه. بدأت حالاً بشرح الموضوع بانفعال مفتعل دون أي مقدمات، وأبلغته استيائي الكبير وعدم قبولي بتكرار التجاوزات، وطلبت منه أن يوقفها حالاً. لاحظت أن الشخص الموجود كان غير مرتاح لحديثي، فاستأذن وانصرف.

اعتقدت أوّلاً أنه أحد مساعدي أبو إياد، ولكن تبين لاحقاً أنه الأستاذ كمال الشاعر (صاحب دار الهندسة) الذي كان يقوم بزيارة الأميرة منى. بسبب انفعالي لم أنظر إليه كثيراً، ولو فعلت لكنت عرفته وأجّلت إظهار نقمتي على أبو إياد الذي وعدني بالاهتمام بالشكاوى التي رفعتها، وفعلاً حلّ قسماً منها.

سألته يومها عن تصريحه المشهور وهو أن طريق فلسطين تمر في جونيه، فضحك وتذكر أنه كان يسعى آنذاك أن يهدئ من غضب أمّ فقدت أحد أبنائها في معارك في منطقة عيون السيمان، واعترف أنه أعطى هذا التصريح الخطير بتسرع وبدون تفكير جدي. روى لي القصة وهو يبتسم، وبدا كأن كل ما نتج عن ذاك التصريح الخطير لا يعنيه!

كان الدكتور سمير صباغ والأستاذ سنان براج من قيادة «المرابطون» يحضران لزيارتي، بين فترة وأخرى، للمشاورة، ولكن السيد إبراهيم قليلات «أبو شاكر»، زعيم «المرابطون»، لم يزرني ولم يكلمني أبداً. ضغط عليّ سمير صباغ مرة لكي أزور «أبو شاكر» في منزله، فلبيت الطلب على مضض وقمت بزيارته في منزله المتواضع. خلال الزيارة انتظرت أن يكلمني بشيء أو بموضوع معين، ولكنه لم يفعل، اقتصر كلامه على العموميات.

صحيح أنه لم يكن لديه الكثير ليقوله أثناء هذه الزيارة، وبالواقع، لم تكن هناك أسباب موجبة وكافية لأقوم بهذه الزيارة، ولكني فعلت استجابة لرغبة الدكتورصباغ الذي أحب وأحترم.

التقيت «أبو شاكر» مرة ثانية في إهدن في بيت الرئيس فرنجية، وكان قد وصل في موكب ضمّ عدداً من سيارات المرسيدس السوداء المتشابهة وكان مستقلاً إحداها. خلال الزيارة والغداء الذي تبعها، وكنت أنا حاضراً ، لم يتكلم كثيراً.

الفصل السادس

النفايات

إخلاءات سبيل الموقوفين

«أبو شوقي» في البقاع

نوادي القمار

سؤال النائب منير أبو فاضل

الدكتور شارل مالك

النفايات

النفايات كانت مشكلة في العاصمة، خصوصاً عندما تضطرب الحالة الأمنية إذ يتوقف جمعها. كان وضع النظافة في المنطقة الشرقية من العاصمة أفضل حالاً منه في الغربية، رغم أن عدد العمال فيها لم يزد على 200 عامل فقط، وفي بيروت الغربية حوالى الألف، وكان معظم هؤلاء لا يعملون. فأردت معاقبة المتغيبين وطلبت من أحد المسؤولين عنهم تزويدي بشكل سرّي لائحة بأسمائهم، ولكن يبدو أن الخبر انتشر فحصل اعتداء على هذا المسؤول واحتاج إلى عدة أيام في المستشفى للمعالجة، وقيل لي آنذاك إنه كان محظوظاً لأنه لم يُقتل، وهكذا فشل مسعاي لتحسين وضع النظافة في بيروت الغربية.

بنينا معملاً حديثاً للنفايات في الكرنتينا كان يمكن أن يستوعب كل نفايات العاصمة. ولكن مسلّحي «القوات اللبنانية» رفضوا السماح بنقل النفايات إليه من المنطقة الغربية بحجة التخوّف من دسّ متفجرات، فاستمر إرسال النفايات الى مكبّ في منطقة خلده، ولم يكن مكبّ النورمندي موجوداً آنذاك. وكانت الروائح المنبعثة من مكبّ خلده مزعجة جداً.

شكلت لجنة من أهل الاختصاص لدراسة موقع آخر للمكبّ، وبعد دراسة طويلة قدمت اللجنة تقريراً تقترح فيه استعمال قطعة أرض في أحد

أودية بلدة بشامون، بعيداً من المنطقة السكنية، ولكنها تحتاج إلى شق طريق إليها ولم يكن ذلك ممكناً، فاضطررنا إلى صرف النظر عن هذا الاقتراح، وواصلنا استعمال مكتّب خلده.

قامت بعض الفئات في الشويفات بكتابة «مزبلة سلمان» على حائط المكتّب، فقامت قوى الأمن بإزالة تلك العبارة، وكان المجهولون يعيدون كتابتها وقوى الأمن تعيد إزالتها وهكذا دواليك... أما الهدف من وراء هذه الكتابة فكان في اعتقادي محاولة تشويه سمعتي لأنني من الشويفات ومنطقة خلده تابعة لها، خوفاً من أن يكون لي أي طموح نيابي في المستقبل قد يزعج النائب الأمير مجيد أرسلان!

إن شعوري بالمسؤولية أجبرني على القبول بالمكبّ رغم أن منطقتي كانت المتضررة منه. لم يكن هناك بدّ من القرار حتى وإن كان عندي طموح نيابي. والواقع أن أي طموح من هذا النوع لم يراودني يوماً.

إخلاءات سبيل الموقوفين

أُوقفت مرّة صبية أسترالية في مطار بيروت قبيْل سفرها، بسبب حيازتها كمية قليلة من حشيشة الكيف لاستعمالها الشخصي، وأودعت السجن في وزارة الدفاع في اليرزة. بعد مرور عدة أسابيع راجعني في شأنها السفير الأسترالي طالباً المساعدة.

حاولت مراراً مع وزارة العدل لإطلاق سراحها، بسبب ضعف الجرم وعدم وجود محاكم فعالة، ولم أوفق.

وعندما زاد إلحاحي، عوتبت وقيل لي إن طلبي يعتبر تدخّلاً فاضحاً بشؤون القضاء. وأما الظروف الاستثنائية التي كنا نمر فيها فلم تعتبر عذراً كافياً للرأفة بهذه المرأة والسماح لها بالرجوع إلى بلادها.

كنت أعلم أن إخلاءات السبيل لمتّهمين بجرائم أكبر تحصل مرات عديدة ويومياً، بأمر من المدعي العام.

وعلى الأثر طلبت من آمري السجون تزويدي شهرياً بلائحة الموقوفين مع تاريخ التوقيف والتهمة وتاريخ إخلاء السبيل، واسم المدعي العام الذي أعطى الأمر بذلك.

وجاءت لوائح كانون الثاني وشباط 1979 وفيها عشرات الأسماء من كل سجن وقد أخلي سبيل متهمين بالنشل ومتفجرات وسرقة وتزوير، الخ....

فأرسلت هذه اللوائح إلى وزارة العدل للعلم والخبر و« التمريك»...

وأجابت وزارة العدل بكتاب مضحك وعجيب وقّعه الوزير وتجاهل فيه وضع البلد آنذاك واللوائح التي أرسلت بأسماء المجرمين الذين أخلى القضاء سبيلهم بعد يومين من توقيفهم، وجاء فيه تذكير عن فصل السلطات «وإن وزارة العدل، صوناً للعدل والقضاء، وحرصاً على جلاء الحقيقة» (أيّ عدل وأيّة حقيقة)! المهم أنه أطلق سراح الموقوفة الأسترالية لاحقاً بدون أي تدخّل جديد مني.

وثمة طرفة ثانية عن إخلاءات السبيل وهي: كان هناك حارسان من قوى الأمن الداخلي أمام المبنى الذي كنت أقيم فيه في محلّة الصنائع (بناية نجار)، وذات ليل حوالى الساعة الثانية فجراً استفقت على صوت عيارات نارية، وخرجت إلى الشرفة للاستطلاع، فتبين لي أن أحد اللصوص كان يحاول سرقة سيارة الرانج روفر التابعة لقوى الأمن الداخلي، وكانت موضوعة بتصرفي لمرافقتي في تنقلاتي، وكانت متوقفة أمام المنزل. والظاهر أن الحارسين كانا نائمين في ذلك الوقت جلوساً، ولما انتبه أحدهم نهر اللص الذي هرب، فأطلق النار عليه وأصابه في يده. وسألني الحارس بفخر المنتصر: ماذا تريد أن نفعل به؟ فأجبت: خذه إلى المستشفى حالاً وكانت إصابته بسيطة وقد أعطي العلاج اللازم وتم توقيفه في مخفر حبيش.

وبعد عدة أيام استفسرت عنه فقيل لي إنه فلسطيني وقد أطلق سراحه بعد يومين من التوقيف بأمر من المدّعي العام المناوب...

الواقع أن وزارة العدل كانت مقصرة في صون العدل والقضاء بسبب الظروف السائدة، ولكنها أصرت دائماً على عدم الاعتراف بهذا الواقع!

«أبو شوقي»

«أبو شوقي» اسم كان يرتبط بعمليات سرقة السيارات المتفشية آنذاك ومكان إقامته معروف في بلدة بريتال في البقاع. أذكر أن صحيفة **السفير** نشرت مقابلة معه أكد فيها أنه لا يعتبر نفسه سارق سيارات، إنما هو يقوم بتسهيل إعادة السيارات المسروقة إلى أصحابها، بمعنى أنه بطل اجتماعي مثل روبن هود!

أمام هذا الواقع قررت، بعد إجراء الاستشارات اللازمة، مداهمة بريتال لاسترداد السيارات المسروقة، ووافقت «قوات الردع العربية» أن تساند قوى الأمن الداخلي في العملية التي تمّ تحضيرها بسرّية تامة. أبلغنا الصحافيين عن مفاجأة سارة وطلبنا حضورهم ليشهدوا العملية دون أن يعرفوا شيئاً عنها. بدأت عملية المداهمة عند الرابعة فجراً وتمّت مصادرة حوالى عشرين سيارة تمّ نقلها إلى شتورا، ولم يكن أبو شوقي موجوداً، أو هذا ما قيل لي.

اعتبرت أننا قمنا بعمل عظيم وتمّ تصوير العملية وتعميم الخبر على وسائل الإعلام. لكن المفاجأة كانت أن شبكة سرقة السيارات كانت على علم بالعملية وتوقيتها، فقامت بإخفاء كل السيارات المسروقة من البلدة وتبيّن لنا لاحقاً أنّ السيارات التي تمت مصادرتها تعود ملكيتها لأهالي

البلدة الذين حضروا في اليوم التالي إلى شتورا وتسلّموا سياراتهم بعد التثبت من ملكيتهم لها. هذه الواقعة تعطي صورة عن الوضع آنذاك، وتُفسّر كيف أنه لم يكن بالإمكان الضرب بيد من حديد حتى عندما يتسنى ذلك، الواقع أن ولاء أفراد القوى الأمنية لم يكن دائماً للدولة ولرؤسائهم. وعندما كنا ننجح في توقيف مطلوبين في عمليات مماثلة أو جرائم أخرى، كان يطلق سراحهم لاحقاً وبأسرع وقت!

نوادي القمار

كنت دائماً أحاول استعمال صلاحياتي قدر المستطاع، وأذكر أنه تم فتح عدّة نوادٍ للقمار في جونيه والمعاملتين، وكان الأهالي يأتون إليّ شاكين، فاستشرت القيادات الأمنية، فقيل لي إنه بالإمكان مداهمة هذه الأماكن وإقفالها لأنها ضد القانون، وطلب مني إصدار الأمر خطياً للمباشرة بالمداهمة، فأصدرته.

وفي اليوم التالي زارني أحد الأصدقاء في منزلي وقال إن أصحاب هذه النوادي من أصدقائي ولن تقدر عليهم لأنهم محميّون من قبل أصحاب النفوذ في المنطقة، لذلك أقترح الآتي حفاظاً على كرامتك: تنفذ قوى الأمن عملية المداهمة في وقت محدّد ومعروف من قبل أصحاب النوادي الذين يكونون قد أخفوا كل مظاهر القمار، وعندما لا تجد قوى الأمن شيئاً مخالفاً للقانون يعاد فتح النوادي في اليوم التالي، وللحقيقة هذا ما حصل وانتهى كل شيء!

وهنا أسأل: أين ولاء القوى الأمنية؟ فقد أُبلغ أصحاب هذه النوادي بموعد المداهمة وبالقرار، وطبعاً دُفعت رشاوى، أجزم بذلك. وكنت أتفهم هذا الواقع على مضض لأنّه عندما كان عنصر أمني يستشهد أثناء قيامه بمهمة كان التعويض لعائلته لا يتجاوز الخمسة آلاف ليرة لبنانية (أقل من

ألفي دولار آنذاك)، فكيف يمكن لهذا العنصر أن يُدافع عن حقوق الدولة وينفذ القانون دون أيّة حوافز؟ وللتذكير فإن هذا التعويض كان يوازي راتب الوزير لمدة شهر ونصف!

سؤال النائب منير أبو فاضل

قدّم النائب المرحوم منير أبو فاضل سؤالاً للحكومة يتعلق بالحواجز التي كانت تقيمها قوات الردع العربية على الطرقات في بيروت الكبرى، ويتساءل لماذا لا تقوم قوى الأمن الداخلي اللبنانية بهذه المسؤولية. تحول السؤال إلى مكتبي عن طريق رئاسة مجلس الوزراء، وكان في محله بسبب الشكاوى من ممارسات بعض الجنود السوريين غير المدربين على التعامل مع الناس. استشرت القادة الأمنيين فوافقوا من حيث المبدأ ولكنهم في الوقت نفسه استبعدوا إمكانية تسلم قوى الأمن الحواجز وهذا ما يعارضه السوريون!

لم يكن لديّ جواب منطقي على سؤال النائب أبو فاضل، ولم يكن بإمكاني التوقيع على جواب لا يتضمن الحقيقة التي تشكل مادة للاستفزاز من قبل أحزاب «الجبهة اللبنانية» وصحافتها. كان الرئيس الحص يسألني تكراراً عن الجواب الضروري لكي لا يتحول السؤال إلى استجواب للحكومة في المجلس النيابي. وهذا ما كان غير مستحسن في تلك الظروف. بقي الملف على مكتبي نحو أسبوعين دون أن أجد حلاً له.

تذكرت قصة المدخّن الذي قال إنه قرأ كفاية عن مضارّ التدخين، لذا قرر وقف القراءة. فمزّقت الملف، ولم يعد أمامي ملفّ يقلقني! ضحك

الرئيس الحص كثيراً عندما أخبرته عن الطريقة التي قررت أن أعالج بها سؤال النائب أبو فاضل الذي منعته الواقعية التي كان يتميز بها من تحويل سؤاله إلى استجواب، وهكذا انتهت القصة دون أي إحراج لأحد وتنفست أنا الصعداء.

الدكتور شارل مالك

طيلة وجودي في وزارة الداخلية حافظت على إيماني بضرورة وإمكانية إعادة توحيد لبنان كما وعدت الحكومة في بيانها الوزاري. ولم أوافق أو أسهّل ضمن طاقتي وصلاحياتي أي عمل لا يخدم هذا الهدف، مع العلم أن الحكم عامة، ويا للأسف، لم يكن مؤمناً دائماً بهذا الهدف، أو مسهلاً للسعي إليه.

سنة 1977 تقدم الدكتور شارل مالك من وزارة الداخلية بطلب رخصة لـ«جمعية التراث اللبناني» أهدافها لا يُعلى عليها، ولكن كل الأعضاء المؤسسين كانوا مسيحيين. لذا تمنيت عليه أن يضاف إلى الأعضاء المؤسسين أشخاص مسلمون أو دروز ولا بد أن يكون بينهم من يهتم بالتراث اللبناني. فلم يلاق اقتراحي قبولاً منه. حاول الدكتور مالك الضغط عليّ، فشرحت له موقفي، ومع الأسف لم يقتنع ولم تر الجمعية النور آنذاك.

الفصل السابع

تعيين البلديات

قانون البلديات

شطب المذهب عن الهوية

من أخطائي

تعيين البلديات بمراسيم اشتراعية

كانت الحكومة تملك سلطات اشتراعية بتأليف مجالس بلديات، وكانت مئات منها غير موجودة في المناطق اللبنانية ويكلف بالقيام بصلاحياتها المحافظ أو القائم مقام. استدعيت المحافظين وأبلغتهم بأننا نريد إنشاء بلديات، بناء على مراسيم، وطلبت منهم أن يأتوا بأشخاص من أصحاب الكفاءة وأن يكون من بين هؤلاء بعض السيّدات، وأذكر أن الرئيس صائب سلام دعاني إلى العشاء وقال لي: إن تأليف بلدية بيروت أصعب من تأليف الحكومة، ونصحني بعدم الخوض فيها فاقتنعت.

في البداية أنشأنا بلديات في الشويفات وصيدا وطرابلس. في ما خص بلدية الشويفات، طلب الرئيس سركيس مني عدم تعيين بلدية بدون موافقة الأمير مجيد أرسلان، وهذا ما حصل، وكان من بين أعضائها سيّدتان. وفي صيدا حصل الأمر نفسه حيث تواصلنا مع الزعماء المحليين وقمنا بتعيين بلدية من أحسن البلديات برئاسة الأستاذ أحمد كلش، وضمت أيضاً سيّدتين. أما طرابلس فرفض بعض السياسيين فيها تعيين سيدات في المجلس البلدي، وأمام إصراري على ذلك توسّط الرئيس رشيد كرامي لدى الرئيس فرنجية الذي نصحني بأن لا أضم سيّدات إلى بلدية طرابلس تجنّباً لمشاكل نحن في غنى عنها، فقبلت على مضض. وجاءت البلدية برئاسة الأستاذ عشير الدايه

وبمباركة الرئيس كرامي.

أبلغني المحافظون أن النواب والقوى الفاعلة في كل المناطق اللبنانية على السواء عارضوا مشروع تعيين بلديات بمراسيم اشتراعية بشدّة لخوفهم من فقدان بعض سلطتهم، ومن قيام جيل جديد من المواطنين يزاحمهم على الزعامة، وهذا في الواقع كان أحد أهدافي، ولم أستطع تحقيقه ولم ألق تشجيعاً من المراجع العليا. ووجدت نفسي أقدم هدية، على مضض وبكل أسف، إلى القوى الفاعلة على الأرض.

قانون جديد للبلديات

عندما تسلمت المسؤولية في وزارة الداخلية وجدت قانون بلديات يكبّل المجلس البلدي المنتخب ويحد من تحرّكه وطموحه، فيقتصر دوره على ما هي عليه أية دائرة رسمية من دوائر الدولة: تخضع قراراته للسلطة المركزية ودوائرها كسلطة وصاية ولا قرار نافذاً له أياً يكن حجمه.

وكانت يومها مطالبات من البلديات تدعو إلى تطوير العمل البلدي وتحقيق اللامركزية الإدارية في المجالات كافة. شعرت أن العمل البلدي مكبّل بالنصوص، ولا يمكن تطويره في ظل قانون 1963، فنويت تحديث وتطوير نصوص هذا القانون، وشكلت لهذه الغاية لجنة من أهل الاختصاص وموظفي الدولة المرتبطين مباشرة بالعمل البلدي ممّن أكسبتهم وظيفتهم والأيام الخبرات الكثيرة في هذا المجال.

عملت هذه اللجنة بجدية فكان ثمرة عملها مشروعاً جديداً لقانون البلديات سنة 1977 في ظل حكومة تتمتع بصلاحيات استثنائية، فكان المرسوم الاشتراعي رقم 118 الذي صدر في اليوم الأخير من المهلة التي منحت حكومتنا تلك السلطات. وكان ذلك القانون خطوة متقدمة على طريق تحقيق اللامركزية الإدارية وتطوير عمل البلديات.

واليوم، بعد 35 سنة على صدور القانون، أفخر أنه لا يزال نافذاً وساري

المفعول، ويشهد له جميع المعنيين بأنه كان ولا يزال عملاً نوعياً متقدماً في إطار تحقيق اللامركزية الإدارية لأنه:

- أعطى البلديات دوراً محورياً في الإدارة المحلية والإنماء.
- عزز الشخصية المعنوية واستقلالية القرار.
- أتاح للشعب، لأول مرة، انتخاب رئيس ونائب رئيس البلدية مباشرة.
- أمّن الحد الأدنى من الإمكانات المالية الذاتية.
- أعطى السلطات البلدية التقريرية والتنفيذية صلاحيات واسعة في التقرير، وجعل هذه القرارات نافذة بذاتها واستثنى منها حالات معينة أخضعها لموافقة سلطة الرقابة.
- أتاح للمحافظ الحلول محل المجلس البلدي في حالة واحدة: إذا تمنع عن القيام بعمل توجيه القوانين والأنظمة.
- ربط حل المجلس البلدي بمرسوم معلل عند ارتكاب المجلس مخالفات هامة ومتكررة.
- منح البلدية حصانة خاصة لكونها سلطة منتخبة، فأبعد عنها رقابة التفتيش المركزي الخاص بالموظفين، وربط الملاحقات التأديبية بهيئة قضائية تشكل بمرسوم وبرئاسة قاض.
- أنشأ للمرة الأولى جهازاً لامركزياً جديداً هو الاتحادات البلدية كهيئة معنوية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وعزز أجهزتها الهندسية والإدارية والشرطة لمساعدة البلديات الأعضاء، وركز ماليتها على موارد من الموازنة العامة تخصص لها سنوياً.

تلك كانت المبادئ العامة والخصائص التي رعاها قانون 1977 تأكيداً على تطوره بشكل يتيح إدراجه ضمن إطار اللامركزية الإدارية.

ويسعدني أن هذا القانون لا يزال نافذاً وساري المفعول حتى اليوم، لأنه وضع الأسس السليمة للامركزية الإدارية التي هدف اليها الطائف لاحقاً سنة 1989. وشهد كبار المسؤولين من وزراء ومحافظين ورؤساء بلديات على ما حققه هذا القانون من إيجابيات في العمل الإنمائي المتوازن في القرى والبلدات والمدن، وباتت معه البلديات محركاً أول لكل عمل إنمائي.

إن هذا القانون يتطلب اليوم تعديلاً لا في أسسه بل تحديثاً لنصوص فيه تتوافق مع التدنّي الحاصل للعملة اللبنانية والتطور العالمي في العلم الحديث للإدارة، من أجل منح المزيد من الاستقلالية والإمكانات للسلطات المحلية.

إن الفضل الأكبر في تحضير هذا القانون ثم إصداره يعود إلى الأستاذ نهاد نوفل رئيس بلدية ذوق مكايل آنذاك، ورئيس اتحاد بلديات كسروان الفتوح، وقد عاونه فيه الدكتور نجيب أبو حيدر رئيس بلدية حمانا، والأستاذ سامي شعيب رئيس مصلحة الشؤون البلدية والقروية في وزراة الداخلية.

وللتاريخ أؤكد ان هذا المرسوم الاشتراعي هو الوحيد الذي حقق بعض اللامركزية، رغم كثرة الحديث والكتابة عنها.

شطب المذهب عن الهوية

كانت جرائم الخطف والقتل على الهوية سائدة في معظم المناطق اللبنانية وعلى أيدي كل التنظيمات المسلحة، ما عدا الحزب القومي السوري الاجتماعي والحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي المعروفين برفضهم المطلق للطائفية.

تأسست سنة 1978 الجبهة الموحدة لرأس بيروت، بمبادرة من أهل المنطقة وبقيادة الدكتور نجيب أبو حيدر والدكتور منير شماعة، وقررت أن تعمم فكرة شطب المذهب عن الهوية. وخصص لهذه الغاية مركز يقع عند تقاطع شارعي الحمراء والسادات. وقد أقبل عليه مئات المواطنين.

ولأن هذه العملية، ورغم هدفها النبيل، تعتبر في القانون تلاعباً بمستند رسمي طرحت موضوع شطب المذهب عن الهوية على مجلس الوزراء أكثر من مرة ومن خارج جدول الأعمال، وكنت ألاقي آذاناً صاغية، ولكن لم يكن بالوارد اتخاذ قرار رسمي بهذا الموضوع بسبب الحساسية التي يشكلها للبعض، ولا سيما للرئيس سركيس والوزير بطرس اللذين كانا يعارضان بقوة طرح موضوع إلغاء الطائفية على بساط البحث. وفي رأيي لم تكن لمعارضتهما أسباب مقنعة، فقررت متابعة السعي لإيجاد مخرج قانوني يعطيني الحق لأخذ القرار بشطب المذهب عن الهوية دون العودة إلى مجلس الوزراء، وقد تمكن

مستشاري القانوني، الدكتور كمال عرب، من إيجاد المخرج المناسب إذ وضع مطالعة جاء فيها: إن النصوص السائدة القانونية والتنظيمية لا تفرض لحظ المذهب على بطاقة الهوية. فأرسلت على الفور الرسالة التالية إلى مدير عام الأحوال الشخصية وكان ذلك في شباط 1979:

الموضوع: طلب عدم تخصيص حقل للحظ المذهب على بطاقات الهوية الجديدة.

لما كانت النصوص السائدة القانونية منها والتنظيمية لا تفرض لحظ المذهب على بطاقة الهوية، فضلاً عن عدم جدواه، وعطفاً على المناقشات التي أجريناها حول هذا الموضوع، ورغبة في عدم تكريس لحظ المذهب عرفاً في بطاقة الهوية، وإسهاماً منا في تخفيف ما تلحقه غالباً من أذى بأبناء هذا الوطن، وسنداً لموافقة جانب مجلس الوزراء المبدئية، أرغب إليكم عدم تخصيص حقل للحظ المذهب على بطاقات الهوية الجديدة التي لم يعد هناك أي مبرر لتأخير البت بها.

يبلغ إلى	وزير الداخلية
المحفوظات	الدكتور صلاح سلمان

وقد لاقى قراري هذا اهتماماً كبيراً من قبل وسائل الإعلام ، خصوصاً الأجنبية منها.

وعندما فرضت الظروف الأمنية والسياسية تأخير البتّ بشكل وحجم الهوية ، اكتفت مديرية الأحوال الشخصية بالتوقف عن ذكر المذهب على

إخراجات القيد التي كانت تعطى عند الطلب بدلاً من بطاقة الهوية غير المتوافرة.

ولكن قراري ألغي مع الأسف بعد تأليف الحكومة الجديدة، وعاد المذهب يذكر في إخراجات القيد. وقد سعيت للحصول على نسخة من القرار الجديد للاطلاع على المبررات التي استند إليها ولكنني لم أوفق، وقد يكون القرار أصدر شفهياً فقط.

من أخطائي

قبلت، شأني شأن سائر الوزراء، تدخّلات الرئيس سركيس دون أن أحتج أو أعترض كفاية، ودون أن أصرّ على صلاحياتي كوزير وفق القانون. أما الرئيس الحص فلم يكن يتدخل معي أبداً.

كنت ميّالاً إلى عدم إشراك الإعلام بمشاكلنا اليومية التي لا حول ولا قوة لنا فيها، وإلى الدفاع عن الحكومة حتى عن عدم اقتناع، حفاظاً على ما يعرف بالتضامن الحكومي. كان عليّ أن أكون أكثر صراحة لكي يعرف الجميع العقبات التي كانت تعترضني بشكل شبه يومي.

الفصل الثامن

عَجائب وغرائب

عَجائب وغرائب

العجائب والغرائب التي أرويها في هذا الكتاب هي غيض من فيض تلك التي تحصل وتتكرر في لبنان. بإمكان أي مواطن أو مراقب أو أي مسؤول أن يروي قصصاً شخصية ومتعددة ومماثلة. أما الهدف من روايتها في فصل خاص، فهو إقناع من لم يقتنع بعد أن بناء الدولة القادرة والقانونية لا يمكن أن يحصل على أيدي أمراء السياسة الحاليين، فهم، في غالبيتهم، الفاسدون والمفسدون في «المزرعة» والدويلة التي بنوها بدلاً من الدولة، وهم لذلك يتحملون مسؤولية ما آلت اليه الأوضاع في لبنان. أن ننتظر منهم بناء لبنان جديد حلم لا يمكن أن يتحقق، أما مسؤوليتنا كمواطنين عن واقعنا فهي أننا نعيد انتخابهم رغم معرفتنا بتقصيرهم وعدم جديتهم وأنانيتهم وأننا نسهل لهم البقاء في مراكز السلطة والقوة. لذا يجب قيام ثورة تغيير ضدهم أولاً ومهما كلف الأمر.

* اتخذ قرار بالكشف على السيارات للتأكد من سلامتها قبل التجديد السنوي للوحة (الميكانيك). وهو قرار مهم خصوصاً أن في لبنان عدداً كبيراً من السيارات القديمة. وعلى أثر هذا القرار بنى أحد المتنفذين مرآباً خاصاً لإجراء هذا الكشف بعد أن حصل على احتكار هذه المسؤولية الجديدة وقد جنى أرباحاً طائلة. ويمارس الفساد بشكل مفضوح في هذا المرآب، إذ يمكن

لأي شخص بعد دفع رشوة معينة الحصول على تقرير عن السيارات حتى دون أيّة معاينة. لم تحصل أيّة مناقصة ولا أيّة منافسة قبل إعطاء هذا المرآب تحديداً احتكار العمل على كشف السيارات!

* السيارات التي كانت تستعملها المنظمات الفلسطينية في لبنان لم تكن مسجلة في مصلحة تسجيل السيارات والآليات في وزارة الداخلية ،وهذا تصرف غير معقول. وقيل خطأ إن اتفاق القاهرة سمح بمثل هذه المخالفات.

* هناك عدد كبير من أفراد قوى الأمن الداخلي من المفصولين لمرافقة وحماية بعض الشخصيات. ولكنهم بالواقع يقومون كذلك بخدمات منزلية غير منتظرة من أفراد قوى الأمن الداخلي. أحدهم مثلاً كان مكلّفاً برعاية قطيع ماعز عائد للشخصية المكلف حمايتها!

* ذكر الرئيس سليم الحص في أحد كتبه أن 10 بالمئة من عائدات شركة شكا للترابة تذهب إلى أحد الزعماء المحليين.

* طائرات أجنبية (إيرانية وربما غيرها) تحط في مطار بيروت وتنقل أشخاصاً وبضائع تدخل إلى لبنان بصورة غير شرعية.

* إجازات العمل للممرضات وغيرهن تخضع لرسوم ورشاوى تذهب بكل وقاحة و«شفافية» إلى جيوب بعض الموظفين، وأحياناً إلى جيوب بعض الوزراء.

* في منطقة الروشة في بيروت بناية عُرفت ببناية يلدزلار، وهو اسم مطعم كان معروفاً فيها. خلال الحرب قام مالكو البناية ببناء طابقين إضافيين فوقها خلافاً للقانون. طُلِب مني الموافقة على هذه المخالفة وإجراء مصالحة فلم أقبل. تدخّل معي رئيس سابق للحكومة وطلب مني إلغاء قرار كان قد اتخذه محافظ بيروت بإزالة المخالفة، فأجبت الرئيس السابق أن المحافظ قام بواجبه

وفقاً لصلاحياته وأنا لا أتدخّل عادة في قرارات كهذه، فلم يقتنع وذكرني أنه بإمكاني إلغاء القرار لأنّ المحافظ مرؤوسي. وبعد محاولات متكررة منه بحجة أن المحافظ تابع لوزير الداخلية إدارياً قلت لصاحب الوساطة: إن الدوائر التي تعطي إجازات السوق تابعة لوزارة الداخلية فهل يحق لي أن أعطي إجازات سوق للناس من عندي شخصياً فاكتفى بابتسامة وانتهى الأمر عند هذا الحد.

* هذه القصة كانت فضيحة بكل معنى الكلمة، ولن أذكر الأسماء، اذ لا جدوى من ذلك، وقد حصلت مع أحد النواب، وكان يمكن لأي نائب لبناني آخر أن يطلب مني الطلب نفسه ويصر عليه.

فقد كان هناك مشروع للصرف الصحي (مجارير) في إحدى بلدات قضاء المتن في جبل لبنان، وحصلت مناقصة لتلزيم هذا المشروع فرست على شخص يمثل إحدى الشركات، ولم أكن على علم بكل هذه القضية. زارني أحد زعماء المنطقة وقال لي: يا معالي الوزير هذه المناقصة رست على هذا الشخص، وقساطل المجارير التي سيستعملها مسروقة من شركة «الأترنيت»، فأبلغته بأنني سأحقق بالموضوع. وبعد أن تحققت من الأمر تبين أن المعلومات صحيحة، فأصدرت قراراً بإلغاء المناقصة.

إتصل بي زعيم آخر من هذه المنطقة، وبعد المجاملات والكلام اللطيف قال لي: «لقد أخبروني قصة لا أريد تصديقها وهي أنك أوقفت مشروع مجارير في البلدة المذكورة» وسأل: «لماذا أوقفت المشروع»، فأخبرته بأن هناك سرقة، فأضاف: «إن مسؤوليتك الأولى هي التوفير على الدولة، وهذا المشروع فيه توفير»، فأجبته: «هناك مسؤولية معنوية، وأنا تأكدت من أن القساطل مسروقة ولا يمكن أن أوافق على المشروع». وبعد أخذ ورد بينه

وبيني أصررت على موقفي، فقال لي: «يبدو أنك لا تعرف مع من تتكلم»، فأجبته: «يبدو أنك لا تعرف من أنا»، وأقفلت سماعة الهاتف وأنهيت المكالمة.

لن أذكر اسم هذا الشخص، لأن زعماء آخرين، من النواب ومن مناطق مختلفة، كان لديهم التصرّف نفسه وكانوا يعملون على حماية اللصوص.

أشير أخيراً أن كلفة المشروع كانت زهيدة ولا تستأهل هذا التدخل، ولكن ذلك يعطينا نموذجاً عن أخلاقيات بعض الزعماء إن لم يكن معظمهم.

* دعاني أحد زعماء الشمال مع زوجتي إلى الغداء في أحد جرود منطقته. اضطررنا أن نمشي45 دقيقة على الأقدام للوصول إلى مكان الدعوة وقد امتطت السيّدات المدعوات البغال والحمير لوعورة الطريق. هناك استقبل الزعيم ومدعووه برصاص الابتهاج من ناخبيه وأنصاره، وكان الغداء سخياً ولذيذاً، وكم كانت المفاجأة عندما علمنا أن صاحب الدعوة الحقيقي هو «فراري» وهي التسمية المتعارف عليها للهاربين من العدالة، وهو محكوم بالإعدام بسبب جريمة قتل. وكان بين المدعوين «فراري» آخر من منطقة الهرمل، وهو صديق للأول.

صارحت صاحب الدعوة بانزعاجي من الجلوس إلى طاولة واحدة مع فارّين من وجه العدالة، فضحك وقال لي «ولا يهمك...فجريمة القتل المحكوم بسببها الأول لم تكن شائنة بل تعتبر جريمة شرف». وعلمت لاحقاً أن الجريمة حصلت عندما حضر القتيل ذات يوم وطلب مقابلة رئيس القاتل وهو صاحب شركة كبيرة ورفض أن ينصرف كما طُلِب منه، لأن الرئيس لا يريد مقابلته. ولما أصرّ وألّح، أطلق القاتل النار عليه من مسدسه وأرداه قتيلاً، ثم هرب وحُكم بالإعدام غيابياً. وليس سراً أنه كان يقيم في منزل متواضع في جرود بشري وكان من الممكن أن يلقي رجال الأمن القبض عليه

إذا قصدوا ذلك، ولكنهم لم يفعلوا...

كيف يمكن أن يشارك زعماء كهؤلاء في بناء دولة القانون التي نصبو إليها ونحلم بها؟

* كنت مستأجراً شاليه في منطقة الأرز في مجمع للصديق المرحوم الشيخ رفول فخري، وكنت وعائلتي نستعمله صيفاً وشتاءً. ولكن فرضت علينا الظروف الأمنية أن ننقطع عنه مدّة سنة. وبعد أن هدأت الأمور قررنا أن نزوره في أحد أيام الأحد الصيفية وكان برفقتنا الشيخ أسعد جرمانوس، المدّعي العام العسكري آنذاك. فوجئت أن حارس المجمّع قد زرع الحديقة التابعة للشاليه بنبات أخضر جميل لم أتعرّف نوعه، فهمس الشيخ أسعد في أذني أنه سيعدّ تقريراً يؤكد فيه أن وزير الداخلية يستثمر أرضه في الأرز بزراعة حشيشة الكيف. فنهرت الحارس الذي أجابني بكل بساطة: «ولو يا معالي الوزير الأرض صغيرة وما بتحرز ليش عم تعمل منها قضية؟»!

* خلال عهد الرئيس سركيس، كان أحد وزراء المالية يملك أو يحمي مرفأ خاصاً شمال بيروت يستعمل للتهريب، وكان أحد وزراء العدل رئيساً لحركة مسلحة وميليشيا تخطف مواطنين وتحتل شققاً سكنية وتفرض خوات!

* سألت الرئيس الياس الهراوي بعيد انتخابه كيف لا يطبق اتفاق الطائف الذي كان من الموقّعين عليه، وأدّى إلى نهاية الحرب في لبنان، وذلك عندما يترأس كل جلسات مجلس الوزراء، خلافاً لما نص عليه الاتفاق، فضحك وقال إنه تفاهم على هذا الموضوع مع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي شجعه على التصرف كما يريد بغضّ النظر عن الاتفاقات!

* في أول حكومة في عهد الرئيس الهراوي عُيّن أحد قادة الميليشيات وزيراً ولكنه رفض الاشتراك، فحوكم بجريمة قتل وصدر عليه حكم

بالسجن. ولّما تغيّر المناخ السياسي أصدر المجلس النيابي قانوناً خاصاً للعفو عنه، وهو اليوم أحد أمراء السياسة في لبنان.

* أحد زعماء الدروز لم يكن راضياً عن وضع مشيخة العقل، فدعا إلى اجتماع في منزله وجرى خلاله انتخاب، أو تعيين، شيخ عقل ثانٍ محسوب عليه سياسياً، صحيح أن انتخابه أو تعيينه لم يكن شرعياً ولا قانونياً، لكنه موجود على الساحة ويقوم بنشاطات تغطيها وسائل الإعلام!

* قامت حركة «أمل» التي يرأسها رئيس مجلس النواب نبيه بري بالتهجم على المفتي الجعفري في صور، وطردته من منزله بحجة عدم الرضى عن مواقفه، وتم لاحقاً تعيين بديل مكانه يحظى برضى هذه الحركة و«حزب الله».

* فرض على الرئيس سليم الحص وزير كان متّهماً بالمشاركة في محاولة اغتيال فاشلة تعرض لها، وقتل فيها أحد مرافقيه، قبل الحص بالوزير المذكور على مضض لأسباب افترض أنها وطنية. ولم يلاحَق الوزير قضائياً ولم يحقّق معه رغم مطالبة الرئيس سليم الحص خطياً ورسمياً بذلك.

* يعطى كل نائب لوحة زرقاء خاصة لسيارته، ومعظم النواب يضعون نسخاً منها على عدد من سيارات العائلة. هذه مخالفة فاضحة للقانون من قبل المشترعين الذين يسنّون القوانين ويراقبون عمل الحكومة!

* تحت عنوان الأسباب الأمنية، قرر رئيس مجلس النواب إقفال المختبر المركزي التابع لوزارة الصحة العامة بقرار شخصي، وضمّه إلى مقرّه الملاصق، تعطلت كل الأعمال والفحوصات والخدمات التي كان يقدمها المختبر دون أن يتحرك أحد احتجاجاً. من أعطى رئيس المجلس هذا الحق الذي لا يخدم المصلحة العامة التي اؤتمن عليها؟

* النواب ليسوا متفرغين، ومع ذلك يتقاضون راتباً شهرياً فضفاضاً

واستصدروا على مرّ العهود قانوناً يعطيهم راتباً تقاعدياً بعد انتهاء ولايتهم حتى قبل أن يبلغوا سنّ التقاعد، وبغضّ النظر عن أوضاعهم المالية، وهذا مثل فاضح على الدولة المزرعة التي بناها أمراء السياسة عندنا.

* على مر السنين، كان هناك عشرات بل مئات من الموظفين ولا سيما في وزراة الإعلام وفي دوائر مجلس النواب، يتقاضون رواتب على دون الحضور إلا مرة في الشهر لقبضها.

* دعاني مرة أحد أمراء السياسة في لبنان إلى الغداء في مطعم في فندق الكورال بيتش. ولما انتهينا، نهضنا وانصرف كل منّا إلى سيارته، ولم ألاحظ أن صاحب الدعوة سدّد الحساب. عندما وصلت إلى البيت اتصلت بالمرحوم الصديق جورج مسعود صاحب المطعم وأخبرته بأنني كنت ضيفاً ولذا لم أكن مسؤولاً عن عدم تسديد الحساب المتوجب، فضحك وقال: هذا «الأمير» لا يدفع أبداً ويأكل عندنا بشكل متواصل لأن أصنافنا تعجبه، وهو لا يدفع حتى إكرامية إلى من يهتمون بخدمته!

* كنت مسافراً مع زوجتي إلى باريس على متن إحدى طائرات شركة طيران الشرق الأوسط، وكانت لدينا تذاكر درجة أولى. ولما دخلنا إلى الطائرة وجدنا أن رئيساً سابقاً للحكومة ونائباً في البرلمان يجلسان في المقعدين المخصصين لي ولزوجتي، ورفضا الانتقال إلى الدرجة السياحية حيث كان لهما مقعدان، وبعد اتصالات و«مفاوضات» بين طاقم الطائرة وإدارة الشركة انتهت «الأزمة» بإعطائي وزوجتي مقعدين آخرين. وخلال الرحلة تقدم مني رئيس الحكومة السابق وقال إن أقلّ شيء تفعله الشركة هو أن تقدم له مقعداً في الدرجة الأولى، وأسف لأن المقعد الذي اختار كان مخصصاً لي!

* كان أحد أمراء السياسة المدللين في زيارة إلى زوريخ في سويسرا، ولسوء

حظه وحظ الركاب العائدين إلى بيروت أن شركة طيران الشرق الأوسط اضطرت إلى إلغاء الرحلة ذلك اليوم، والرحلة الثانية كانت من جنيف في اليوم التالي. فانتقل الركاب بوسائلهم الخاصة إلى جنيف في اليوم التالي، إلا «الأمير» المدلل الذي أصرّ أن تأتي الطائرة إلى زوريخ لنقله إلى بيروت، ومع الأسف هذا ما حصل. لم يستقبل الركاب «الأمير» بابتسامة عندما صعد إلى الطائرة بل احتجوا بشدة ولكنه تجاهل الاحتجاج وكأن شيئاً لم يكن!

إنّ نظرة بسيطة إلى الأوضاع في لبنان، من أقصاه إلى أقصاه، وإلى تصرفات الزعماء والمتنفذين وحتى بعض المواطنين على مرّ السنين، تعطي صورة واضحة عن مكمن الداء وأسبابه التي تراكمت دون علاج أو اهتمام، إلى أن وصلنا إلى ما نعاني منه حالياً من انعدام وجود الدولة القوية التي يفترض أن تحمي كل المواطنين، فلا يلجأون إلى زعمائهم الطائفيين للحصول على حقوقهم وعلى مكاسب غير مشروعة.

والواقع أنه لم يُبذل أي مجهود جدّي منذ الاستقلال لبناء وطن ينتمي إليه فعلاً كل مواطنيه. الطائفية علّة العلل، وقد استعملت لتغطية الفساد والأنانية السياسية وعدم الكفاءة في الإدراة بوقاحة فاضحة دون أن تثير ردود فعل قوية كما هو منتظر في لبنان وصحافته الحرة. فلا يجوز حتى التحقيق مع موظف إذا كان ينتمي إلى عائلة رئيس طائفة أو إلى حزب طائفي متسلط!

هذه أمثلة قليلة من الواقع المر الذي نعيش في ظله. إن التخلص من هذا الواقع يتطلب ثورة، والثورة الوحيدة التي يمكن أن تنجح عندنا هي ثورة طالبات وطلاب الجامعات. أما الثورة الشعبية كالتي حصلت في تونس ومصر فإمكانية نجاحها في لبنان ضعيفة جداً بسبب هيمنة الأحزاب الطائفية.

الفصل التاسع

التفكير بالاستقالة

التفكير بالاستقالة

راودتني فكرة الاستقالة مرات عديدة لأسباب كثيرة، منها الشعور بالفشل، وعدم تمكني حتى من السعي إلى إنجازات كثيرة ذات قيمة، وبسبب تجاهلي كوزير للداخلية وتعطيل مسؤولية مجلس الوزراء في الحكم.

ذكر الوزير بطرس في مذكراته أنه هدد بالاستقالة أكثر من مرة عندما كان رأيه غير مسموع، فكان الرئيس سركيس يضطر الى مجاراته.

عملاً بواجب التضامن الوزاري، وبسبب أهمية المسؤولية الملقاة على عاتقي في ظروف الحرب الصعبة، كنت أضطر أن أدافع أمام الرأي العام وأمام أصدقائي عن قرارات لم أكن مقتنعاً بها، وأحياناً غير مطّلع عليها. لم أكن أملك الجرأة الكافية للإصرار على الاستقالة كما فعل الزميل ميشال ضومط، وكذلك الرئيس شارل حلو عندما عُيّن وزير دولة في الحكومة الثانية للعهد، بعدما شعر بتهميش دوره وباحتكار سركيس وبطرس لكل السلطات. كنت أشعر أن في الاستقالة تهرباً من المسؤولية لذلك كان عليّ أن أثابر كما فعل الوزراء الذين كانوا يشاركونني الرأي وكما كان يفعل الرئيس الحص.

قررت الاستقالة جدّياً مرتين: مرة بعد تفكير طويل ومرة انفعالياً.

في المرة الأولى أعلمت الرئيس الحص برغبتي في الاستقالة، فطلب مني أن

أتروّى، ثم عاد مع تمنّي الرئيس سركيس كذلك أن لا أفعل بسبب الظروف وبسبب صعوبة تعيين وزير درزي بديل في الظروف السياسية الراهنة.

ولكن السؤال الذي كان يزعجني كثيراً، والذي بقي بدون جواب مقنع، هو كيف أكون موضع ثقة فأعيّن وزيراً، ثم أفقد هذه الثقة عندما أسعى إلى ممارسة كل مسؤولياتي. فأصررت بيني وبين نفسي على الاستقالة وبدأت أحضر في ذهني مضمون كتاب الاستقالة. كنت أود أن لا أتبع الصيغة المعتادة وهي أن ألاقي عذراً شخصياً أعطيه. ثم أشكر الرئيسين على الثقة التي أولياني إياها.

كنت أريد أن أشرح بصراحة الأسباب التي دعتني إلى الاستقالة وهي أن الرئيس سركيس والوزير بطرس احتكرا الحكم، وحجّما مجلس الوزراء، وأبعداني عن كل القرارات المهمة حتى تلك التي كانت تعني وزارة الداخلية مباشرة.

يوم كان الرئيس فرنجية يتلقى العلاج في مستشفى «أوتيل ديو» إثر ذبحة قلبية أصابته، قمت بزيارته وصادف أن كان الرئيس سركيس موجوداً، وكان ذلك صباح يوم أحد، وعندما انتهت الزيارة طلب مني الرئيس سركيس أن أرافقه إلى القصر الجمهوري قائلاً: «أريدك في موضوع» واصطحبني بسيارته ثم قال: «إن استقالتك اليوم غير واردة، ويجب أن لا تقدم عليها لأن الظروف صعبة، والبحث عن وزير درزي آخر سيثير بعض المشاكل».

في ذلك اليوم كان الرئيس يقيم احتفالاً متواضعاً في القصر لتكريم الأديب اللبناني ميخائيل نعيمة وتقليده وساماً، واعتبرت أن دعوتي لحضور الاحتفال حتى لو حصلت قبل 10 دقائق من موعده، شكّلت جائزة معنوية أنستني فكرة الاستقالة. وكان لقاء نعيمة، وأنا من المعجبين بفكره وأدبه،

فرحة كبيرة وفريدة بالنسبة إليّ.

أعترف أنني لم أجد الجرأة الكافية لرفض طلبات رئيس الجمهورية ولتكرار الشكوى من تهميشي كوزير داخلية، ولم أتمكن من تثبيت سلطة كافية تسمح لي أن أؤثر بشكل متواصل على الإدارات التي كنت مسؤولاً عنها، ولا سيما قوى الأمن الداخلي والأمن العام.

كان رئيس الجمهورية يتمتع في نفسي بهالة من الاحترام والسلطة جعلتني لا أردّ له أي طلب، رغم عدم قناعتي، وقررت صرف النظر عن الاستقالة.

القرار الثاني بالاستقالة اتخذته في ظروف انفعالية، ثم صرفت النظر عنه لشعوري بالمسؤولية، وربما أكون قد أخطأت.

في صيف 1978 كان التصعيد الأمني كبيراً جداً بسبب القصف المستمر للقوات السورية على المناطق الشرقية، أي مناطق نفوذ الأحزاب المسيحية و«الجبهة اللبنانية».

في 6 تشرين الأول 1978 توجّه الرئيس سركيس سراً بسبب القصف المدفعي إلى دمشق ليجتمع بالرئيس حافظ الأسد. حوالى الثامنة مساءً انتقل في السيارة إلى المطار مع وزير الخارجية وقائد الجيش ووفد مرافق، كنت أقيم في منطقة الصنائع قرب الإذاعة اللبنانية الرسمية وحوالى السابعة مساء نقل إليّ دراج من الحرس الجمهوري رسالة «سرّية» فحواها أن أرسل خبر سفر الرئيس بطريق الجو لدمشق إلى الإذاعة، بعد الساعة الثامنة، أي بعد أن تكون الطائرة قد أقلعت، ففعلت.

إثر اجتماع عاجل بين الرئيسين في دمشق في تلك الليلة، تم الاتّفاق على وقف إطلاق النار ابتداء من مساء اليوم التالي.

واستمرت المحادثات يومين وشاركت وفود من«القوى الوطنية»

وحلفائها في جانب منها. وعلمنا لاحقاً أن هذه الوفود استدعيت بطلب من الرئيس الأسد الذي أوفد ضابطاً من المخابرات السورية إلى الرئيس الحص ليطلعه على تفاصيل المحادثات وليسأله عن رأيه ومواقفه.

وقد علمنا من الإعلام أن سركيس قرر القيام بجولة عربية بدءاً بالسعودية، وتشمل دولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والأردن، وكل ذلك دون أن يجري أي اتصال بالرئيس الحص الذي بدا محرجاً وغاضباً.

اتصلت بقائد الجيش العماد فكتورخوري الذي كان قد عاد إلى بيروت، وطلبت منه أن يزور الحص ويطلعه على أجواء المحادثات في دمشق ولكنه لم يفعل. زاد غضب الحص، وخفت أن يقدم استقالته وكنت أخشى أن يقدم على ذلك.

فقررت أن أغتنم الفرصة و«أفشّ خلقي» هادفاً تخفيف الضغط عن الرئيس الحص. أدليت بتصريح قلت فيه إن لي مآخذ كثيرة على تصرفات الرئيس سركيس، ولكن دقة الوضع تجعلني أعضّ على الجرح في الوقت الحاضر. نشر تصريحي في الصفحة الأولى في معظم الصحف كما كان منتظراً. كانت نيتي يوم ذاك مقاطعة مجلس الوزراء وتقديم استقالتي في توقيت لاحق ومناسب.

كان أن تقرر أن يُعقد مؤتمر في بيت الدين في 15 تشرين الأول 1978 لوزراء الخارجية العرب. طلب مني الرئيس الحص أن أقوم بزيارة إلى الرئيس سركيس لأنه «زعلان» مني ولترطيب الأجواء حتى لا تظهر أزمة حكومية قبيل انعقاد هذا المؤتمر، فوافقت وأُعطيت موعداً بعد ساعة من اتصالي، وكان ذلك يوم السبت في 14 تشرين الأول. لما دخلت على الرئيس

سركيس وجدته غاضباً وقال لي إنه لم يحصل في الماضي أن ينتقد أي وزير رئيس الجمهورية علناً، فأجبته أنه لم يحصل في الماضي أن تعطلت مسؤولية وزير الداخلية كما عطلتها فخامتك، فأجاب أن العرف يقول إن الوزير غير المرتاح يستطيع أن يستقيل. فقلت له: اعتبرني مستقيلاً منذ الآن ولكنني سأقدم استقالتي بعد انتهاء المؤتمر، ووقفت لأغادر، والظاهر أنه فوجئ بجوابي الذي لم يكن ينتظره، مددت يدي لمصافحته مودّعاً فلم يمد يده بل قال لي: اجلس لنتكلم.

ثم كرر لي أسطوانته المعروفة، وهي أن الظرف دقيق ولا يسمح بأزمة حكومية، ولم يرد أن يدخل في تفاصيل أسباب استيائي، وطلب مني العدول عن فكرة الاستقالة. كان ذلك الاجتماع من أصعب الاجتماعات في حياتي، فلقد أحسست بانزعاج غير مسبوق، ولاحظت الانزعاج نفسه في وجه الرئيس سركيس، فوعدته أن أفكر بالموضوع وبإعادة النظر في قراري وفي الوقت نفسه أكّدت له زهدي بالوزارة، ثم ودّعته وانصرفت.

اتصلت بالحص وأطلعته على مضمون الاجتماع فكرر تمنّياته بأن لا أستقيل، وبقيت طوال اليوم التالي (الأحد) في البيت أفكر في الموضوع.

داومت في مكتبي يوم الإثنين حتى الساعة الثانية كعادتي. ولما عدت إلى البيت وكانت المرحومة السيدة كوليت الرياشي في زيارتنا، أعلمتني زوجتي أن القصر الجمهوري اتصل بي مرتين ظهراً والساعة الواحدة بعد الظهر، وطلب مني أن أكلم الرئيس في بيت الدين.

تعجبت لأنهم لم يتّصلوا بي في المكتب، وقلت لنفسي سأنتظر المكالمة الثالثة وباشرنا الغداء. تعجّبت كوليت وأصرّت عليّ أن أكلم الرئيس حالاً ففعلت. لم أكن أريد إخبارها عن نيّتي في الاستقالة نتيجة حالة «قرف»

أعيشها بسبب ممارسات العهد وإبعادي عن القرارات التي هي في الأصل من مسؤولية وزارة الداخلية.

قال لي الرئيس بهدوئه المعتاد: «كما تعرف نحن مجتمعون في بيت الدين وقررنا بالإجماع إيفادك إلى السودان لإقناع الرئيس جعفر النميري بتأجيل سحب الكتيبة السودانية من قوات الردع العربية، وكانت هذه الكتيبة متمركزة في محلة الكرنتينا، وكان الشيخ بشير الجميل مصراً أن يحتل هذا الموقع بعد إخلائه، وكذلك القيادة العسكرية السورية، مما ينذر بمعركة ضارية بين الفريقين يجب أن نتفاداها». فوجئت بهذا الطلب، لأنّ الرئيس تجاهل مضمون اجتماعنا الأخير ونيّتي بالاستقالة. فتأخّرت بالجواب قليلاً، أضاف الرئيس: «طبعاً إذا لم يكن لديك مانع» فقبلت وطويت موضوع الاستقالة مرّة أخرى على مضض.

قام الصديق العميد شوقي الشعراني بكل الترتيبات بسرعة فائقة، وسافرنا معاً في اليوم التالي عن طريق جدة، وصلنا إلى الخرطوم عند الساعة الثالثة صباحاً.

كان موعدي مع الرئيس جعفر النميري قد حُدّد في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر. استقبلني بكل حفاوة ولطف، واستمع إليّ بكل اهتمام. شرحت له الوضع في لبنان والخطر المتوقع إذا تم انسحاب الكتيبة السودانية من الكرنتينا، وطلبت منه تأجيل موعد الانسحاب في الوقت الحاضر حتى تجرى بعض الترتيبات الضرورية لمنع حصول معركة دامية، أجابني عندئذ: إن طلب لبنان لا يمكن تلبيته. وزاد، بعد أن رجوته أن يعيد النظر بقراره، أنه إذا لبّى الطلب وأبقى الكتيبة في لبنان سيضطر إلى الاستقالة، أو أن مجلس القيادة في السودان سيقيله. وأضاف أن ما يحصل مع الكتيبة السودانية في

بيروت يجب أن لا يحصل، وأظهر استعداده ليعرض عليّ رسائل من الضباط السودانيين في لبنان يعبّرون بها عن استيائهم لتحولهم من عسكريين إلى شرطة سير، وكيف أنّ الفريق السوري في قوات الردع العربية يأخذ القرارات من دون علمهم أو استشارتهم، وأن هذا الوضع لم يعد مقبولاً أبداً في السودان. حاولت مراراً وتكراراً إقناعه حتى بتأجيل موقت، ولكنه أصرّ واعتذر عن عدم إمكانه القبول. فانتهى عندئذ اللقاء الذي دام حوالى الساعة.

حاول استبقائي إلى الغداء ولكني أصررت على العودة بأسرع وقت ممكن. وقد ظهر الاستياء على وجهي فكرر اعتذاره مرات عديدة.

رجعت مع العميد الشعراني إلى الفندق. لم تكن هناك أي طائرة ستقلع بعد الظهر من الخرطوم إلى أوروبا أو إلى مدينة في الشرق الأوسط. لذلك وجب علينا قضاء الليلة في الخرطوم. تدخّل عندئذ أحد ضباط الجيش السوداني الذي كان يرافقنا وأعلمنا أن هناك طائرة عراقية ذاهبة إلى بغداد عن طريق جدة بعد حوالى ساعة. ولكن هذه الطائرة لا يسمح لها نقل أي ركاب من الخرطوم إلى جدة. حصلت مداخلات كثيرة تم على أثرها تأمين مقعدين لنا على الطائرة من الخرطوم إلى جدة فسافرنا عليها بعد تأخر موعد إقلاعها بسببنا مدة ساعة.

وصلنا إلى جدة مساء وأمضينا الليلة هناك برفقة طاقم السفارة اللبنانية. وفي صباح اليوم التالي استقلّينا طائرة من طيران الشرق الأوسط إلى بيروت.

عند وصولنا إلى بيروت استقبلني الصحافيون للاستفسار عن نتيجة الزيارة فأجبتهم باختصار أنها لم تنجح. اتصلت بالرئيس سركيس من صالون الشرف في المطار فبادرني بالسؤال عما إذا كنت قد وفقت في مهمتي فأجبته بالنفي. ولم يشأ الرئيس سركيس أن أنتقل إلى بعبدا لأعطيه كافة

التفاصيل. فعدت إلى منزلي.

فور وصولي تلقيت اتصالاً من السفير الأميركي في لبنان ريتشارد باركر، وكانت قد نشأت علاقة صداقة بيننا استمرت حتى اليوم، إذ ألتقيه في واشنطن عندما أزورها. سألني عن زيارتي إلى الخرطوم فأجبته باختصار. وسألني: هل علم الصحافيون بنتيجة الزيارة فأجبته بنعم، قال ليتك لم تخبرهم. وانتهت المكالمة.

وبعد حوالى الساعتين أعاد السفير الاتصال بي وأعلمني أن القضية قد انتهت، وقبل الرئيس النميري استبقاء الكتيبة في لبنان. تعجبت وسألته عن التفاصيل. أخبرني أنه قام باتصال سريع مع السفير الأميركي في السعودية الذي بدوره تحدث مع الملك السعودي وعلى أثرها اتصل الملك بالرئيس النميري وأرسل له شكاً بخمسين مليون دولار كان كافياً لإقناعه بتغيير رأيه.

في اليوم التالي صدرت الصحف في بيروت بعناوين عريضة تقول إن وزير الداخلية نجح في مهمته وأقنع الرئيس النميري بإبقاء الكتيبة السودانية في لبنان. ولعب الأمن العام دوراً كبيراً بإخفاء الحقيقة عن الشعب وبإظهاري، خطأً، كدبلوماسي بارع.

الفصل العاشر

الخاتمة

الخاتمة

لو كنت أعرف مسبقاً أن الرئيس الياس سركيس «سيخطف» الحكم وأنه سيصادر دور مجلس الوزراء مجتمعاً، كما دور أي وزير يختاره، وأنّ وعده بإعادة توحيد وإصلاح وبناء الوطن، كما أعلن في بيان ترشيحه، كان موقفاً للإعلام فقط، ولو كنت أعرف أن «الوزير الملك» فؤاد بطرس سيصرّ على إبقاء الواقع المأزوم وغير المقبول في لبنان على حاله، وأنه يعتقد أنّ الطائفية هي علّة وجود لبنان وعلّته في آن واحد وأن إلغاءها وهمٌ لن يتحقق، لما كنت قبلت بالمشاركة في الحكومة لأتحمل مسؤولية وزارة الداخلية بشكل صوري فقط.

لا أدّعي أن المشاكل التي كنا نعاني منها سهلة، ولكن كان علينا أن نسعى بإيمان أكبر وجدية لحلّها وللوفاء بما وعدنا به في البيان الوزاري. لم يُفسح لنا كوزراء مجال المشاركة، لا بالرأي ولا بالمناقشة ولا بالعمل، سعياً الى حلّ مشاكلنا الوطنية.

ظننت خطأً أن الحكومة التي تشكلت ستكون قادرة على إعادة بناء لبنان على أسس وطنية لا طائفية، بحيث يسود القانون على الجميع ويُحترم الدستور من قبل الجميع، لكنني فوجئت بأنه كان مطلوباً منها فقط أن تكون حكومة تصريف أعمال وتغطي القرارات التي يتخذها الثنائي سركيس –

بطرس سرّاً، وأحياناً بدون معرفة الرئيس الحص المغلوب على أمره والذي كان غالباً ما يعض على الجرح بسبب أخلاقياته وصداقته التي كانت تربطه بالرئيس سركيس والتي كان يحرص عليها دائماً.

أشك أن تتكرّر الفرصة الذهبية التي كانت متاحة لنا في لبنان لإعادة بناء الوطن: رئيس جمهورية كالياس سركيس، ورئيس حكومة كسليم الحص، ووزراء كالذين كانوا في الحكومة الأولى وقد كانوا من المستقلّين وأصحاب كفاءة، هؤلاء جميعاً كان بإمكانهم أن يضعوا أسساً جديدة للبنان، ولا سيما في ظل السلطات الاستثنائية التي كانت أعطيت للحكومة في مرحلتها الأولى.

لا يمكن بناء وطن إلا من خلال مؤسسات قوية، والمساواة بين المواطنين أمام القانون. وعلى المؤسسات أن تفرض احترامها على كل المواطنين وتلتزم بالقوانين المرعية بشفافية تامة، ودائماً على قاعدة المساءلة والمحاسبة. كل الموبقات الطائفية استعملت تكراراً في لبنان واستنفدت ونجحت مع الأسف في منع إعادة بنائه على أسس متينة. ومن المؤسف جداً أن أسلوب الرئيس سركيس في الاستئثار بالحكم لم يترك فرصة للوزراء لكي يشاركوا في معالجة الأمور وحتى إبداء الرأي في الأمور المصيرية.

حتى يومنا هذا كيف يمكن أن ننتظر حلاً جدّياً وبناء دولة، و«الطباخون» لم يتغيروا، الأقوياء منهم يرتكبون الأخطاء نفسها ولا من يُحاسب، واللبنانيون التوّاقون إلى وطن يشعرون فيه بالأمان والمساواة لا حول لهم ولا قوة.

إنّ الاعتماد على القيادات السياسية الحالية، بقديمها وجديدها، لن يؤدي إلى نتيجة. وقديماً قيل «المؤمن لا يُلدغ من جحر مرّتين» و« من جرّب المجرَّب يكون عقله مخرّب».

لو كان أمراء السياسة عندنا يريدون فعلاً بناء دولة لكانوا سعوا إلى

الاتفاق على:

- تعزيز التعليم الرسمي.
- الاتفاق على كتاب موحّد للتاريخ.
- الاتفاق على كتاب موحّد للتربية المدنية في كل المدارس بما فيها الخاصة والطائفية.
- التمثيل النسبي أو أي تمثيل آخر يسهّل على الجميع أن يكونوا مُمَثَّلين في المجلس النيابي، دون الخضوع إلى الإقطاع السياسي والمالي.
- تحضير قيادات شابّة لا تؤمن بالطائفية وبالنفاق السياسي وبالأنانية.
- القيام بخطوات عملية نحو إلغاء الطائفية.

للأسف الشديد، فإن شيئاً من هذه المحاولات لم يحصل، فكيف يمكن تسجيل خطوات أخرى أكبر كتلك التي تحول دون تسلط أي فريق على آخر، أو دون شعور فريق بالقوة والتفوق والفوقية تجاه الآخرين، كما حصل مراراً في السابق يوم كان الفلسطينيون في أوج قوّتهم والجبهة اللبنانية كذلك، ويوم كانت سوريا حاكمة فعلاً في لبنان.

لقد أظهر اللبنانيون، في أكثر من ظرف، توقهم إلى قيادات سياسية جديدة وجريئة. لنأخذ مثلاً تجربة العماد ميشال عون عندما كان يقيم في قصر بعبدا، في البداية سار وراءه فريق كبير من اللبنانيين، وللأسف فإن تجربته لم تنجح بسبب تصرفاته الدونكوشوتية وغير المنطقية، والتي تسببت بكارثة على لبنان وآلاف الضحايا، وانتهت به لاجئاً إلى فرنسا بعد ما تخلّى عن جيشه وقد قاده إلى الهزيمة.

كما أن هناك مثلاً آخر على توق اللبنانيين إلى قيادة جديدة هو انتخاب الشيخ بشير الجميل رئيساً للجمهورية، رغم ماضيه الدامي والظروف

المخزية التي انتخب فيها بحماية الدبابات الإسرائيلية. ومع ذلك فقد حظي بشعبية كبيرة بعد انتخابه ولا سيما في أوساط الشباب ومن كل الطوائف.

ثم هناك تجربة الأمين العام لـ«حزب الله» السيّد حسن نصرالله الذي حظي كذلك بشعبية واسعة ما لبثت أن تراجعت نتيجة انصراف حزبه في بعض المحطات عن المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي إلى زواريب الداخل بفائض القوة، مما أثار النعرات الطائفية والمذهبية، وقطعاً لم يكن 7 أيار 2008 يوماً مجيداً كما اعتبره السيّد نصرالله...

إذا تمكّنّا من إيجاد نواة شبابية لبنانية تؤمن بلبنان متنوع وواحد لا طائفي ولا مذهبي، يمكن عندئذٍ أن تحلّ مع الوقت محل الطبقة الحاكمة حالياً وتضع لبنان على الطريق الصحيح. هذا عمل لا بد منه، وإذا لم يحصل أو إذا لم ينجح نكون قد سلّمنا بأن لبنان غير قابل للاستمرار، وأنه لا يستأهل أن يكون دولة، بل أن يستمر مزرعة يستفيد منها الزعماء الطائفيون والسياسيون وجماعاتهم والسماسرة الذين يدورون في فلكهم، وهذا الواقع يسهّل وضع اليد على لبنان بأشكال مختلفة ومن قبل قوى مختلفة محلية أو أجنبية.

ويبقى الأمل الوحيد بالشباب الجامعي قبل أن يفقد مثاليته ويغرق في رمال لبنان المتحركة وفي الطائفية.

أنا أفهم أن يتحمس كل فرد في لبنان لجماعته أو لطائفته أو لزعيمه أو زعمائه، ولكن لا أفهم كيف يعطي الشعب عامة، والشباب خاصة، ولاءً تاماً وأعمى لزعمائهم رغم طائفيتهم وفسادهم وفشلهم في بناء لبنان على مر السنين ومنذ الاستقلال سنة 1943.

ليس مستحيلاً أن يتفق الشباب الجامعيون مثلاً على أن الفساد والمحسوبية وتجيير كل حقوق طائفة لزعمائها شيء غير مقبول، وهذا قاسم مشترك يجب

البناء عليه خلال عملية التحضير للانتفاضة الضرورية بل للثورة التي يجب أن تبدأ عندنا في الجامعات.

كيف يمكن أن نبني وطناً وأمراؤه الحاليون والمزمنون أو أولادهم قد خانوا الأمانة على مرّ السنين، إذ عززوا الطائفية ولم يسعوا إلى المحاسبة واعتماد الشفافية بل تمسّكوا بالأنانية والفساد والنفاق السياسي.

الطائفية ساهمت في خراب البلد كما هو معروف فلِمَ التمسّك بها وقد أثبتت التجارب، طوال عشرات السنين، سقوط كل محاولات الهيمنة الطائفية على أنواعها؟ إن إلغاء الطائفية يجب أن يكون مدروساً وأن يحصل تدريجياً، وإذا لم يحصل سيكون مصير لبنان، لبنان التعايش والحريات الدينية، كله على المحك. والمتمسكون بالطائفية هم المستفيدون منها والذين يضعون مصالحهم الخاصة فوق كل اعتبار غير آبهين بالحاضر ولا بالمستقبل أو الخطر الذي تمثله الطائفية على الوطن برمته.

إنّ الأمل في أن يأتي التغيير في لبنان عن طريق الجماهير كما حصل في تونس ومصر وليبيا للأسف ضئيل جداً لأن «الجماهير» اللبنانية مقسّمة ومطيّفة، وتخضع إلى قيادات سياسية طائفية ومذهبية ينبغي أن تتغير لكونها في غالبيتها الساحقة مسؤولة عما آلت اليه الأوضاع في لبنان.

التجمّع الجماهيري الوحيد الذي حصل بعفوية كان بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ولكن مع الأسف اختطف هذا التجمع من قبل زعماء السياسة وأمرائها التقليديين، كما أن اغتيال الشهيدين جبران تويني وسمير قصير أفقدا التجمّع هذا قائدين شابين كان بإمكانهما المحافظة عليه وتقويته وتحصينه.

ومن غير الصعب في لبنان إيجاد عناوين مشتركة تجمع عليها الأكثرية

ومن كل الطوائف، ومنها مكافحة الفساد، تحسين الخدمات العامة، اعتماد الكفاءة في التعيينات، تحديث القوانين، تعزيز استقلالية القضاء، إلى عناوين أخرى كثيرة.

لا أعتقد أنّ مشروع بناء لبنان وطناً ودولة بكل معنى الكلمة يمكن أن يتم على أيدي أمراء السياسة الحاليين والأحزاب الطائفية المهيمنة على الوطن.

عام 1972 جاء إلى مجلس النواب 30 نائباً جديداً من أصل 99 فاستبشرنا خيراً، خصوصاً أن الرئيسين سليمان فرنجية وصائب سلام كانا متفقين على أمور كثيرة ومنها إدخال الشباب المثقفين إلى الدولة، كما فعلا عندما ألّفا حكومة الشباب سنة 1970. ولكن مع كل أسف منعهما النظام المسيطر ومافيا السياسة من القيام بدور فعّال في بناء لبنان جديد.

ومن القرارات «الثورية» التي لا بد منها:

- إلغاء الأحزاب الطائفية.
- فصل النيابة عن الوزارة.
- إلغاء الطائفية.
- تطبيق قانون من أين لك هذا.
- تطبيق قانون الثواب والعقاب.
- إنشاء مجلس الشيوخ الذي نصّ عليه الدستور الجديد، لمنع أيّة أقلية من الهيمنة على غيرها، كما حصل في مراحل متعددة منذ الاستقلال سنة 1943.
- إصدار قانون يمنع المساعدات المالية الخارجية للأحزاب اللبنانية كما حصل في تونس مؤخراً.

*

وأخيراً لقد أهديت هذا الكتاب إلى طالبات وطلاب الجامعات لأنهم،

في رأيي، الأمل الوحيد الباقي لإنقاذ لبنان من الطائفية والفساد والنفاق وإساءة استعمال السلطة ومن دكتاتورية السلاح والمال السياسي، ودعوتهم بإلحاح أن يبدأوا منذ الآن بممارسة التصرّف المسؤول قبل أن يتبنّوا ثورة المواطنية الصالحة.

ويبقى الأمل معلقاً على الوطنيين اللاطائفيين واللامذهبيين وعلى المخلصين و«الأوادم» في هذا البلد وهم كثر والحمد لله!



هذا الكتاب هو تقويم نافذ لتجربة في الحكم من جانب الصديق الدكتور سلمان، وهو من تولى المسؤولية الوزارية بنجاح. كان في الحكومة التي ترأستُ آنذاك وزيراً للداخلية والإسكان والتعاونيات. وقد أبلى في موقعه بلاءً حسناً بما عُرف عنه من إخلاص لمهامه، وتفانٍ في سبيل المصلحة العامة. أنست فيه زميلاً في الوزارة جعل همّه خدمة وطنه بكل إخلاص، فكان قدوة صالحة لكل من يتولّى المسؤولية العامة.

الرئيس سليم الحص



ISBN 978-9953-74-331-8